الأقباط والسياسة

تأملات فى سنوات العزلة

محمود سلطان



الأقباط والسياسة

تأملات في سنوات العزلة

محمود سلطان

العلم والإيمان للنشر والتوزيع

٣٠٥,٨٩١
م . س

محمود سلطان .

الأقباط والسياسة تأملات في سنوات العزلة / محمود سلطان.- ط١.-

دسوق : العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨.

١٧٦ ص ؛ ١٧,٥ × ٢٤,٥سم .

تدمك : 3 - 188 - 308 - 977

١. الأقباط – أحوال - أجتماعية . أ - العنوان

رقم الإيداع : ٥٣١٨ / ٢٠٠٨.

الناشر : العلم والايمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة

هاتف : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ - فاكس: ٠٠٢٠٤٧٢٥٦٠٢٨١

E-mail: elelm_aleman@yahoo.com
elelm_aleman@hotmail.com

2009

فهرست الموضوعات

تمهيد

في ورشة العمل التي عقدت في فندق "براميزا" حول "صعود الإسلاميين في البرلمانات العربية" يوم ٢٩ - نوفمبر- ٢٠٠٦ ، عزا الدكتورعمرو الشبكي عزوف الأقباط عن المشاركة في الحياة العامة إلى انتشار ما أطلق عليه "ظاهرة التدين الشعبي عند المسلمين" ، مثل ارتداء الحجاب وسماع أشرطة وأسطوانات القرآن الكريم ودروس الدعاة في المكاتب والمنازل والسيارات وما شابه ذلك من مظاهر ! .

والحال أني دهشت من هذا التفسير الذي قدمه صديقنا ، لأنه يعني بالتبعية أنه متى شئنا أن نفك إسار"العزلة" السياسية عن الأقباط، فما علينا إلا أن نسن تشريعا يجرم "التدين الشعبي" عند المسلمين! بمعنى آخر: أن نضطهد فئة لمصلحة أخرى، وندخل في دوامة الشحن الطائفي المدعوم بسلطة الدولة! .

وشاءت الأقدار أن تنشر صحيفة "روزاليوسف" اليومية في اليوم التالي (عدد الخميس ٢٠٠٦\١١\٣٠) خبرا في صفحة الحوادث عن نزاع قضائي بين راهبة قبطية أرثوذكسية وراهب آخر بدير القديس "الأنبا مقار" بوادي النطرون على ملكية فيللا بالمقطم ، تقول الراهبة إنها اشترتها في مارس عام ٢٠٠٥ بـ ٤٤٥ ألف جنيه! .

والحادثة بالغة الدلالة وتخفي في تفاصيلها الأسباب الحقيقية وراء الكثير من المشاكل بالنسبة للأقباط ، ومن بينها عزلتهم السياسية التي تتزايد يوما بعد يوم.

وفي الثلاثين عاما الأخيرة، تغير الكثير من منظومة القيم التي كانت تحكم أداء الكنيسة المصرية، سواء على المستوى الديني أو الاجتماعي والسياسي، إذ ظهر- لأول مرة في تاريخ الكنيسة - ظاهرة قساوسة "السيارات الفارهة" ورهبان القصور"الفيللات"

الفخمة ، والصراع علي هذه وتلك بلغ مبلغ الاقتتال الداخلي بين الرهبان والآباء بالمنشورات في غالبيته.. وبالاحتكام إلى منصة القضاء في القليل منه! .

وكان تحول الكنيسة إلى مؤسسة لإنتاج الطبقات الدينية المترفة يستلزم "استقطاب" المال القبطي إليها، والذي قدره المستشار طارق البشري بالمليارات، بعيدا عن رقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، وهو الاستقطاب الذي كان يقتضي تحول الكنيسة في الوعي القبطي العام إلى مناط الولاء والبراء، وإلى دولة بديلة للدولة الأم "مصر" ،وتبوأ رئيسها موقع السلطة الموازية لسلطة رئيس الدولة، يتفاوض ويقاضي باسم جموع الأقباط مما أحال الكنيسة بمضي الوقت إلى وطن حقيقي بديل ، لا يشارك القبطي خارج أسوارها بأي جهد أو عطاء إلا بإذن منها، وباتت بالتراكم مؤسسة مكتظة بـ"الأسرار" التي لا يعلم عنها شركاؤها في الوطن شيئا، فعمقت. وبوعي منها ولمصالح كهنتها الخاصة . عزلتها هي من جهة و عزلة أتباعها من جهة أخرى، على النحو الذي لم يعد بوسعهم معه أن يروا غيرها في حياتهم : سرها وعلانيتها! .

وبالتأكيد لا تتحمل الكنيسة وحدها مسئولية هذه العزلة، إذ تشاطرها الدولة في جزء مهم منها، أفضى إلى تأصيل الشعور القبطي بأن الأقباط "جماعة مستقلة" تستقي هويتها من "الطائفة" وليس من "المواطنة"، مثل استحداث فكرة " إغلاق الدوائر" عام ١٩٥٧ بمعنى إغلاق دوائر بعينها للأقباط لا يشاركهم فيها أحد من المرشحين المسلمين، ثم إدراج المادة ٤٩ من دستور ١٩٦٤ وتثبيتها في دستور ١٩٧١ والتي أعطت الحق لرئيس الجمهورية في تعيين عدد من الأعضاء بمجلس الشعب لا يزيد على عشرة، وهي المادة التي تستخدم حتى الآن . برغم عدم تحديدها لانتماء طائفي أو سياسي محدد . لتعويض غياب العنصر القبطي في البرلمان.. أي أن الدولة كرست من عزلة الأقباط باستبعاد الخيار السياسي

وإبداله بمبدأ "الكوتة"، الذي تنازلت عنه طواعية ليكون قرار الاختيار بيد البابا شنودة ! وهي الحالة التي انعكست بالضرورة على أجندات السياسيين الأقباط ممن يشاركون في الحياة العامة، وبخاصة في الانتخابات البرلمانية، إذ بات من المعتاد اعتمادهم على "الصوت الطائفي" وليس "الصوت الوطني"، والرهان على الهموم الطائفية وليست الوطنية وتراجع الإحساس بأنه نائب عن الشعب بمسلميه وأقباطه، وهو ما مثل قطيعة في الوعي الوطني عن تجربة الأقباط السياسية في فترة ما قبل عام ١٩٥٢ ، وغياب وجود نماذج مثل مكرم عبيد وويصا واصف ، إذ كان من الطبيعي - والحال كذلك - أن يجد المرشح القبطي نفسه خارج دائرة المنافسة، لأنه اعتمد على معيار الطائفة للمفاضلة بين المرشحين!.

لذلك كله اعتقد أن تفسير ظاهرة عزلة الأقباط تحتاج إلى جهد كبير وصادق وجاد وغير متعجل متى شئنا استردادهم مجددا من الهيمنة السياسية للكنيسة إلى رحاب الوطن كمواطنين طبيعيين يجمعهم مع أشقائهم المسلمين هموم واحدة.. وهي هموم الوطن وحسب وهذا ما سأحاوله في هذا الكتاب الذي أرجو أن يكون خالصا لله ، ولمصلحة الوطن .

محمود سلطان

القاهرة في : الأربعاء ٢٧ من صفر ١٤٢٩ هـ

٥ مارس عام ٢٠٠٨

الكنيسة في عهد البابا شنودة

تولى البابا شنودة رئاسة الكنيسة الأرثوذكسية مع بدايات عهد الرئيس الراحل أنور السادات، و اختير عن طريق القرعة، مدعوما من الأجهزة الرسمية التي رشحته للقيادة السياسية، ورأت فيه شخصية "متعاونة" ومتفهمة، غير أنه اختلف مع السادات من جهة و قاد انقلابا كبيرا داخل الكنيسة وعلى ثوابتها بشأن التعاطي مع "الملف السياسي" من جهة أخرى، وذلك عقب النص في الدستور على أن مصر دولة مسلمة و أن الإسلام المصدر الأساسي للتشريع.

وقد كانت "الإضافة الدستورية" رد فعل استباقيا من السادات على طلب قبطي بتأسيس جامعة قبطية على غرار جامعة الأزهر، وبخاصة أن الطلب لم يتقدم به صاحبه مباشرة إلى الرئيس السادات وإنما عبر وساطة أمريكية تصدى لها "جيمي كارتر" الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت بنفسه، مما اعتبر في حينه فاتحة خطرة ، تمهد لمرحلة استقواء طائفي بالخارج من أجل ابتزاز الداخل و حمله على النزول عند رغبات غلاة المتطرفين من الأقباط.

وفي عهد البابا شنودة تراجع الخطاب "الصوفي" الكنسي و بدت النزعة "المتشددة" للكنيسة المصرية هي الأكثر حضورا والأعلى صوتا في طريقة إدارتها لخلافاتها مع النظام السياسي، و تطورت بمضي الوقت إلى أن تبنت أجندة استهدفت تأصيل التمايز الطائفي و التقوقع و الالتفاف قدر الإمكان حول الكنيسة باعتبارها الممثل "العرفي" للأقباط و ليس الدولة وهذه قصة مثيرة نتناولها لاحقا إن شاء الله .

ما نريد قوله و باختصار إن تاريخ الكنيسة كمؤسسة موازية للدولة من جهة وتبنيها علاقة صراع و"خصومة" معها من جهة أخرى ، بدأ فعليا بوصول البابا شنودة إلى رأس الكنيسة المصرية، وهذا ليس من قبيل الزعم أو الادعاء أو التكهنات أو محض كلام مرسل، و إنما هو مسجل في حيثيات حكم محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٣ يناير ١٩٨٢ في التظلم المقدم من البابا شنودة ضد قرار رئيس الجمهورية بعزله من منصبه، حيث أدان الحكم البابا شنودة ووصفه بأنه " اتخذ من الدين ستارا يخفي أطماعا سياسية" وفي الحكم كلام آخر بالغ الخطورة يمكن الإطلاع عليه في حيثيات الحكم المشار إليه.والمثبت آخر هذا الكتاب .

فضلا عن تقرير لجنة تقصي الحقائق في مجلس الشعب المصري سنة ١٩٨١ والمكونة من محمد رشوان (وكيل المجلس) و حافظ بدوي ، و محمد محجوب ، وكمال هنري أبادير ، و كامل ليلة ، و ألبرت برسوم سلامة ، و مختار هاني ، وكمال الشاذلي و إبراهيم شكري ، و إبراهيم عوارة ..حيث يقول التقرير بالنص " لقد صور الطموح السياسي للقيادة الكنسية أن تقيم من نفسها دولة داخل الدولة) انتهى.

و من ثم .. فإذا كنا جادين في إغلاق الملف الطائفي و تسويته في مصر ، فلابد أن نتكلم بصراحة ، و نطالب بفتح ملف الكنيسة و مناقشة التحولات الخطيرة التي جرت داخلها منذ أن تولى البابا شنودة قيادتها بقدر من المصارحة والوضوح و بلا مجاملة وذلك دفاعا عن عامة الأقباط الذين باتوا موضوعا للمتاجرة بهم من قبل الجيل الذي تربى في المناخ الانعزالي الكنسي الذي ساد في الثلاثين عاما الأخيرة ، ثم درءا للفتنة من خلال إضاءة المساحات المسكوت عنها في التاريخ الكنسي الحالي و لمساندة قوى الإصلاح

و التنوير داخل الكنيسة، من الذين اضطهدوا و همشوا من قبل قوى التشدد والعزلة الذين أعادوها إلى ممارسات غريبة عن تاريخها الوطني المعروف

قد يعترض بعض الإخوة الأقباط على ما يمكن اعتباره "قسوة" مني في نقدي لممارسات الكنيسة المصرية في عهد البابا شنودة ، وقد يرى بعضهم أني بالغت و أسرفت في النقد ، وفي هذا الإطار ينبغي أن أشير إلى ما يلي .

أولا و قبل كل شئ ينبغي أن لا ننكر الدور الوطني للكنيسة المصرية، و كلنا يعلم مواقفها الوطنية من الحملة الفرنسية، و من فيلق القبطي المصري الذي تحالف مع الفرنسيين الجنرال يعقوب و موقفها من الاحتلال الانجليزي. و ظلت طوال تاريخها جزءا من النسيج الثقافي الوطني المصري ، و هو ما توافق عليه السياسيون و المثقفون الأقباط و رجال الدين منهم أيضا.. لا فرق في ذلك بين الكاثوليكي و الارثونكسي. بل إني أسجل هنا موقفا معلنا للبابا شنودة رحب فيه صراحة بتطبيق الشريعة الإسلامية على كل الشعب المصري إذ يقول بالنص و بالحرف :" إن الأقباط في ظل حكم الشريعة يكونون أسعد حالا و أكثر أمنا ، و قد كانوا كذلك في الماضي ، حينما كان حكم الشريعة هو السائد نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل : لهم ما لنا و عليهم ما علينا . .. إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، و تطبقها علينا ، و نحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة و لا نرضى بقوانين الإسلام ؟"

هذا كلام البابا شنودة نفسه .. بل إني كذلك أسجل كلاما شبيها لأسقف الشباب الأنبا موسى إذ يقول :" نحن مصريون عرفا ، و لكن الثقافة الإسلامية هي السائدة الآن و أي قبطي يحمل في الكثير من حديثه تعبيرات إسلامية و يتحدث بها ببساطة و دون

شعور بأنها دخيلة ، بل هي جزء من مكوناته .. و مصر دائما دولة مسلمة و متدينة ، و لكن بدون تطرف "

و أشير أيضا إلى الأنبا يوحنا قلتة نائب بطريرك الأقباط الكاثوليك في مصر ، وإلى قوله :" أنا مسلم ثقافة مائة في المائة .. أنا مسيحي دينا ، و عضو في الحضارة الإسلامية فكلنا مسلمون حضارة و ثقافة ، و إنه يشرفني و أفتخر أنني مسيحي عربي أعيش في حضارة إسلامية ، و في بلد إسلامي ، و أساهم و أبني مع جميع المواطنين ، هذه الحضارة الرائعة"

و لضيق المقام هنا فإنني لن أشير إلى رأي السياسيين من أمثال مكرم عبيد و المثقفين أمثال غالي شكري و غيرهما ، و لكني أتساءل ما الذي أستجد و تغير حتى تنقلب قادة الكنيسة على عقبيها ويتغير موقفها من الشريعة ومن المادة الثانية من الدستور المصري بل تسرف في تشددها وتغالي في مطالبها التي تنال أحيانا من هوية مصر الحضارية؟!

هذه واحدة أما الثانية ففيما يتعلق بالتطرف بين المسلمين فنحن لم ننكر ذلك بل نعترف بوجوده وننتقده ونجاهده و ناقشناه علنا في جميع وسائل الإعلام و ليس بين شيوخ الإسلام من على رأسه "ريشة" و يتعالى على النقد أو له "قداسة" تعصمه من تقويمه إذا أساء.. و في كل مرة كانت تنتصر العقلانية و الوسطية و الاعتدال على دعاة الفتنة والتطرف و التشدد بين المسلمين.و في المقابل فقد سكت الأقباط طويلا عن العنف والتشدد الذي مارسته الكنيسة مؤخرا داخلها ضد المختلفين معها .

كل رعاياها بمن فيهم صحافيون و مثقفون و كتاب كبار تربطني ببعضهم صداقة ومودة منذ زمن، سكتوا على عصبيتها و تشددها الذي يبلغ أحيانا مبلغ "التطرف" خوفا من أن ينالهم حظ من غضبها و عقابها ، فيصدر في حقهم فرمانات التأديب و الحرمان !.

هذا السكوت أصل من مكانة الكنيسة "الإمبراطوري" في الوعي العام القبطي على وجه التحديد ، كحاكم وحيد مطلق، لا معقب لحكمه، و لا يسأل عما يفعل، حتى و إن كانت " ممارسات" سياسية بالغة الخطورة!

إذ لم نسمع قبطيا يعترض على قرارات الحرمان المرعبة و العنيفة المخيفة و القاسية التي كانت تصدرها ضد من يختلف معها من أبناء طائفتها ذاتها، و التي بلغت حد الطرد من الكنيسة و عدم الصلاة عليهم بعد موتهم أو المشي في جنازاتهم .

من من الأقباط اعترض مثلا على قرار الكنيسة طرد رجل الدين المسيحي الأرثوذكسي والإصلاحي الديني الكبير القس إبراهيم عبد السيد ، لمجرد أن الرجل طالب بالشفافية في إدارة شئون الكنيسة المالية ! و كان المشهد أكثر مأساوية و يرق له الحجر والشجر، عندما دارت زوجته بجثته كعب داير على الكنائس التي رفضت جميعها الصلاة عليه، امتثالا للفرمان البابوي بحرمانه و إخراجه من "رحمة الرب "!

و أشير هنا إلى أن القس إبراهيم عبد السيد، كان صديقا لي، وأهداني كل كتبه التي انتقد فيها الأوضاع الداخلية للكنيسة، وروى لي بنفسه تفاصيل أخرى قال لي إنه يتحرج من البوح بها في كتبه، وأعرب عن أمله في أن تتغير الظروف ، ويصبح الكلام عن "المسكوت عنه " داخل الكنيسة مباحا و لا قيود عليه .

لم يكن القس عبد السيد الشاهد الوحيد على عنف الكنيسة بل تكرر ذات السيناريو المأساوي مع القس دانيال وديع ومع الكاتب الصحفي القبطي موسى صبري الذي كشف في مقاله "اللاعبون بالنار" تورط "البعض" آنذاك في إشعال نار الفتنة في مصر كلها .

و عندما كتب المفكر القبطي "نظمي لوقا" كتابه الشهير "محمد الرسالة و الرسول" والذي تحدث فيه بإنصاف و بإجلال عن النبي محمد صلى الله عليه و سلم ، قررت الكنيسة

التنكيل به و طرده شر طردة ، و حرمانه من الصلاة عليه ، و دارت أرملته الصحافية "صوفي عبد الله " على الكنائس كلها تستجدي الصلاة عليه فأوصدت أبوابها في وجهها ، و لم يجرؤ واحدة منها أن تخالف فرمان صاحب القداسة !

و في شهر أكتوبر عام ٢٠٠٧ منعت رئاسة دير المحرق ،بأسيوط دخول المفكر والسياسي القبطي المعروف جمال أسعد عبد الملاك الدير، لأن الكنيسة أصدرت قرارا بطرده منها و خروجه من "رحمة الرب" لأنه خالف البابا شنوده و قال إنه "لا يمثل الأقباط"!!!

من إذن يختلف في أن هذه الممارسات أصلت لميراث و تراث دخيل و طارئ من التعصب والعنف داخل الكنيسة ؟! ، و هي أمور مستجدة و دخيلة عليها ، لا علاقة لها بتعاليم المسيح عليه و على نبينا الصلاة و السلام ، و إنما ارتبطت بقياداتها الدينية التي تولت صناعة القرار فيها في العقود الثلاثة الأخيرة و ليس بتقاليدها الأصيلة السمحة المعروفة التي تستقي شرعيتها من تأصيل روح التسامح و الرفق و اللين مع المخالفين .

و أقول لأشقائي الأقباط لماذا نتحسس من فتح "ملف الكنيسة" .. و نناقشه بصراحة وبموضوعية ؟! إلى متى نؤجل الكلام في هذا الموضوع ؟! ...لقد بات من الضروري و من الملح فعلا و بلا مبالغة أو إسراف أن تبادر قوى التنوير والإصلاح من الأقباط . و هم حسب علمي كثيرون و يحترمهم المصريون و يجلونهم لعلمهم ونبلهم و إخلاصهم . بفتح هذا الملف و مناقشته بصراحة و بشجاعة و أن يبادروا أيضا بعمل مراجعات حقيقية لممارسات الكنيسة على غرار المراجعات التي جرت منذ عام ١٩٩٧ في أوساط الإسلاميين، متى شئنا رأب الصدع و سد باب الفتنة، وليس عيبا الاعتراف بالخطأ و إنما العيب في السكوت عليه إلى أن يستفحل ويستعصي على السيطرة .

وفي هذا السياق فقد انتقد البعض شيخ الأزهر، لأنه قال كلمته في الدستور يوم ٢٥ مارس عام ٢٠٠٧ وذلك قبل الاستفتاء عليها بيوم واحد ، من دون أن "يفهم" أو يقرأ فحواه، وأثنى على البابا شنودة لأنه قاد بنفسه حملة الكنيسة المؤيدة للدستور و"فهم" أو قرأ مضمونه ، أو على الأقل يعرف حجم ووزن "الثمرة" التي سيجنيها بعد أن تُغلق لجان الاقتراع أبوابها !

المقارنة على هذا النحو بالغة الغرابة، لأننا لسنا بصدد عقد اختبار في محو الأمية لفضيلة الإمام الأكبر ولقداسة البابا شنودة، لنرى أيهما يجيد القراءة والفهم، فضلا عن أنها تعيدنا إلى مربع ما قبل الحراك السياسي الذي شهدته مصر منذ عدة سنوات، وتنقلنا إلى أجواء الحسابات الحزبية الضيقة التي كانت تفترض أن انتقاد البابا شنودة يهدد الوحدة الوطنية، من منطلق وعي عام ـ حتى عند النخبة ـ مؤسس على شخصنة السياسة والدين والمؤسسات، والتي كانت تعتبر الرئيس هو الدولة والبابا هو المسيحية، وهي المرحلة التي تجاوزها قطاع ليس بالقليل من المشتغلين بالعمل العام منذ سنوات مضت.

ومن الذي قال إن شيخ الأزهر "لايفهم" مضمون التعديلات، أو لا يفهم حقيقة وحدود دوره ووظيفته جيدا ؟! الرجل يفهم جيدا أنه "موظف" عام في الحكومة، والأخيرة لا تقبل "معارضة" كل من يسند إليه وظيفة كبيرة في حجم ووزن مشيخة الأزهر، ولعل الرجل كان صادقا في توصيف مكانته الوظيفية عندما رد على منى الشاذلي . في العاشرة مساء عندما سألته عما إذا كان سيدلي بصوته بالقول : نعم تلبية لأمر ولي الأمر" !

فضيلة الإمام يعلم جيدا أنه ليس رئيسا لمؤسسة مستقلة رسميا ـ ولا حتى عرفيا ـ عن الدولة، ولا تمثل أية سلطة موازية لها.

وهذا هو الفارق الكبير بين شيخ الأزهر والبابا شنودة ، الأول هو "موظف" تابع رسميا - لدولة لها "رئيس" يستقي منه الشرعية ، أما البابا شنودة فهو أيضا يدرك حدود وظيفته التي تغيرت - بشكل كبير - تضاريسها وشرعيتها وحدودها التي تمددت إلى آفاق بعيدة ما كان ليحلم بها قط منذ دخول الملف الطائفي دائرة التجاذبات السياسية الدولية والإقليمية.

البابا شنودة يختار وفق طقوس ولوائح تحددها الكنيسة ويتداخل فيها الديني مع الدنيوي، فيما تنازلت الدولة - بسبب الظروف الدولية الضاغطة على النظام - عن جزء من ولايتها - ولو عرفيا من باب السماحة - للكنيسة ولرئيسها، على النحو الذي أحال الأولى بمضي الوقت إلى أن تحتل في الوسط القبطي محل الدولة في إدارة شئونهم الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وأحالت البابا إلى المسئول "السياسي" - لا الديني فقط - عن الأقباط والقيّم على مصالحهم والمرجعية الوحيدة التي تقرر ما ينفعهم وما يضرهم حتى في تفاصيل حياتهم اليومية.

هناك فارق كبير بين شيخ الأزهر والبابا شنودة. واعتقد أن كلاهما يعرف ويفهم جيدا حدود دوره ووظيفته ، فالأول ناطق بلسان حال الموقف الديني الرسمي للدولة، ولا يجوز له - بروتوكوليا على الأقل - أن يخرج عن رأيها ، على نحو ما ظهر عليه في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، باعتباره موظفا عاما تابعا لها ، أما البابا شنودة فهو صاحب سلطة حقيقية ، مثلما تجلى لنا في أكثر من أزمة دخلت فيها الكنيسة مع المجتمع.

البابا شنودة أيضا بجانب دوره الديني هو "مفاوض سياسي" باسم الأقباط ، بعد أن سمحت له الظروف كما أسلفت بذلك، لذا فهو كان في حاجة إلى أن يقرأ التعديلات ويتأكد من "الثمن" أو من "الثمرة" قبل أن يقول كلمته، ولكن الموقف يختلف حال انتقالنا

إلى شيخ الأزهر، فهو ليس بحاجة إلى أن "يقرأ" أو "يفهم" فحوى المقترحات، وذلك لأنه لا يملك حق الخروج عن النسق الرسمي العام

في تقديري أنه قد آن الأوان لدراسة الأسباب التي أدت إلى ظهور جيل من القساوسة الأقل تسامحا و الأكثر تشددا ليس مع الأخر المسلم ولكن أيضا مع "الأنا" المسيحية . إذ استطاعت القيادة الدينية المسيحية الحالية أن تخلّف من ورائها العشرات بل المئات من القساوسة الذين يحملون ذات الجينات المتشددة بل أشد و أقسى .

و ظل هذا الاستنساخ الطائفي داخل الكنيسة، مسكوتا عنه لأسباب كثيرة أهمها أنها تحولت ، في الربع قرن الأخير ، بأسوارها القلاعية و أبوابها الحديدية و في نسقها البنائي الامبراطوري ، في الوعي العام و في الحقيقة إلى كيان غامض يعزز مشاعر الاغتراب و العزلة من جهة ، ثم غياب المحكات التاريخية التي تفرز تضاريس تحولاتها الداخلية من جهة أخرى .

كان هذا التوالد في "حضانات" الكنيسة المعاصرة ، يتمدد و يتسع ، في صمت و هدوء حتى تعرضت الكنيسة لعدد من المحكات الاستفزازية، فكان من الطبيعي لاختلال ميزان القوى داخلها لصالح الطائفية أن تنتصر الأخيرة على التيار الكنسي العقلاني، وتحسم لصالحها طريقة التعاطي مع ما هو خارج أسوارها ، حيث كانت الغوغائية و لغة الإثارة و التهييج هي الخيار الوحيد للفصيل المؤثر داخلها فيما توارى العقل والحكمة خلف شوشرة وعلو الصوت الطائفي وانفلاته.

لقد شاهدت بنفسي على شاشات الفضائيات العربية قساوسة و هم يرددون الأكاذيب الفاحشة بشأن السيدة وفاء قسطنطين زوجة كاهن البحيرة التي قبل حينها أنها أسلمت، و افترائهم بأن أحد زملائها في العمل اختطفها بعد أن "أغراها بالزواج" ! ونسوا

هؤلاء أنهم أساءوا لإنسان له مكانته الدينية و الاجتماعية التي يجلها الأقباط خاصة وأنهم لم يعرضوا الحدث باعتباره تحولا من دين لآخر و إنما بشكل يمس السمعة والعرض و شرف العائلة عندما قالوا إنها تزوجت مهندسا مسلما، و هي لا تزال على ذمة القس المبتلى حتى استبانت الحقيقة و أصدر النائب العام بيانا بشأنها و نشرت صحيفة الشرق الأوسط اللندنية حوارا للسيدة وفاء قالت فيه إنها أسلمت بمحض إرادتها و إنها ظلت تكتم إسلامها لمدة عامين كاملين و أنها تحفظ القرآن، و أن لا صلة بالمرة لزميلها في العمل بذلك.. وذلك قبل أن تقر أمام النيابة العامة بأنها عادت إلى مسيحيتها ..وجرى تسليمها بعدها للكنيسة لتودعها الأخيرة في أحد الأديرة .

أثناء الأزمة اعترف أسقف الشباب الأنبا موسى بالحقيقة كاملة ، فيما صرحت قيادات كنسية، أنهم شاءوا أن يحولوا الموضوع إلى "أزمة سياسية" حتى لا تتعرض الديانة المسيحية و الكنيسة ذاتها للحرج أمام الرأي العام المحلي و الدولي ، أي أنهم أشعلوا الفتن والحرائق ابتغاء مكسب ديني رخيص!.

ينبغي أن لا نمر على الحوادث مرورا عابرا بلا تفحص أو تدقيق ، متى شئنا تحديد المكان المصاب بهذا الداء الخطير من جسد الأمة ، و على سبيل المثال . لا الحصر . أثناء أزمة وفاء قسطنطين و لأول مرة في تاريخ الكنيسة المصرية يقود بعض القساوسة مظاهرات تطالب الرئيس الأمريكي جورج بوش بالتدخل لنصرة الأقباط و انقاذهم من "اضطهاد الحكومة و البوليس" !! و أشير هنا أنه تحت أيدينا أشرطة مسجلة عليها كل هذه الصيحات المثيرة للاستغراب

ولذا يظل هذا السؤال مشروعا وحاضرا باستمرار: لماذا لم يظهر هذا الجيل من المتطرفين إلا في العقود الثلاثة الأخيرة من عمر الكنيسة؟! هذا السؤال بالغ الأهمية متى شئنا البحث عن مخرج من الأزمة التي وضعت الكنيسة مصر كلها في أتونها

تأملات في المشهد "الطائفي " إجمالا

في نهاية شهر مايو ٢٠٠٤ ، شهدت القاهرة مشهدًا جديدًا من مشاهد "الشغب القبطي" عندما قاد صحفيون أقباط يعملون في جريدة "وطني" الناطقة بلسان حال الأقباط في مصر حملة توقيعات على مذكرة احتجاج تقدموا بها إلى المجلس الأعلى للصحافة ضد ما يكتبه المفكر المصري المعروف د. محمد عمارة في جريدة "الأخبار" المصرية الحكومية . وانتقد الموقعون على مذكرة الاحتجاج الصحيفة لنشرها مقالات اعتبروها "طعنًا في عقيدة مواطنين لهم حقوق المواطنة كاملة في احترام عقيدتهم الدينية" ، وأوردت المذكرة نصوص العبارات التي رآها المحتجون ماسة بالعقيدة المسيحية . وطالبت المجلس الأعلى للصحافة باتخاذ موقف حاسم إزاء ما ينشر درءًا لما أسموه "فتنة وحرصًا على الوطن ووحدة مواطنيه" . حاولت المذكرة أن تكون تعبيرًا عن رأي اتجاه وطني يتسم بـ "الحيدة الدينية" ، إذ شرع القائمون عليها في تجميع توقيعات مثقفين وصحفيين مسلمين وأقباطًا . غير أن الكاتب المصري "أحمد الجمال" كشف في عموده الأسبوعي بجريدة العربي الناصرية في ٣٠ مايو ٢٠٠٤ عن "البعد الطائفي" في عريضة الاحتجاج عندما قال : إن صحفي قبطي يعمل في صحيفة وطني جاءه بالمذكرة طالبًا منه التوقيع عليها ، وأوضح "الجمال" أنه وافق بعد أن أضاف عليها بخط يده إدانته لكافة ألوان وأشكال ودرجات الصحافة الطائفية وقصد بذلك "صحيفة وطني" وأثار غضب الأخيرة من كتابات د. عمارة دهشة الجميع في مصر بما فيهم من شاركوهم التوقيع على المذكرة ، سيما

وأن الجريدة دأبت على استفزاز مشاعر المسلمين من خلال فتح صفحاتها للحملات التي تتهجم على التيارين القومي والإسلامي ، والطعن في هوية مصر العربية والإسلامية واستكتاب الرموز الخارجة في توجهاتها عن الإجماع الوطني ، وبات مأمون فندي وسيد القمني وعبد المنعم سعيد وأمين المهدي وجمال البنا بكتاباته الشاذة والمستفزة ؛ ضيوفًا دائمين على صفحاتها . يقول أحمد الجمال بعد أن وقع على العريضة مسجلاً انتقاداته لجريدة وطني : "لقد دأبت جريدة وطني على إظهار شجاعة فتح ما اعتبرته مسكوتًا عنه في حياة المواطنين المصريين المسيحيين ، ولا يتوقف قلم رئيس تحريرها عن الدق وبقوة في هذا المجال .. وبالتوازي اقتحم كتبة في الجريدة ما ظنوه مسكوتًا عنه في التاريخ الذي يبدأ بدخول العرب ومن ثم الإسلام إلى مصر. وقرأت وقرأ غيري ممن يتابعون الجريدة بدأب وصبر طوفانًا من المغالطات الجاهلة تتعرض للهوية العربية ولمضامين إسلامية ولحقائق تاريخية ، ليس هذا فقط ، بل إن الخيط قد امتد ليربط الحاضر والمستقبل بالماضي ، ولم يفلت مفرد واحد من مفردات حياتنا المصرية الراهنة وكذلك المستقبلية مما له علاقة بمراحل تاريخنا من التهجم الظالم" واعتبر الجمال أن ما تكتبه وطني "مثيرًا للفتنة ومؤججا للكراهية" . هذه شهادة "مثقف مسلم" وقّع على عريضة "الاحتجاج القبطية" أدان الطرفين معًا : صحيفة وطني من جهة والدكتور عمارة من جهة أخرى . والحال أن هذه الحالة تمثل أنموذجا على التباين الشديد بين الوعي الإسلامي ونظيره النصراني الذي تبلور في مصر منذ أوائل التسعينيات مع دخول "الحالة القبطية" مربع الصدام بين السلطة والجماعات الإسلامية من جهة ، ثم دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفًا فيما يسمى الاهتمام بالحقوق السياسية والمدنية للأقليات الدينية في العالم من جهة أخرى . والذي تبلور في مايو من عام ١٩٩٨ في شكل قانون وقعه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون

وحمل عنوان "قانون الانعتاق النهائي من الاضطهاد الديني" . والحال أن هذا القانون فهم في حينه بأنه إعلان أمريكي بنية الولايات المتحدة على التعدي على "السيادة الوطنية" للدول التي يثبت تعرض الأقليات الدينية فيها لما تعتبره واشنطن تمييزًا أو اضطهادًا كشف هذا القانون عن "رغبات مكبوتة" في كثير من الدول التي يتشكل قوامها الديمغرافي من تباينات اجتماعية إثنية أو دينية ، وجدت في القانون الأمريكي "فرصة تاريخية" لانتزاع ما تعتقد بأنه مكاسب طائفية أو عرقية ، وهي في مأمن من عواقب الصدام مع السلطة المركزية ، التي ستحاول الاتشاح بوشاح "التسامح" إزاء تلك المطالب تزلفًا إلى واشنطن وتجنبًا للعقوبات التي تنتظرها حال إتباعها سبلاً أخرى غير "التدليل والملاينة" وكانت مصر بلا شك من أبرز الدول التي اختبر بها القانون الأمريكي درجة حضور هذه "الرغبات المكبوتة" في الضمير والوجدان المسيحي العام في مصر ، وكانت النتيجة بلا شك مقلقة إلى درجة كبيرة وتستدعي التعاطي معها بصراحة وبمكاشفة بعيدًا عن المجاملات التي تخفي تحتها جمرًا متقدًا ، وغضبًا قد يفوق قدرة "الكاظمين الغيظ" على الاحتمال . إذ كشف رد فعل قطاع "غير قليل" من الأقباط المصريين على قانون الحماية الأمريكية عن علو كعب "الوعي الطائفي" على "الوعي الوطني" وأن هذا "الوعي الطائفي" يختمر عادة في حضانة "ذوي الصوت العالي" من النخبة القبطية ، فيما لا ندري على وجه التقريب أو الدقة موقف الغالبية خلف أبواب البيوت ورواد الكنائس والكاتدرائيات ، ولا يمكن لعاقل أن يرى في "صمتها" تعبيرًا عن تجاهلها لما يجري ، بزعم انحيازها لـ "الوحدة الوطنية" خاصة وأن الخطاب النخبوي المسيحي يبدو لنا وكأنه يتحدث باسمها ، ويناضل نيابة عنها لاسترداد ما يزعم بأنها "حقوق قبطية" ، مهدرة منذ الفتح الإسلامي لمصر في القرن

السابع الميلادي فهل ثمة ما يفصح عنه هذا الصمت من دلائل ؟ وهل يجوز لنا أن نجري عليه المثل الشعبي المصري القائل "السكوت علامة الرضى" ؟!

ومبعث القلق الحقيقي هنا أن الناس لا ترى عادة إلا من هم في "الصدارة" أو من هم على "المسرح" ، فيما يختفي الجمهور العريض في المقاعد الخلفية ، ليبدو لنا المشهد وكأنه يمتد من أعلى قمة الجماعة المسيحية المصرية إلى قاعدتها الاجتماعية العريضة . صحيح أن بعض النخبة القبطية تعلقت في قاطرة الوعي الوطني ، إلا أن هذه "الصفوة" تمثل الأقلية من بين القطاع الأساسي داخل نخبة المجتمع المسيحي في مصر. فبمجرد الإعلان عن القانون الأمريكي تضخمت مشاعر الاستقواء بالآخر سواء بين نخبة "أقباط الداخل" أو بين أقرانهم من "أقباط الخارج" أو ما يسمون بـ "أقباط المهجر" . اختلفت فقط أدوات وتجليات التعبير عن هذا الاستقواء : ففي حين يلجأ النشطاء الأقباط بالداخل إلى نقل رسائلهم ومطالبهم إلى المجتمع الدولي بإثارة الشوشرة و الشغب الإعلامي ، والضغط على السلطات المحلية لحملها على النزول إلى رغبات النصارى حتى وإن كانت مستفزة للأكثرية المسلمة ، فإن أقباط المهجر يلجئون إلى أساليب أكثر جسارة وجرأة في التحريض الصريح والمباشر للإدارة الأمريكية وحثها على التدخل في شؤون مصر، والتي بلغت حدًا أن طالب رئيس أبرز منظمات أقباط الولايات المتحدة، في جلسة من جلسات الأمم المتحدة "فرض الحماية الدولية على أقباط مصر" بدعوى حمايتهم من الاضطهاد . وفي ظل احتلال النخبة القبطية ـ وكما أسلفنا فيما تقدم ـ صدارة المشهد القبطي العام ، يبدو لنا الأمر وكأن الفارق بين "غالبية" الأقباط المقيمين في مصر، ونظرائهم المقيمين خارجها ـ أقباط المهجر فارق نسبي في "الجرأة فقط" على ممارسة هذا الاستقواء بالخارج على الحكومة المصرية ونشير في هذا السياق إلى أنه عقب سقوط بغداد في عام ٢٠٠٣ وتهديد الإدارة الأمريكية

للأنظمة العربية بأنها ستلقى المصير ذاته جرت مباحثات بين وفد قبطي وما سماه بيان أصدرته الجمعية الوطنية القبطية "أطرافًا فاعلة في النظام العالمي الجديد" .. وانتهت المفاوضات إلى حزمة من المطالب على رأسها "إقامة حكم ذاتي للأقباط من خلال الإشراف المباشر للمجتمع الدولي ممثلاً في حلف شمال الأطلسي والحكومة الأمريكية والمفوضية الأوربية" .. وأهم ما يلفت انتباهنا في هذا السياق هو أن الوفد القبطي ضم ممثلاً لأقباط الداخل وهو "موريس صادق" وآخر ممثلاً لأقباط الخارج وهو الكيميائي "نشأت مرقص" (الأسبوع في ١٠ مايو ٢٠٠٤) وهو بلا شك تمثيل له دلالته الرمزية المهمة على صعيد المشاركة الوجدانية . على أقل تقدير . للأقباط المصريين بغض النظر عن تواجدهم الجغرافي على فكرة الاستقواء بالخارج ، واستغلال الظروف الدولية الراهنة في انتزاع بعض "المكاسب الطائفية" من الحكومة المصرية . قد يتخذ البعض من المواقف المعلنة للقيادات الدينية المسيحية . التي تؤكد على وحدة عنصري الأمة . تكأة في الاطمئنان إلى استقامة مواقفهم الحقيقية بشأن ما يّدعونه علنًا ، غير أن تأمل بعض النماذج من شأنه أن يثير مشاعر التوجس وعدم الاطمئنان ، ويحيلنا إلى القلق إزاء تلك النماذج : ففي جريدة العربي الناصرية عدد ٦ مايو ٢٠٠٤ وفي سياق تعقيبه على أزمة "عمارة . جريدة وطني" قال بالحرف الواحد الناشط المسيحي المعروف جمال أسعد ، وبعد أن أدان ما كتبه عمارة وفيما يشبه "شهادة قبطية" على هذا القلق المصري المشروع من النوايا الحقيقة لبعض القيادات الدينية المسيحية المتنفذة داخل الكنيسة قال أسعد : ".. وفي المقابل استغربت كل الاستغراب أن يصدر هذا البيان من جريدة "وطني" ذلك لأن تلك الجريدة تقوم بنفس الدور وتؤثر نفس التأثير بل لا أكون مبالغًا إن قلت إن "وطني" هي أخطر من ذلك لأن وطني تغازل عواطف المسيحيين المنعزلين عن العمل العام والمتقوقعين داخل كنائسهم ، وتلك

المغازلة على أرضية الدفاع عن حقوق الأقباط ذلك الدفاع الذي يلاقي هوى في النفوس وهذا وارد ولكن الدور الأسوأ هو الخلفية السياسية المتأمركة لوطني والتي بالطبع تتناقض بل ترفض الثوابت الوطنية وتأخذ موقفًا من العرب والعروبة من منطلق موقفها من الإسلام الذي ما زال يستعمر مصر منذ الفتح الإسلامي . مع أن الأمركة من قبل وطني هي نوع من طرح البديل للعروبة تصويرًا أنها المخلص للمسيحيين من واقعهم المرفوض والمحقق لمطالبهم الضائعة . وهذا الطرح يتم من خلال جريدة تدعي أنها المعبر عن الكنيسة من خلال نشرها لمقالات البابا ولبعض الأساقفة ونشرها لأخبار الكنيسة الشيء الذي جعلها توزع ليس من باعة الصحف بل داخل الكنائس . وبهذه الطريقة يصبح لدى كثير من الأقباط إحساس مؤكد أن ما ينشر بوطني هو رأي الكنيسة وبمباركة البابا وبالطبع قبول ما ينشر بل الإيمان به في إطار عقيدي "لا شك في أن كلام أسعد يشير صراحة بأن "وطني" تعبر أيضًا عن رأي القيادة الدينية المسيحية في مصر ، وأن القبول بـ "الأمركة" كمخلص للمسيحيين فكرة تلقى . بالمناورة والتحايل والالتفاف . تجاوبًا ورضىً من جانب تلك القيادات . ولذا نجد أسعد يتساءل بعد هذا العرض وعلى نحو يثير ريبته في "النيّات الحقيقية للكنيسة المصرية" سيما وأن الأخيرة شرعت . فيما ألمح إليه أسعد . في اتخاذ "جريدة وطني" بديلاً عن "مجلة الكرازة" للتعبير عنها رسميًا ، إذ يتساءل مضيئًا المساحات المسكوت عنها في دور الكنيسة المصرية في تأصيل "الوعي الطائفي" لدى نصارى مصر قائلاً: ".. لماذا يقبل البابا التعامل مع وطني وتمرير دورها الطائفي المشبوه . أم أن القضية أخطر مما هو مطروح في العلن . وأن هناك تقسيم أدوار ووجود أكثر من خطاب ؟!".. وحتى لا نقع في مأزق التعميم ونكون أكثر دقة في إصابة ما نقصده ، فإن البابا شنودة على سبيل المثال ، لا يمثل بالنسبة للأقباط "حالة عابرة" أو مهمشة وإنما يمثل رأس الكنيسة

الأرثوذكسية والزعيم الروحي للأقباط المصريين وعندما تتبنى شخصية دينية بهذه الوزن وتتولى مهمة قيادة الرأي العام في المجتمع المسيحي وتوجيهه وصياغة وعيه ، عندما تتبنى ما يمكن تأويله لدى البسطاء والعامة بأنها "أجندة طائفية" فماذا ننتظر من الجماعة المسيحية التي تتلهف على سماع كل ما يصدر منه من تعاليم وخطب وكلمات ؟! ففي لقاءه مع أعضاء نادي "ليونز" القاهرة ونقل مصطفى بكرى بعضًا منه في مقاله بالأسبوع في ٤ نوفمبر عام ٢٠٠٢ طالب البابا بما أسماه "شيء من المساواة في تمثيل الأقباط في مجلس الشعب والنقابات والمجالس المحلية" ، وقال : "هناك فارق بين القواعد العامة والتطبيق الفعلي ، فالدستور والقوانين يؤكدان تساوي المسلم والمسيحي في مصر في الحقوق والواجبات ولكن في الواقع العملي الأمر مختلف ، ففي الانتخابات مثلاً . والكلام لا يزال للبابا . هناك ٤٤٤ عضوًا منتخبًا في البرلمان لم ينجح منهم سوى ثلاثة تم فصل واحد لكونه يجمع بين الجنسية المصرية وأخرى" . لقد قدم البابا للعالم بهذا الحديث "شهادة قبطية" رسمية مختومة بخاتم الكنيسة على تحيز الدولة ضد الأقباط !! والنتيجة كانت سريعة وعاجلة إذ استندت ١٢ جماعة قبطية بالخارج إلى حديثه هذا في نادي "ليونز القاهرة" ورفعت مذكرات إلى البرلمان الأوربي والكونجرس ووزارة الخارجية الأمريكية تطالب فيها بالتدخل لحمل الحكومة المصرية على إقرار ما يسمونه "حقوق المساواة بين الأقباط والمسلمين" . إحدى هذه المذكرات . واستنادًا إلى كلام البابا . طالبت ممارسة ضغوط على الحكومة المصرية لحملها على إجراء تعديل دستوري يتضمن تخصيص ٥٠ مقعدًا على الأقل للأقباط بالبرلمان وأن يكون لهم كتلة برلمانية مهمتها الدفاع عن حقوقهم . وأن يكون لهم ما لا يقل عن ١٠ ٪ من المقاعد في المجالس المحلية والنقابات المهنية . بل إن جماعة "مارسيل تولاز" الصهيونية بعثت بمذكرة إلى الكونجرس . عقب حديث البابا شنودة

زعمت فيها أن هناك ضغوطًا قوية تمارس ضد قيادة الكنيسة في مصر حتى لا تطالب بالمساواة في الحقوق .. وفجرت الجماعة مفاجأة من العيار الثقيل عندما زعمت أن "القيادة الكنسية دائما ترسل مطالبها سرًا إلى الجماعات القبطية المصرية بالخارج من أجل توصيل رسائلها إلى زعماء الكونجرس" ، بل وطالبت الجماعة الولايات المتحدة - بعد كلام البابا - بالتدخل السافر ضد الحكومة المصرية لإجبارها على الاستجابة لمطالب الأقباط ولو باستخدام القوة لفصل جزء من الأراضي المصرية لإقامة كيان مستقل وخاص للأقباط يتمتعون فيه بحقوقهم كاملة بحسب زعمها (راجع الأسبوع المصرية في ٢٠٠٢/١١/٤) . يقول أحد بيانات أقباط المهجر والذي استند إلى كلام البابا وحمل عنوان "أقباط المهجر يؤيدون تصريحات الأنبا شنودة" .. يقول : "منذ الغزو العربي الإسلامي على مصر سنة ٦٣٩ ميلادية وفرض الإسلام بالقوة على المصريين ويعاني الأقباط المسيحيون الاضطهاد والتمييز العنصري من القتل والنهب والسرقة وحرق مكتبة الإسكندرية بيد الغزاة العرب" ، وراح البيان يتهجم على الحكومة المصرية والمصريين ويقول : "إن الحكومة المصرية الحديثة ورثت الحكم من الغازي الإسلامي والعربي وأنها تمارس الاضطهاد الديني وحرمان الأقباط من المناصب وعضوية البرلمان" وطالب البيان الرئيس الأمريكي والكونجرس بتطبيق قانون الاضطهاد على الحكومة المصرية حتى تحقق المساواة للأقباط الذين اكتووا بنار الإسلام" على حد تعبير البيان (الأسبوع المصدر السابق) .

بل صدر منه ما يشي - إذا ما ربطناه بموقف جريدة وطني الأخير من جريدة الأخبار والدكتور عمارة - بأن ثمة رضى بابويًا على ما يشبه "لوبيًا قبطيًا" لمطاردة الأقلام والصحف التي تكتب ما لا يروق للكنيسة : عندما صرح بما يمكن فهمه أو تفسيره بأنه استعداء للدولة ضد بعض الصحف المصرية حين قال : ".. لا أستطيع إحصاء الكتب والمقالات والنشرات

التي تهاجم المسيحية في مصر" وذكر الأهرام العربي والأخبار! (موقع كويتس دوت نت المسيحي على الإنترنت) . وأعاد البابا فتح "نفس الأجندة" في حواره مع مجلة المصور المصرية في ٢٠٠٣/١٠/١٠ وهي تقترب بشكل كبير من مطالب أقباط المهجر والمنشورة على مواقعهم على الشبكة الدولية للإنترنت ! ولنتأمل في هذا السياق رد فعل البابا شنودة على موقفين بالغي الخطورة الأول تعقيبه على ما قضت به المحكمة في قضية حداث الكشح إذ قال البابا معقبًا وبلغة ومفردات مؤثرة تضمر إحساسًا بالظلم والاضطهاد "إن الله الذي قال لقابيل القاتل الأول : "صوت دم أخيك صارخ إلى من في الأرض" نصرخ إلى عدله الإلهي دماء عشرين قبطيا سالت على أرض الكشح في صعيد مصر وتصرخ معها دماء أخوة لهم سالت في أبو قرقاص وفي دير المحرق وفي ديروط وصنبو وفي التوفيقية بسمالوط وفي منشأة دملو وفي غير ذلك كلها تصرخ إلى عدله النهائي ، وإن لم تجد إنصافًا على الأرض فهي تطلب الإنصاف من الله وحده وهو مصدر كل عدل" (موقع كبتس دوت نت على الإنترنت) . النص هنا بلا شك يذكّر النصارى بقتلاهم .. وفي وقت . وبحسب زعمه ـ "لم يجدوا فيه إنصافا على الأرض" طبعا يقصد هنا بالأرض "مصر" . واعتقد أنه لا يختلف اثنان في أن هذا التعليق للبابا وبلغته العنيفة كان بالغ الخطورة ، إذ ما هي الضمانة التي تعصم "النفوس الغاضبة" من أن تتلقى كلماته لتبلغ منها مبلغ التهييج والتحريض خاصة وأنها قيلت ، في مناخ كان في حينه مترعا بالتوتر والقابلية للاشتعال . فيما لا نرى فيها ما يختلف عن لغة أقباط المهجر التي تستخدم لتحريض الإدارة الأمريكية ضد مصر؟! والنموذج الثاني والأكثر خطورة هو تلقي البابا ـ رغم كياسته المعهودة ـ للشائعات الطفولية والساذجة والصبيانية التي أطلقها أقباط المهجر والتي تتهم المسلمين باختطاف فتيات مسيحيات واغتصابهن لحملهن على اعتناق الإسلام بالتصديق والتسليم وكأنها مبرأة من

شبهة الدس والوقيعة بين عنصري الأمة !! إذ يقول البابا بالنص. الذي نقله عنه مجدي خليل في مقال له بموقع إيلاف في ٢٠٠٤/٣/٧ وبلغة عامية مصرية "جالي أوراق كثيرة جدًا عن البنات اللي بيروحوا محلات السوبر ماركت وبعدين يقولوا ليكوا جوائز ونجحتم في مسابقات ، اتفضلوا اطلعوا فوق علشان تأخذوا الجوائز. وما نعرفش يطلعوا فوق يجرى لهم إيه ، وأنا شايف كلام كثير بيتقال . الموضوع هيعمل فتنة طائفية ياريت البوليس ياخد موقف حازم ، لأن جايلي جوابات لا حصر لها في هذا الموضوع وماتقولوش أسماء أو غيره لأنهم يمكن خدوهم وودوهم في أي حته ما نعرفش هما فين . ما يتخدش الأمن بهذه السهولة وعدم المبالاة . أنا بقول كده وأنا عارف إيه خطورة الموقف ومش عايزين بلاوي تاني تحصلنا كفاية إللي فات .. يعني نلاقي كام شاب بيسافروا بلد معين معاهم شوية أناجيل قبضوا عليهم وفضلوا ١٥ يوم ونيابة وهيصة لمجرد معاهم شوية أناجيل . أمال دول البنات اللي طلعوهم فوق ومنعرفش بيحصلهم إيه . إحنا مش هنسكت على كده أبدًا" .

هذا كلام بالغ الخطورة صادر عن أكبر قيادة مسيحية في مصر قادرة على تحريك الشارع المسيحي متى شاءت التحريض على ذلك ، إذ يؤكد مجدي خليل في مقالته المشار إليها فيما تقدم على أنه "قد وصل الرعب إلى كافة البيوت القبطية بعد حديث البابا شنوده نفسه في محاضرته الأسبوعية الجماهيرية وتحذيره للدولة من خطورة هذه الأفعال الإجرامية" ، أي أن البابا نفسه يمارس ما من شأنه إثارة وتأجيج مشاعر الغضب عند الأقباط ويكاد يلغي المساحات الفاصلة بينه وبين أقباط المهجر. والحال أن من يتتبع سيرة البابا ومواقفه "قبل وبعد" أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ يلحظ أن ثمة مخاوف من أن تكون تلك المواقف . شأنها شأن مواقف أقباط المهجر . باتت تبتعد عن "الثوابت الداخلية" بقدر قربها من الرهان على "المتغيرات الدولية" ، وعلى الباحث أن

يقارن بين ما أوردناه سابقًا من مواقف وتصريحات نسبت إلى البابا بعد عام ٢٠٠١ وبين مواقفه وتصريحاته قبل ذلك التاريخ.

وفي هذا السياق أيضًا فإن ثمة رؤى سائدة في مصر لا تزال ترى في ظاهرة "أقباط المهجر" حالة قبطية استثنائية خارج التيار الأساسي القبطي في مصر، ولا زالت تراهن على وطنية أقباط الداخل في احتواء "الشغب الطائفي" الذي يثيره أقباط المهجر. ولئن كنت مثل الملايين من المصريين أتمنى أن يكون هذا الرهان صحيحًا. فإنه من الأهمية أن نشير هنا إلى أن هذا الرهان، يغفل التجارب التي أفصحت عن وجود قابلية "للانفصال المؤسسي" عن "المؤسسات الوطنية" في المجتمع المصري عند غالبية المسيحيين المصريين وهي ظاهرة لا يجوز التعامل معها بخفة، إذ يمكن بتجاهلها أن تتحول بمضي الوقت إلى بوابة للغواية والتغرير وتمرير الإحساس بما هو أسوأ، وأقصد به أن تتحول القابلية للانفصال المؤسسي إلى قابلية للانفصال عن الثقافة الأم للمجتمع المصري، وهي إحدى مبررات تقسيم أية بلد سياسيا على أسس ومنطلقات طائفية أو إثنية وهي الورقة التي يراهن عليها أقباط المهجر سرا وعلانية وعلى نحو ما أسلفنا. والحال أن هذه القابلية للانفصال لا يُسأل عنها الأقباط المصريون ولكن تُسأل عنها الكنيسة من جهة والدولة من جهة أخرى، إذ شارك الطرفان معا في تأصيل هذه القابلية في الضمير الجمعي القبطي وذلك عندما تنازلت الثانية عن دورها للأولى وهو التنازل الذي أفضى . بتراكم التجارب والمواقف . إلى أن بات أقباط الداخل يرون في "الكنيسة" وليس في "الدولة" مناط الولاء والبراء، وهو شعور متبادل بين الأقباط والكنيسة، يجعل من الدولة طرفًا في علاقة لا تقر لها بـ "حق الولاية" وإنما "مصدر للحماية" : فعندما قضت محكمة جنايات "الكشح" بإدانة ٤ فقط من بين ٩٦متهما في أحداث الكشح التي راح ضحيتها ٢١ مسيحيًا في يناير من عام

لم يستأنف أهالي المجني عليهم الحكم ولم يعترضوا عليه وإنما التي اعترضت واستأنفت الحكم هي الكنيسة ، بمعنى أن المواطن القبطي لم يلجأ إلى الدولة لإعادة مقاضاة الجناة وهو التصرف الطبيعي الذي يقره القانون والدستور لكافة المواطنين بغض النظر عن ديانتهم . وإنما لجأ إلى الكنيسة لتمارس هذا الحق نيابة عنه ، فيما تمارس مؤسسات الدولة والتي تشعر بالحرج إزاء أية مشكلة يكون الأقباط طرفا فيها ، ما من شأنه تكريس هذه "القابلية للانفصال" عن الدولة عند المسيحيين . ففي قضية أحداث الكشح المشار إليها فيما تقدم ، أحيل ثلاثة من القساوسة ثبت ضلوعهم في إثارة الفتنة ، إلى الكنيسة القبطية لاتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية بحقهم ، لتحل الكنيسة . بهذا القرار - محل الدولة في معاقبة متهمين في قضية جنائية ، وكأن القساوسة الثلاثة "رعايا للكنيسة" وليسوا "مواطنين بالدولة" !! والأمر ذاته تكرر عندما نشرت صحيفة النبأ المصرية المستقلة في ١٩ يونيو عام ٢٠٠١ صورا فاضحة لراهب مسيحي . قالت الكنيسة إنه مفصول منذ عام ١٩٩٦وهو يمارس الجنس مع إحدى السيدات ، وادعت الصحيفة أن الصور التقطت للراهب داخل "دير المحرق" بأسيوط الواقعة على بعد ٣٢٠ كيلو متر جنوبي القاهرة ، والذي يعتقد المسيحيون أن عيسى وأمه مريم عليهما السلام قضيا ستة أشهر فيه أثناء هروبهما من هيرودس . إذ لم يلجأ المسيحيون لـ "الدولة" لمقاضاة الصحيفة وإنما التفوا حول "الكنيسة" وتولت الكاتدرائية القبطية في ميدان العباسية بوسط القاهرة مهمة الحوار مع الدولة ورفع الدعاوى القضائية ضد صحيفة النبأ ، وفي المقابل تصرفت كل أجهزة الدولة ومؤسساتها الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني مع الأمر ليكرس - عند المسيحيين - ثقافة "الانفصال عن الدولة" و"الولاء للكنيسة" ، إذ حضرت الدولة بكامل هيئاتها ورموزها إلى كاتدرائية العباسية وخاطبت رأس الكنيسة الأرثوذكسية باعتباره "ملكًا متوجا" على

عـرش نصـارى مصـر!! لم يلتفـت أحـد إلى خطـورة التعـاطي مـع الحـالـة القبطيـة علـى هـذا النحـو غـير المسـئول في تكـريس هـذه "القـابليـة للانفصـال" ، وكـان مـن الواضـح أن تنحـو الحكومة المصرية منحى البحث عن "حلول سهلة" للخروج من أية أزمة يكون المسيحيون طرفًا فيها ، وليس هنـاك مـا يبشر بأن ثمة عمل جـاد للتخلي عن "سياسية التدليل" وجبر الخواطر المتبعة لاحتواء الغضب القبطي الذي عـادة مـا يكون مفتعلاً ومبالغًا فيه و بشكل يـوحي بأن "الكسل الحكـومي" عـن مـس جـوهر القضـية سيظل إلى أجل غير مسمى وربمـا انتظارًا لما ستسفر عنه الأحداث مستقبلاً ، ريثما تتبدل موازين القوى على النحو الذي يساعد الحكومة على أن تعيد للدولة اعتبارها وأن تحل كما كان في الماضي محل الكنيسة وأن تعيد الأقباط إلى مربع الانتماء للدولة وليس إلى الكنيسة .

مـن حـق نجيـب سـاويرس، أن يـدلي برأيـه في القضـايا العامـة، ومـن حقـه أن يقبـل أو يرفض رأي الإخوان في شروط تـولي منصـب الرئاسة، فالمفكر الكبير رفيـق حبيـب ، وهـو قبطي، يقبل بشروطها، وهذا حقه، كما من حـق رجل الأعمال الكبير نجيب ساويرس أن يـرفض، ولكل منهما رأيه وأسبابه وقناعاته، وليس من حـق أحد من الأقبـاط أن يهـاجم رفيـق لقبولـه لـ"المبـدأ الإخـواني" ولا مـن حـق أحـد مـن المسلمين أن يمـتعض مـن موقـف سـاويرس، لأن المسألة هنـا أكبر مـن منطـق الحـب والكراهيـة، المسألة ليسـت مزاجيـة فهـي محكومـة في هـذا الملـف علـى وجـه التحديـد، بالبعـدين السياسـي والشـرعي، بخـلاف أبعـاد أخرى تتعلق بالتاريخ والثقافة والحضارة وتضاريس الواقع الديمغرافي المصري.

البعض "تـورط" في الـدفاع عـن سـاويرس، وهـي وحـدها "شبهة" ولا تترك لأحد فرصة التفلت من سوء الظن، بعد أن بـات مستقرا في وجدان الجميـع ، أن مـال "رجـال البزنس" قـادر على أن يجعل من الفسيخ شربـات.

أعلم أن "الدفاع" جاء من قبيل استثمار اللحظة، لتصفية "حسابات" مع الإخوان سواء سياسية، أو آنية صغيرة، بسبب "العنف الإخواني" على الإنترنت ضد المخالفين، ما وسع من دائرة الخصومات والثارات والتصيد والتربص بكل واردة أو شاردة تحمل توقيع تقاطع السيفين الشهيرين.

الذين غضبوا من ساويرس، ليس بسبب تصريحاته بشأن الشرط الإخواني لتولي رئاسة الجمهورية، فهو "شرط" لا يزال محل جدل كبير، حتى داخل الجماعة ذاتها، فمنهم من أيد الشرط ومنهم من انتقده، وقبل بتولي القبطي منصب الرئاسة، فيما قدمت مرجعيات فقهية وقانونية كبيرة ومعتبرة، تفسيرات جديدة تقر بحق القبطي في تولي الرئاسة في الدولة المسلمة، بعد أن حلت "المؤسسة" محل "الرئيس - الفرد" في الدولة الحديثة، وهي مراجع - رغم أنها خارج الجماعة تنظيميا وفكريا - إلا أنها تتبوأ مكانة لها اعتبارها وسلطتها الفكرية على قادة الحركة وعلى العقل السياسي والفكري بدخلها. وكثير من الكتابات ناقشت "غضب الأقباط" و"رأي الإخوان" بموضوعية باعتبارها ليس بدعا عن الدولة الأوربية الحديثة، التي تمثل بالنسبة لكافة التيارات العلمانية العربية "الدولة النموذج" الذي تطوق النفوس لنقلها إلى العالم العربي.

أنا هنا لا أناقش مسألة تولي القبطي الرئاسة، وإنما أبين أن الغضب الذي ساد في الرأي العام، كان بسبب تصريحات ساويرس عن الحجاب، وإذا كان من حقه التحدث فيما يعتبر أن له "حقا" فيه، مثل موضوع منصب الرئيس، فإنه ليس من حقه التهكم على "شعيرة" ثابتة في دين شركاء الوطن ويمثلون أغلبيته، حتى لو كان من منطلق "علماني" لا "ديني" أو طائفي

ينبغي أن نضع الأمور في مكانها الصحيح، ولا داعي لخلط الأوراق، لأن خلطها على النحو الذي يصور أن الرأي العام غاضب من رجل الأعمال المسيحي بسبب كلامه عن منصب الرئاسة و"كلفتة" كلامه عن الحجاب هو "تضليل" ربما يحملنا على الاعتقاد بأن الدفاع عن الرجل في بعض الصحف، سيما التي يلعب فيها بفلوسه ليست لوجه الله

طلاق الأقباط.. من صنع هذه الأزمة؟!

(١)

يوم ٢٥ يناير عام ٢٠٠٧ وصلني بيان من أقباط المهجر، رغم عنفه وعصبيته وتطرفه والذي بلغ مبلغ "تكفير" بعض قيادات الكنيسة الأرثوذكسية ، واتهامها بـ"الهرطقة" والعمل على "أسلمة" الكنيسة، إلا أن البيان لمس جرحا غائرا، لم يندمل بعد ، خلف مآس كبيرة لأكثر من مليون قبطي مصري . بحسب ما ورد في البيان الغاضب والعنيف .الذي اتهم البابا شنودة بـ "تخريب" حياتهم و"تشريد" أبنائهم بسبب "تزمته" باسم الإنجيل!.

الجرح يتعلق بملف الطلاق والزواج للأخوة الأقباط، وموقف الكنيسة منه، والحال أن صحيفة "المصريون" المستقلة، والتي أرأس تحريرها، كانت أول من فجر هذه القضية، يوم ٢١ يونيو عام ٢٠٠٦ عندما نشرت خبرا عن صدور كتاب "طلاق الأقباط" للصحفية القبطية "كريمة كمال" ، عن دار "ميريت" للطباعة والنشر في القاهرة، وهو الكتاب الذي حرمت الكنيسة الأرثوذكسية تداوله بين اتباعها.

صحيفة "المصريون" نقلت بعض تفاصيله وأهمها ، "أن حوالى ٣٠٠ ألف من الأزواج لجأوا إلى المحاكم المصرية منذ ١٩٧١ للحصول على الطلاق بعد أن أصدر البابا شنوده الثالث بطريرك الأسكندرية والكرازة المرقسية إثر وصوله إلى كرسي البابوية قرارا بتحريم الطلاق إلا لسبب واحد هو الزنى"

مؤلفة الكتاب كانت من الذكاء على القدر الذي أهلها أن تناور جيدا دون الدخول في صدام مع الكنيسة ، تدفع ثمنه "تكفيرها" وحرمانها من حق العبادة في الكنائس ، وربما النهي عن الصلاة عليها حال وفاتها ، متعها الله بالصحة وطول العمر، كما حدث للقس الإصلاجي الراحل الصديق العزيز إبراهيم عبد السيد، ولعالم اللاهوت والإصلاحي الديني المعروف الراحل متى المسكين وللمفكر القبطي الكبير د. نظمي لوقا، والقس دنيال ربيع وللكاتب الكبير موسى صبري، وقرار منع المفكر السياسي اللامع جمال أسعد عبد الملاك من دخول الكنائس والأديرة.

كريمة كمال . بذكائها كما قلت . أبرقت تحذيرا "ضمنيا" للبابا شنودة، من خلال سرد عدد من النماذج التاريخية داخل الكنيسة والتي دفعت ثمن تشددها وتزمتها في مسألة ماسة لأوضاع اجتماعية بالغة الحساسية، خاصة مسألة الزواج والطلاق.

تشير. في هذا السياق . الصحفية الواعدة إلى أن الأقباط الذين يعتبرون الزواج سرا من أسرار الكنيسة تأثروا بالمسلمين في عصر عبد الملك بن مروان (من ٦٨٥ حتى ٧٠٥ ميلادية) خلال الحكم الأموي وانتشرت بين العديد منهم عادة تعدد الزوجات واقتناء الجواري.

وتضيف : ورغم أن المسلمين في فترة حكم عمرو بن العاص في مصر (القرن السابع الميلادي) جعلوا الفصل بين الأقباط في الأحوال الشخصية يخضع للكنيسة فإن الكثيرين من الأقباط لجأوا في حل قضايا الطلاق لديهم إلى المحاكم الشرعية. وعندما كان يتزوج قبطي من طائفة أخرى يعقد قرانه لدى قاض مسلم وفقا لعقد زواج مدني.

وقالت إن ذلك دفع الكثير من البابوات الأقباط إلى تحريم المسيحيين الأقباط من اللجوء إلى المحاكم الشرعية إلا أن ذلك لم يكن ذات فائدة.

ثم تشير بحكمة وحصافة إلى خطورة التشدد في هذه المسألة على وجه التحديد عندما لفتت إلى أن اثنين من البابوات دفعا حياتهما ثمنا لمحاولة منع تعدد الزوجات أو اقتناء الجواري أحدهما "البابا ابرام ابن زرعة" في العصر الفاطمي الذي مات مسموما بقرار من قبطي غني لم يمتثل لقرار تحريم التعددية. وهو المصير نفسه الذي لقيه "البابا يوحنا التاسع والتسعين" وللأسباب نفسها.

الغريب والمدهش أن الكنيسة الأرثوذكسية ، لم تع مغزى ودلالة هذه الدراسة القيمة رغم خطورة ما ورد فيها من بيانات وأرقام من واقع المحاكم المصرية منذ عام ١٩٧١

صحيح أنه ربما يكون للبابا شنودة أسبابه ومبرراته الدينية، التي يراها أقباط المهجر بأنها تشدد وتزمت ولا علاقة لها بالإنجيل، ومع ذلك فإن تشريد هذا الرقم المليوني المخيف من الأسر القبطية في مصر في عهده البابوي، هو في واقع الحال "واقع ملغوم" قد ينفجر في أي لحظة متخطيا هذه القيود بشخوصها ورموزها وتجلياتها العقائدية أيضا، وهذا هو ما أرادت أن تحذر منه كريمة كمال في كتابها، فيما كان يستصرخ ويستغيث بصوت العقل وتيار الإصلاح والتجديد والاعتدال داخل الكنيسة

(٢)

قد يعترض البعض حال تكلمنا عن "البعد الإنساني" في قضية "طلاق الأقباط"، من منطلق أنه " شأن قبطي" ولا يفترض أن يتدخل فيه المسلمون، رغم أن هذا الملف على وجه التحديد، هو من صلب الأمن القومي المصري، وإن بدا ـ للوهلة الأولى ـ غير ذلك!

وفي هذا السياق فإن عددا من الاحتقانات الطائفية التي وقعت في مصر كانت بسبب ـ وباعتراف القساوسة أنفسهم ـ ترك بعض الأقباط المسيحية والتحول إلى أديان وملل أخرى بحثا عن الطلاق أو الزواج وعن حل لمشكلة ترفض الكنيسة حلها، بزعم أن

"الإنجيل" يرفض ذلك! مثل أزمتي وفاء قسطنطين وماري عبدالله وهما ـ بالمناسبة ـ زوجتان لرجلي دين أرثوذكسيين!

صحيفة "الدستور" في أوائل شهر إبريل عام ٢٠٠٧، نشرت مانشيتا، يقول أن نحو ٥ آلاف قبطي في مصر يتركون المسيحية، وعزت الصحيفة الظاهرة إلى أسباب عائلية وعاطفية أو ما إلى شابه!

ولئن كانت مثل هذا الظاهرة "تدغدغ" مشاعر البعض، من المسلمين، وتثير غضب آخرين من الأقباط، إلا أنها في واقع الحال تتجاوز مشاعر الغبطة عند هؤلاء أو الغضب عند أولئك، إلى ما هو أخطر بكثير من هذه الانفعالات العفوية والبسيطة.

فالظاهرة كما يعترف المسئولون الأقباط، ترجع إلى المعايير التي تحتكم إليها الكنيسة المصرية في تسيير قضايا الأحوال الشخصية، أي أنها أزمة كنسية داخلية، لا يكتوي بنارها عشرات الآلاف من الأقباط على المستوى الشخصي وحسب ، ولكنها تمتد لتشعل نار الفتنة خارجها، مع كل محاولة من مواطن قبطي لحل مشكلته على نحو يعتقد الأقباط أن المسلمين طرف فيها!

ملف طلاق الأقباط ليس شأنا قبطيا داخليا ـ إذن ـ وإنما ملف "أمن قومي" ينبغي على قيادة الكنيسة أن تتفهمه وتعي خطورته على الاستقرار والسلام الاجتماعي المصري الداخلي ،خاصة وأن عددا من الباحثين الأقباط لم يجدوا حيلة أمامهم إلا أن يفتحوا هذا الملف الشائك بجرأة تحسب لهم مثل الباحثة القبطية كريمة كمال والتي تقول إن نحو ٢٠٠ ألف عائلة قبطية تعيسة بسبب تشدد الكنيسة في ذلك الشأن وكتابها "طلاق الأقباط" يتخذه البابا الموازي في المقطم الأنبا مكسيموس "وثيقة" مهمة تعزز من شرعيته باعتباره "المخلص" للأقباط من مآسيهم وآلامهم العائلية التي عمقتها سياسات البابا شنودة على

حد تعبيره، فضلا عن أن بيانات أقباط المهجر، تتجاوز الأرقام التي ذكرتها كريمة كمال في كتابها الهام والمثير للجدل، حيث تشير أرقامهم إلى أن أكثر من مليون أسرة قبطية، راحت ضحية غلق أبواب الطلاق بالضبة والمفتاح!

لقد كتبت عن هذا الملف أكثر من مرة لأسباب إنسانية محضة أولا ، لقناعتي لخطورته باعتباره "بابا للفتنة" التي لا يدفع ثمنها الأقباط فقط ولكن مصر كلها بسبب ما يخلفه من هجرة دينية مسيحية داخلية، تعلقها الكنيسة على شماعة المجتمع والدولة خارجها،فيما الحل في يدها هي وحدها وليس في يد غيرها،وثانيا لأن هذا الملف . للأسف الشديد . جرى "تدويله" إعلاميا.

(٣)

إن هذا الملف في واقع الحال يحتاج إلى قدر كبير من المصارحة ، حتى لو شابها بعض القسوة أو الخشونة، لأن الخيار هنا كان ما بين "المجاملة" و "مصلحة البلد" . أو بالأخرى أمنها القومي ، حتى وإن استغرب البعض قولي إن أزمة "طلاق الأقباط" يتماس تماما مع أمن مصر القومي، أو اعتبرها مبالغة مني ليست في محلها!

لقد كان حاضرا في ذهني . وأنا أكتب عن هذه القضية . العلاقة الوثيقة بين هذا الملف وعدد من الاحتقانات الطائفية التي وقعت ومازالت تقع حتى الآن ، وكان مثل تلك الأزمة التي عايشناها بعد الحكم القضائي الذي رفض تعديل خانة الديانة في الوثائق الرسمية لمن أسلم من الأقباط ، ثم قرر التحول إلى المسيحية مرة أخرى، وذلك قبل أن تقضي المحكمة الإدارية العليا بالسماح لهم بتغيير الديانة مع كتابة عبارة "مسلم سابق" في الوثائق الرسمية!

إن المصارحة . حتى لو كانت قاسية . مهمة هنا، متى شئنا حلا للأزمة وليس المتاجرة بها، فالبعض لا يريد إلا أن يراها من خلال منظور "طائفي" ، والبعض الآخر أبى

إلا أن يوظفها للشوشرة على الإسلام، والبعض الثالث اتخذ الحكم فرصة ليعيد توجيه سمومه إلى المادة الثانية من الدستور!

وفي تقديري أن هؤلاء جميعا يتصرفون ضد مصلحة الأقباط من جهة ، وضد استقرار الدولة وأمنها وسلامها الاجتماعي من جهة أخرى!

حتى بعض القيادات الدينية بالكنيسة نسبت تفسيراتها لتحول البعض عن المسيحية إلى الإسلام، والتي عزته إلى البحث عن مخرج من أزماتهم العائلية بعد أن أوصدت الكنيسة في وجوههم "باب الرحمة"!

صحيح أن البعض يعتنق الإسلام عن رضا ورغبة وقناعة ، ولكن البعض الآخر يعتنقه من قبيل الهروب من أزماته التي لا يجد لها حلا في الكنيسة ، ومعظمها أمور تتعلق بالأحوال الشخصية ، وفي مقدمتها مسألة الطلاق .. والمجموعة التي صدر ضدها الحكم المشار إليه سلفا تنتمي إلى هذا الصنف الأخير، إذ اعتبرته المحكمة نوعا من التلاعب بالدين والمتاجرة به ، فأرادت أن تضع له حدا.

ورغم أن الحكم كان في مضمونه حماية للكنيسة من تلاعب اتباعها بها وبغيرها من الأديان الأخرى، إلا أنها صدرت الأزمة التي أعقبت صدور الحكم إلى الدولة وإلى الدستور رغم أن الأزمة من أولها إلى آخرها صناعة كنسية خالصة، بسبب ترك أكثر من مليون قبطي يكابدون عذابات لا طاقة لهم . ولا لمثلهم . بها!

الأزمة التي أعقبت صدور الحكم ، كانت كاشفة بأن ملف "طلاق الأقباط" ليس شأنا قبطيا أو أنه لا يجوز للمسلمين أن يُسدوا النصيحة بشأنه.

الأزمة . بعد الحكم . صدرها البعض للمجتمع كله، وبدأ الخبثاء في التحرش بالإسلام والشريعة والقضاء والدستور، في موجة استفزاز طائفي جديدة.

أخطاء الكنيسة

في خريف عام ٢٠٠٥ وزعت كنيسة" بالإسكندرية "سي .دي" لمسرحية بعنوان "كنت أعمى والآن أبصر" تروي قصة شاب قبطي تحول إلى الإسلام ثم عاد للمسيحية تضمنت إساءات بالغة للمسلمين، أعقبتها أحداث عنف طائفية مؤسفة

البابا شنودة رفض الاعتذار، و دافع عن المسرحية ، و انتقد الصحافة و الانتخابات و المرشحين و السياسية و السياسيين ! ، و المفتي من جهتة و في مفاجأة لطيفة اعتذر نيابة عن البابا .. ! بل إن الرجل نفى أن تكون الكنيسة عرضت هذه المسرحية من أصله ، و أكد بإصرار غريب ، عدم وجود " سي دي" للمسرحية أصلا ، و أنها مجرد شائعة مغرضة أطلقها دعاة الفتنة ..!! رغم أن الكنيسة ذاتها اعترفت بعرضها للمسرحية و بطبعها على اسطوانات ، و ال"سي دي " كان حينها بالسوق ووزع على نطاق واسع !!

كان هذا الموقف . من البابا ومن المفتي . كارثيا .. ! و تصرفات غير مسئولة.. لأنه في حد ذاته استفزازي و مثير للغضب و يكفي وحده لإضفاء الشرعية على حركة الشارع و غضبه و عصبيته.

و إذا كنا نتفهم موقف المفتي ، و لا نستغربه ، فإن موقف البابا شنودة هو ما كان لافتا ، و جاء على النحو الذي لم يعد معه أي أمل حقيقي يمكن أن نعلق عليه توقعاتنا بإصلاح الكنيسة و إعادتها إلى الاصطفاف مع النسق الوطني العام ، في ظل القيادات الدينية الحالية .

البابا ـ أكبر رأس في الكنيسة . و صانع أجندتها الجديدة ، كان واضحا و لم يراوغ، بل قالها صراحة :" لن اعتذر " !

لقد استغرب مذيع فضائية الجزيرة من أن يعتذر المفكر القبطي "ميلاد حنا" للمسلمين نيابة عن الأقباط ، فيما أستنكف البابا أن يعتذر عن "تجاوزات" بعض قادة الكنيسة إزاء إخوانهم المسلمين..!

و في تقديري أن "حنا" كان ذكيا و يعلم مثلي و مثل جميع المنصفين أنه لا فائدة في الكنيسة، و أن على التيار المستنير و العقلاني خارجها أن يبادر في إصلاح ما يفسده بعض قادتها الجدد . و هي مبادرة مهمة تستحق الثناء أولا و التأمل ثانيا ، و لكنها تظل مع ذلك كله من قبيل ترقيع الرتق في ثوب ما عاد يصلح لستر الكثير من العورات.

البابا شنودة و قساوسة و كهنة كنيسة مارجرجس اعترفت صراحة . و ليس سرا - في وسائل الإعلام المختلفة أنه قد عُرضت فعلا مسرحية بالكنيسة تتعلق بشأن إسلامي اختلفوا فقط فيما إذا كانت مسيئة للإسلام أم لا . و أصدروا البيانات التي تؤكد ذلك موقعة بأسمائهم و مناصبهم الدينية .

و اعترفوا كذلك بوجود "سي دي" للمسرحية و لكنهم أنكروا أن تكون الكنيسة من وراء طبعه و توزيعه ، و زادوا : أنه ربما شخص ما أضاف إلى النص الأصلي للمسرحية نصوصا أخرى دخيلة أساءت للإسلام !! .

بات في حكم اليقين الذي لا شك فيه بأن الكنيسة ارتكبت مغامرة تستوجب العقاب القانوني أمام سلطات التحقيق بالدولة من جهة و الاعتذار للمسلمين من جهة أخرى ،و انحصر الجدل بعد ذلك فيما إذا كان اعتذار البابا شنودة ضروريا أم أن من شأنه بحسب مزاعم و مماحكات رجال الدين المسيحيين . فتح الباب لـ"مشاكل" في المستقبل و لا ندري ما هية هذه المشاكل بالضبط!

وبعض المثقفين الأقباط مثل ميلاد حنا و يوسف سيدهم و جمال أسعد عبد الملاك اعتذروا علانية للمسلمين عما ورد في المسرحية ، و بعض الصحف المستقلة والعلمانية و ليست الدينية أو التابعة للإسلاميين "الإرهابيين" . نشرت نصوصا كاملة للمسرحية قرءها الناس عامتهم و خاصتهم .

الفقيه القانوني الكبير د. سليم العوا ، و هو من أكثر الشخصيات الفكرية والعامة قربا و توددا للأقباط و يحظى باحترامهم ، و يعتبرونه . و نحن كذلك . عدولا منصفا وسطيا و معتدلا ، كتب في صحيفة "الأسبوع" معلنا عن مفاجأة من العيار الثقيل جدا ، عندما كشف أن جهازا أمنيا قدم قبل اشتعال أحداث محرم بك ، مذكرة للنائب العام مرفقا بها نسخة من الـ"سي دي" ، و حمل العوا سلطات التحقيق ضمنيا مسئولية تعقيد الأزمة بسبب تراخيها في احتوائها قبل أن تتفلت الأمور و تشتعل الحرائق في كل مكان بالإسكندرية .بل إن العوا عرض على النائب العام أنه على استعداد ليقدم له نسخة من الـ"سي دي" متى طلب ذلك .

و نزيد أن وزير الداخلية اعترف في حوار له نشر في كل وسائل الإعلام أن المسرحية عرضت فعلا في كنيسة مارجرجس و كان بها "بعض الخروج" .

غير أن المفتي "كذب" الكنيسة و كهنتها و آبائها و قساوستها ، و قال : إنه لا توجد مسرحية و لا سي دي من أصله و أنها كلها شائعات و أكاذيب !!

و الصدمة الكبرى كانت أكثر وقعا عندما صرح النائب العام لصحيفة الأهرام أن "التحقيقات" أثبتت أن المسرحية التي قيل إنها مسيئة للإسلام لم تعرض أصلا في كنيسة مارجرجس و لا يوجد "سي دي" من أصله!!

تطابق كلام المفتي مع سلطات التحقيق، فيما يتعلق بالمسرحية، كان شديد الدلالة على أن الدولة كانت تريد إغلاق هذا الملف، بدون أن أي شكل من أشكال التصعيد القانوني سيما وأن ذلك كان من شأنه يضع الدولة في مواجهة مع الكنيسة، حال أدينت الأخيرة، وهي المواجهة التي قد تكون محرجة للطرفين، خاصة فيما يتعلق بمسألة "حق الولاية" على الأقباط، سيما وأن ثمة اتفاقا ضمنيا بينهما على عدم النبش في هذا الملف في الوقت الراهن على الأقل

في غضون ذلك شاهدت يوم ٢١ - ١٠ - ٢٠٠٥ الأستاذ هاني لبيب ، على فضائية الجزيرة ، معلقا على أحداث محرم بيك بالإسكندرية .. عندما سألته المذيعة : لماذا لم يعتذر البابا للمسلمين ، عن "تجاوزات" قساوسة كنيسة مار جرجس ؟ تهرب لبيب من السؤال و قال : إن اعتذار البابا سيعمق المشكلة أكثر ؟!

و لا أدري ما إذا كانت مذيعة الجزيرة لم تشأ إحراجه أم أنها لم تكن حاضرة ذهنيا بالشكل الكافي و هي تحاور ضيفها .. إذ لم تسأله : كيف سيعمق اعتذار البابا المشكلة ؟!

من جانبي تفهمت إجابة صديقنا العزيز هاني لبيب ، فالرجل لم يرد اغضاب البابا أو على الأقل حتى لحظة ظهوره على الجزيرة ، لم يكن يعرف بعد رأي البابا و ما إذا كان سيعتذر للمسلمين أم لا . و من ثم آثر لبيب السلامة خوفا من أن يلقى مصير أسلافه من حرمان و طرد من "جنة الكنيسة" !

هذه هي المشكلة الحقيقية ، إذ يدفع المثقفون الأقباط في مصر الآن ، ثمن مشاركتهم في "تدليل" الكنيسة ، من حريتهم و من قدرتهم على أن يقولوا رأيهم بشأنها بحرية وبلا خوف!.

من قبل ذلك وفي حادثة وفاء قسطنطين لم يطلب المثقفون الأقباط من البابا شنودة الاعتذار للشعب المصري ، على المزاعم التي رددها بعض قساوسته ، وصدقها هو بنفسه وتصرف بمقتضاها .. بل إن غالبية المثقفين الأقباط ممن صدّعوا أدمغتنا بالكلام عن العقلانية ، والتسامح وحرية العقيدة ، اختفوا تماما وتواروا إلى الظل ولم نسمع لهم ولا حتى همسا ، وصمتوا صمت القبور على إكراه سيدة مصرية على تغيير دينها الذي ارتضته واختفاء أخرى وهي السيدة ماري عبد الله زكي ، التي توارت تماما من الوجود ، بعد أن ذهبت لمشيخة الأزهر تطلب إشهار إسلامها !.

حادثتي "وفاء وماري" كانتا محكا حقيقيا لاختبار صدق المثقفين الأقباط بشأن انحيازهم للاستنارة وحرية الاعتقاد ، ومع ذلك فإني على ثقة من صدقهم وحسن نيتهم بقدر ثقتي في أن تخاذلهم كان طبيعيا خوفا من أن يتعرضوا لما تعرض له من قبل القس إبراهيم عبد السيد والقس دانيال وديع ، وموسى صبري ونظمي لوقا وجمال أسعد وغيرهم .

غير أن حادثة مسرحية "كنت أعمى والآن أبصر" ، كان خطأ الكنيسة فيها واضحا مثل فلق الصبح ، والـ "سي دي " التي طبعتها ووزعتها تحمل صورة البابا شنودة ، وقرأت للأستاذ سعيد عبد الخالق أن البابا نفسه باركها شفاهة ، وأن من يقف ورائها من القساوسة معروفون بالاسم ، وهذا التصرف أشعل نار الفتنة ، والتي كادت أن تحرق من أشعلها أصلا ، لولا لطف الله وتدخل الأجهزة الأمنية والتنفيذية في الوقت المناسب .

لم يستيقن المثقفون الأقباط أنهم سكتوا على الكنيسة أكثر من اللازم ، وأن هذا السكوت بالغ الخطورة .. لأنه ربما يترك للشارع وحده مهمة حسم هذا الأمر ووضع حد له بعد أن خذله الجميع : وعلى رأسهم الإخوة الأقباط بعد أن باتوا أكثر ضعفا !

لماذا يتركون لنا نحن المسلمون الحديث في هذا الموضوع ، رغم ما يسببه لنا ذلك من حرج و مشاكل ؟! أقول ذلك لأنه لا أمل في تغيير الكنيسة من داخلها الآن. لقد فات آوان هذا التغيير الداخلي لأسباب كثيرة تحدثنا عنها في فيما تقدم ، ولم يعد ثمة أمل إلا في التيار العقلاني الذي يمثله المثقفون الأقباط من كافة التيارات الفكرية والسياسية ، فإذا استمر هذا التيار على تخاذله و خوفه فإن منطق التطور التاريخي ، يؤكد و الحال كذلك أن قوى أخرى ينبغي أن تظهر فجأة .. ترشحها التطورات لحسم هذا الأمر بعيدا عن القوى الشرعية السائدة و العاجزة عن إعادة الأمور إلى منطقها الطبيعي وهذا هو مكمن الخطر الحقيقي .

وفي هذا السياق فإنني أعتقد أنه من الإنصاف أن لا نخلط بين الكنيسة و الأقباط متى شئنا تحديد المسئول عن تنامي مشاعر الطائفية في صفوف بعض القطاعات القبطية في مصر.

على سبيل المثال لم يكن لعامة المسيحيين المصريين دور في الفتنة التي أثارها عرض مسرحية "كنت أعمى و الأن أبصر" بكنيسة مارجرجس بالاسكندرية (في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٥)

المسرحية كما وصفها الباحث الكنسي و اللاهوتي د. جرجس يوسف .. تافهة و ساذجة و عبيطة و مسفة ، و لاقيمة لها إلا استهداف الإسلام و النيل منه بحماقة و بعقل صبياني غير مدرك خطورة اللعب بالنار بالقرب من مستودع وقود مترع بمواد شديدة الاشتعال !.

فقرار العرض لم يكن صادرا من الرجل القبطي العادي و إنما كان صادرا من مجموعة من القساوسة المتطرفين خانوا ثقة عامة الأقباط في حصافتهم و حكمتهم

وأقدموا على عمل طفولي غير مسئول ، لم يستفد منه إلا دعاة الفتنة و من يضمرون الشر للمصريين عامة : مسلمين و أقباطا .

ما ذنب عامة الأقباط إذن الذين يجاورون المسلمين في السكن و الشارع و العمل و في كل مكان و يرتبطون معا بعلاقات مودة و صداقة و شراكة .. ما ذنبهم في أن يتحملوا عار و مسئولية هذا العبث و التهريج الطائفي الذي أقدمت عليه كنيسة الإسكندرية بدون مناسبة إلا مناسبة التهييج و تأجيج روح التعصب و الكراهية بين عنصري الأمة؟!

ربما يرى البعض أني كمسلم أغالي في تقديري للموقف أو أني أعطيه أكثر مما يستحق ولذا فإنني أنقل حرفيا تعليق الباحث القبطي جرجس يوسف على هذا الصنيع إذ يقول :" هذه المحاولات الصبيانية والساذجة لن تحل مشكلة بل سوف تزيد الأمور اشتعالا وتطرفا، فإن فليما من هنا يهاجم سوف يقابله أفلام من هناك وقلما من هنا يهجو سوف يقابله من هناك عدة أقلام تشتد في هجومها علينا، ومسرحية هزيلة وهزلية من هنا تنتقد وتتهكم علي دين الأخرين سيقابلها حتما عدة مسرحيات تمزق أحشاء الوطن وسوف ندور في دائرة مفرغة لا نهاية لها.

عندنا في مصر ميراث توارثناه عن الأجداد، أن لنا مع الإخوة المسلمين وحدة وطن ووحدة جوار حتي وإن اختلفنا في العقيدة ونحن فعلا مختلفون وسنظل ولكن أليست هناك نقاط قربى بين الإنجيل والقرآن أو ليست هناك نقاط قربى بين المسيحية والإسلام في المودة والمحبة والرحمة وحسن الجوار والخلق ومكارم الأخلاق والنذور والعشور والصدقة والزكاة والصلاة والصوم والعبادة لله الواحد؟ فلماذا لا نبدع مسرحيات تقربنا من بعض بدلا من هذه المسرحية الهزيلة والهزلية والمسفة والتي لا تضيف جديدا بل تنكأ الجراح القديمة وتسكب النار علي البنزين وتضع الملح علي القيح لماذا.. ونحن مقبلون علي فترة

جديدة في كل شيء.. ارجوكم يا أباء كنيسة مار جرجس صادروا هذا العمل القبيح واعزلوا الخبيث من بينكم فهذه هي وصية المسيح لكم" أنتهى كلام د. جرجس يوسف .

و الحال فإن الكنيسة المصرية على مدى تاريخها كله ظلت تنأى بنفسها بعيدا عن أية احتقانات طائفية بل كانت تعبيرا حقيقيا عن روح التسامح السائدة بين المسلمين والأقباط ، و تعبيرا عن الوعي القبطي باعتباره جزءا أصيلا من الوعي الوطني العام و الذي لم يترك أية مساحات لنمو و تكاثر الوعي الطائفي المقوت ، و هي ظاهرة طبيعية وواحدة من أهم مظاهر و تجليات عصور النهضة ، و مع بدايات عصر التراجع في نهاية السبعينيات من القرن الماضي ، تأثرت الكنيسة . شأنها في ذلك شأن الأزهر و الذي تبدلت فيه الولاءات و بات الولاء للفرد مقدما على الولاء للوطن .. وما ترتب على ذلك من فساد و إفساد كبيرين

أشير هنا إلى أنه عندما وقعت أحداث العياط الطائفية في شهر مايو عام ٢٠٠٧وصلني . على إيميلي الخاص . رسائل من أصدقاء أقباط، استغربوا "تجاهلي" لأحداث "العياط" في مقالي اليومي بصحيفة "المصريون"، والاكتفاء بالتغطية الخبرية فقط عبرها !

والحال أن تعليقي لم يكن ليختلف عما استقر في ضميري، وعبرت عنه أكثر من مرة في زاويتي اليومية، فضلا عن أن الإخوة الأقباط، باتوا من فرط حساسيتهم لا يطيقون أي طرح يتجاهل "دغدغة" مشاعرهم، على حساب الحقائق على الأرض.

وموضوع "العياط" ـ في معالجته . كان نسخة طبق الأصل، من الأزمات السابقة حيث تعاملت معه النخبة السياسية بمنطق "طائفي" ـ مسلمون وأقباط . وليس بمنطق "قانوني" . مواطنون مصريون خالفوا القانون . وهنا كان موضع تعميق الأزمة وليس حلها!

لا شك في أننا ندين أي اعتداءات على ممتلكات الأقباط، وفي ذات الوقت ندين بناء كنيسة بدون ترخيص، فكلاهما عمل يجرمه القانون، وكان من الطبيعي أن يحال الطرفان إلى النيابة العامة للتحقيق.

ما أفهمه عن أحداث "العياط" أن مواطنين . بغض النظر عن انتمائهم الديني ارتكبوا ما يعاقب عليه القانون (أعمال شغب) وليس لأي منهما عصمة أو حصانة تعصمه من المحاكمة بسبب دينه أو مكانته السياسية أو الاجتماعية.

والمشكلة أن "الأقباط" . ولأسباب أتفهمها . جعلوا منها عملا طائفيا معاديا ضدهم والسلطات استسلمت لهذا الاتجاه وتعاملت معه على هذا النحو، ولو كانت تعاملت معه بـ"مسئولية" لما كنا سمعنا كلمة "مسلم وقبطي" وإنما كنا قرأنا وسمعنا أن "مواطنين" مصريين مارسوا أعمال شغب، أحيلوا على إثرها إلى جهات التحقيق.

أحداث "العياط" ..لو حدثت في أي مكان في العالم" ، لكان مكانها "المحاكم" وليس "مجالس عرفية" بحضور مشايخ وقساوسة، فالأولى دلالة على "المواطنة" والثانية تكريسا لـ"الطائفية"، فضلا عن المشهد غير المقبول لمفهوم الدولة، حين تصدر الصحف بعناوين تقول إن البابا شنودة كلف فلانا أو علانا بمتابعة الأحداث، وأنه لن يفرط في حق قبطي تعرض للاعتداء! ليجعل من نفسه بديلا عن الرئيس الشرعي المسئول قانونا ودستورا عن حماية الجميع، ومن كنيسته عوضا عن الدولة ذاتها!

الكل حاول استثمار الحدث . رغم خطورته . لصالح أجندات لا علاقة لها.. لا بحقوق الأقباط ولا بحق الوطن والبلد في أن تكون مستقرة وآمنة، حتى بعض مواقع أقباط المهجر سارعت في استغلاله في "النصب" على الأقباط واستنزاف جيوبهم باسم ضحايا العياط

ونشرت إعلانات تطالب بالتبرع بكل أنواع البنكنوت، وهي تجهل أن الكنيسة المصرية تجلس على كنز، قدره المستشار طارق البشري بـ ٢ مليار دولار سنويا!

المشكلة الحقيقية هي أن من بيدهم صناعة القرار ليسوا جادين في وضع حل نهائي للاحتقانات الطائفية، فلا يريد المخلصون أن يصارحوا رأس الكنيسة في أن يعرف حدوده، ولا الأخير يريد أن يتنازل عن تدخل الكنيسة في حياة الأقباط بما فيها علاقتهم بالدولة.

فيما لا يريد أحد من المتطرفين أن ينصت لصوت العقل، الكل يريدها "فتنة" وحربا ضروسا، فجميعهم مثل "أثرياء الحرب" لا ضمير لهم إذ تنتفخ الجيوب والكروش والحسابات والأرصدة في البنوك على صوت القنابل وهي تحصد أرواح الأبرياء.

ولا شك في أن أحداث "إسنا" الطائفية التي وقعت في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٧ أعادت من جديد الاعتبار لكلام الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، والذي ما انفك يدعو المسيحيين إلى الاستقواء بإخوانهم المسلمين، ولا ينتظروا حلا من الدولة و لا من الأمريكان فكلاهما له أجندته التي تتبدل أولوياتها بتبدل الأوضاع الإقليمية والدولية.

القانون وحده لن يحل المشكلة، حتى لو أقر قانون البناء الموحد، فبناء كنيسة في منطقة غالبيتها مسلمون أو بناء مسجد في حي غالبيته مسيحيون يحتاج إلى "التراضي" بين الطرفين وليس إلى القانون، وهي وجهة نظر وجيهة، تصدر من وعي بتعقيدات القرارات التي تتعلق بأي مشكل طائفي.

الدولة طبقت القانون في أحداث الكشح، ولم يعجب ذلك الأقباط، بل هاجموا القضاء المصري، واتهموه بالتحيز، واتبعت الدولة سبيل "العقل" في أزمة وفاء قسطنطين ولم

يعجب ذلك المسلمين، فلا القانون نافع ولا العقل شافع .. لأنهما صدرا عن "السلطة" التي لا تحظى عادة بثقة ورضى الطرفين: مسلمين ومسيحيين!

الدولة تعتقد أن الأزمة تتعلق باستفزازات طائفية عابرة، ولا تحتاج إلى معالجة قانونية وإنما عرفية ترضية للخواطر الغاضبة، تصرفات السلطة تشي بهذه القناعات والتي اختبرتها أحداث الكشح، حين أحالت ثلاث قساوسة إلى الكنيسة لتأديبهم وفق قانونها الداخلي، رغم إدانتهم بحمل السلاح ضد الدولة، وكذلك عندما رفضت الرضوخ لضغوط المتشددين المسلمين ومطالبهم بتفتيش الأديرة والكنائس عقب أزمة وفاء قسطنطين، راعت مشاعر الرأي العام القبطي، كون بطلة الأزمة زوجة رجل دين مسيحي تتجاوز محنته ما هو شخصي وعائلي إلى ما هو عام يقتضي التعامل معه بعقل وبحرفية سياسية .

الدولة هنا مثلها مثل الصديق العزيز الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، لا تراهن على القانون بقدر رهانها على المسئولية الاجتماعية، وتلك الأخيرة ظلت هي الرهان الذي اعتصمت به الدولة المصرية، عندما كانت المؤسسات الدينية، إما حاضرة ـ لصدقيتها كواحدة من أبرز مصادر صوغ الوعي الديني لدى الناس (في الجانب المسلم)، وإما تجسيدا للصوفية الدينية العذبة المتسامحة والحاضنة لتراث التعايش المتراكم عبر عشرات القرون (في الجانب المسيحي).

والحال أن هذه المسئولية أنهار جانب كبير منها بعدما فقد الأزهر في السنوات الأخيرة مكانته كأهم روافد الاعتدال والوسطية، ليس بسبب تطرفه ولكن بسبب تحوله إلى القيام بدور توفير الغطاء الديني للسياسات الرسمية ، فترك فراغا شغلته وتمددت فيه الرؤى الدينية المتطرفة غير المسئولة، حدث ذلك متزامنا مع نجاح تيار التطرف داخل

الكنيسة المصرية وانقلابه على تيار الاعتدال وتفكيكه وتهميشه بلغت في بعضها مبلغ "الإرهاب الديني" بالتكفير والشلح والحرمان.. إذن باتت مصادر صناعة الوعي الديني "متطرفة " على الجانبين فماذا ننتظر من أحداث؟!

وفي المقابل فإن ما تعتبره الدولة ممارسة عقلانية مسئولة في إدارة الملف الطائفي يعتبره الناس تنازلا وتساهلا، والناس لا تفهم في دهاليز السياسة وألاعيبها

والحال أن هناك فراغا كبيرا تركته الدولة بـ"عقلانيتها المسرفة" والمؤسستان الدينيتان الأم : الأزهر (باختفائه) والكنيسة (بتطرفها) وأحيلت المسئولية الاجتماعية من الثلاثة إلى قوى أخرى هي بدورها غير مسئولة ولها أجندتها الخاصة.. ولم يبق إلا صاحب المصلحة الحقيقية في عودة السلام والأمن والطمأنينة إلى حياته وهو الشعب نفسه،عملا بمقولة أو رأي جمال أسعد بأن الحل في الاستقواء بالشريك الحقيقي صاحب المصلحة وليس بالدولة ولا بالأمريكان ولا بجمعيات حقوقية تتاجر بقضايا البلد كلها

وفي هذا السياق فإن بعض الكتاب في مصر انتقدوا المراهنين على دور المؤسسة الدينية الرسمية (الإسلامية والمسيحية) في حل "المشكل الطائفي" في مصر، على أساس أن الطرفين يغذيان روح التطرف، مهما تظاهرا بإدانته، وفي سياق وضع "المسجد" كمؤسسة رسمية مقابل "الكنيسة" !!.

والحال أن المسجد ليس مؤسسة دينية رسمية، إلا إذا كان المقصود هو "الأزهر".. ومع ذلك فإن الأزهر يختلف عن الكنيسة ، فهو ـ أو شيخه ـ لا يعبر عن المسلمين ولا يتحدث باسمهم ، و لا يتحمل مسئولية تصرفاتهم إذا أحسنوا أو أساءوا ، و لا يلزمه أحد بالاعتذار نيابة عن ـ أو باسم ـ من أساء منهم . فالإسلام لم يعرف في تاريخه.. لا رجل الدين و لا

السلطة الدينية ولا المؤسسة الدينية الرسمية، فهذه كلها أسماء و مصطلحات و ظواهر أفرزها دين آخر و حضارة أخرى .

الدولة الإسلامية عرفت فقط الفقيه أو العالم و طبقة أهل العلم أو الفقهاء ، التي ظلت عبر التاريخ الإسلامي ، طبقة مستقلة عن الدولة و السلطة الرسمية ، تمارس دورها الدعوي و العلمي من جهة و نقد المجتمع أو السلطة والنظام من جهة أخرى ، ليس لها عصمة و لا قداسة ، يؤخذ منها و يرد ، و ليس لها أية سلطة دينية أو أبوية على عامة المسلمين و خاصتهم .

الأزهر منذ تأسيسه كان و لا يزال جامعة علمية ، دوره تلقين العلم الشرعي ، وتخريج الأئمة و الفقهاء و العلماء ، حتى سيطرت عليه الأنظمة التي تعاقبت على حكم مصر منذ خمسين عاما ، و حولته إلى مرفق حكومي ! .

فالأزهر و دار الافتاء الآن باتا ، جزءا من النظام السياسي ، يعبران عن وجهة نظر النظام..و بالنسبة للمساجد ، فقد باتت جميعها مسئولية أحد عماله أو أحد موظفيه هو وزير الأوقاف ! .

و من ثم فإذا أخطأ إمام مسجد ، فإن وزارة الأوقاف هي المسئولة عن خطئه ، و لذا فهي - أي الأوقاف - تعاقبه إذا أخطأ أو تعتذر نيابة عنه ، فهذه حقيقة لا ينتطح عليها عنزان.

فالأزهر (و شيخه) - إذن - يختلفان تماما عن الكنيسة و (رئيسها) ، فالأخيرة تعبر عن الأقباط و هي مؤسسة مستقلة ، لا ولاية سياسية و لا دينية عليها إلا للبابا ، و لقد أصدر الأخير - مثلا - قرارا بمعاقبة جمال أسعد عبد الملاك بسبب أنه قال إن البابا لا يعبر عن الأقباط ! و عاقب قساوسة من قبل مثل ابراهيم عبد السيد ،لأنهم انتقدوه شخصيا !

إذن .. إذا أخطأت إحدى الكنائس أو الكهنة أو القساوسة ، فإن على البابا شنودة أن يتحمل مسئوليته التي ارتضاها لنفسه ولكنيسته وعليه الاعتذار ، أو عليه أن يعترف بأنه لا علاقه له بالكنيسة و أنه غير مسئول عنها و عن ممارساتها .

أما الزعم بأن اعتذار البابا ستكون سابقة لها تداعياتها على الجانبين الإسلامي و المسيحي ، باعتبار أن ذلك سيستدعي أن يعتذر شيخ الأزهر عن ممارسات سبق أن مارسها مسلمون ضد أقباط ، فهذا كلام سخيف و سفسطة و هروب من تحمل المسئوليات واستعلاء و تعال يثير النفوس الثائرة أصلا و يوغر الصدور الغاضبة مما تعرض له دينها من إهانات .

شيخ الأزهر غير مسئول عن بن لادن و لا عن الظواهري و لا عن الملا محمد عمر و لا عن خالد الإسلامي ولي ولا عن أحداث الكشح . فالأزهر كما بينا فيما سبق ليس مسئولا عن تصرفات المسلمين حتى في المساجد ، مثل مسئولية البابا عما يحدث في الكنائس فالمساجد الآن مسئوليتها تقع على وزير الاوقاف و الكنائس تقع مسئوليتها على البابا شنودة .. و على كل مسئول أن يتحمل مسئوليته و إلا .. فالفوضى هي البديل و نسأل الله تعالى لنا و لمصر السلامة من هذا العناد و التعالي و الكبر الطائفي المقوت

وفي ذات الاتجاه وصلتني يوم أمس ٩ يناير ٢٠٠٨ دعوة من منتدى أسس حديثا في القاهرة، يسمى " منتدى الشرق الأوسط للحريات".. تقول الدعوة " يتشرف منتدى الشرق الأوسط للحريات بدعوتكم لحضور ندوة عن: كيف نوقف العنف ضد الأقباط؟"!

موضوع المنتدى، والذي عبر عنه عنوانه يقطع بـ"جلافة" غير معهودة بأن الأقباط باتوا هدفا للعنف من قبل إخوانهم المسلمين.. وهي مع كامل تقديري للمشاركين فيها أشبه ما

تكون بـ"لافتة تحريضية" أو "مظاهرة طائفية" علنية طفقت تثير الشغب الطائفي في شوارع القاهرة.

السؤال موضوع الندوة " كيف نوقف العنف ضد الأقباط؟" يقطع ـ كما قلت ـ بأن العنف ضد الأقباط، لم يكن أحداثا عابرة.. الطرفان فيها مدانان، ويستحقان العقاب قضائيا، وإنما بحسب "المنتدى" هو منهج دولة وأسلوب مجتمع ونظام!

والحال أن كثيرا من الحقائق يتعمد الغوغائيون الطائفيون الشوشرة عليها، لإدانة طرف على حساب طرف آخر، فيما يستحق "الشاكي" أن يودع السجن بتهمة إثارة الفتنة وتهديد الأمن القومي المصري، بذات قدر ما يدان به الطرف المعتدي مهما كان حجم الاستفزاز الطائفي الذي تعرض له، وذلك إذا تحاكمنا إلى القانون وليس إلى "السماحة" في إدارة مثل هذه الأزمات.

في حادث سي دي " كنت أعمى الآن أبصر" في أكتوبر من عام ٢٠٠٥ المسيء للإسلام بالإسكندرية، كان ينبغي معاقبة من اعتدوا على الكنائس من المسلمين وكذلك القساوسة بكنيسة "مارجرجرس" الذين أنتجوا "الفيلم" ووافقوا على عرضه، لأن ثمة "اعتداء" تعرض له الطرفان وليس طرفا واحدا على حساب طرف آخر.

وفي أحداث "إسنا" منتصف شهر ديسمبر ٢٠٠٧، كان من المفترض أيضا محاكمة الشباب المسلمين الذين تورطوا في إتلاف ممتلكات الأقباط وكذلك محاكمة المواطن القبطي ونجله اللذين تحرشا بفتاتين مسلمتين متنقبتين بدعوا أنهما سرقا هاتفا محمولا.

أنا أذكر هنا فقط أمثلة ـ ولا أحصيها ـ على أن المسألة في مجملها هي عملية خروج على القانون من الطرفين ينبغي إحالتهما إلى المحاكمة، حيث يعاقب القس الذي أساء

الإسلام في كنيسة "مارجرجس" والمسلم الذي تعدى على الكنيسة بعد استفزازه، وذلك ما كان ينبغي إتباعه في أحداث "إسنا".

غير أن البعض يتاجر بالحدث بانتهازية رخيصة إلى أبعد الحدود، بتوظيف "الحالة القبطية" من أجل تصفية حسابات وثارات سياسية وأيديولوجية وحزبية ونقابية مع التيار الإسلامي، أو بحثا عن "سبوبة" من مال "القبط السايب" داخل مصر أو في المهجر!

لم يكن عنوان المنتدى يمثل فقط مفاجأة في الجرأة على استباحة السلام الاجتماعي المصري وفي قلب القاهرة، وإنما فيما وردت أسماؤهم من المتحدثين إذ بينهم من لا يزال يحتفظ بقدر كبير من احترام وتوقير كل من يعرفهم عن قرب، وأتمنى أن يكونوا قد بلغوا بموضوع الندوة على غير حقيقته التحريضية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنني أقدر "تعاطف" بعض الصحفيين والمثقفين المصريين، مع "شكاوى" الأقباط، سيما وأن غالبية "التعاطف" يصدر بعفوية وبدون حسابات ثأرية مع أي من التيارات السياسية الكبيرة في البلد، وإنما بدافع الإحساس بمسئولية الأغلبية تجاه الأقلية، وإن بالغ البعض في تعاطفه، إلى حد مطالبة الدولة، بإعادة إحياء اللغة القبطية القديمة، لتكون جنبا إلى جنب مع اللغة العربية، بدلا من تركها في الكنائس تنشط تحت الأرض باعتبارها "لغة سرية".. أو أن يحمل ظاهرة "التدين" بين المسلمين المصريين مسئولية ظهور ممارسات قبطية متطرفة أو "مستفزة" وكذلك تنامي الاتجاهات المتزايدة داخل "الجماعة القبطية" نحو الانعزال والتمايز عن الجماعة "الوطنية المصرية" والتي تخطت الكنيسة لتعبر عن نفسها وبشكل لافت في الجامعات المصرية!

هذا الشكل من "التعاطف" الذي عادة ما يكون في سياق "مجاملة" الأقلية، وتطييب خواطرهم، قد يفاقم بالتراكم المشاكل الطائفية في مصر، فالمجاملة تقود بالتبعية إلى

التساهل في إدانة بعض الممارسات غير المسئولة التي توغر صدور الطرفين سواء أكانت صادرة من المسلمين أو من المسيحيين.

على سبيل المثال: قداس "عيد الميلاد" الذي أقيم مساء يوم ٦ يناير ٢٠٠٨ بكاتدرائية الأقباط الأرثوذكس بالعباسية، شهد مفاجأة من العيار الثقيل، إذ تصدر الاحتفالية، ١٩ عضوا من الكونجرس الأمريكي، إلى جانب السفيرين البريطاني والأمريكي بالقاهرة!

ولا شك في أن هذا الحضور السياسي الأمريكي الكبير، مهما كانت نية صاحب فكرة الدعوة . تعد عملا استفزازيا لا تخطئه عين المراقب المحايد.

فالقداس أقيم في الكنيسة المصرية الأم، وللأقباط الأرثوذكس المصريين، وكما نعلم فإن الأمريكيين لا ينتمون دينيا إلى الأرثوذكسية، حتى يقال أنهم حضروا القداس لأسباب دينية.. وليس لأسباب سياسية أو استعراضية.

قد يفهم البعض أو يفسره، بأنه "استعراض قوة" استهدف "إخافة" و"ترويع" صانع القرار المصري.. صحيح أن الكنيسة ربما تكون قد نحت هذا المنحى من قبيل إظهار التأييد الداخلي من جهة والأمريكي من جهة أخرى للبابا شنودة في معركة الشرعية التي يخوضها ضد البابا الموازي ماكسيموس وخاصة وأن الأخير يستند في قرار ترسيمه أسقفًا لمصر والشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠٥ إلى شهادة كنسية صادرة من "سيوارد" بولاية "نبراسكا" الأمريكية.. ربما يكون ذلك صحيحا، غير أن المشهد قد يحمل أكثر من وجه في تفسيره، أقلها أنه شكل من أشكال "الاستقواء" بالخارج والتي ما انفك البابا شنودة يدينه إعلاميا !

الاحتفالات الدينية في مصر، ليست قصرا على الإخوة الأقباط فقط، ولكن توجد احتفالات دينية للمسلمين، فلماذا يتعامل معها الأمريكيون بعشرات المكاييل"؟! نحن بالتأكيد نرفض أي حضور أمريكي رسمي أو برلماني في أعياد المصريين سواء أكانوا

مسيحيين أو مسلمين، هذا من حيث المبدأ، فما بالنا إزاء هذا التلاعب الأمريكي بالملف الطائفي في مصر، عندما قبلوا دعوة "غير مسئولة" من القيادات الكنيسة لحضور قداس عيد الميلاد في شكل استعراضي لا يخلو من تعد حقيقي على السيادة الوطنية المصرية، ولعب بالنار في ملف مترع بألغام ما انفك المجتمع المصري يرتطم فيها من حين لآخر

وفي هذا الإطار أيضا لا أدري سر هذا الهجوم العنيف والقاسي الذي صدر من "أقباط" على البابا الموازي الأنبا "مكسيموس"

الرجل نال - خلال أزمته مع البابا شنودة - من البهدلة والكلام الجارح ما لا يستقيم وادعاءات البعض من الأقباط بأنهم يتشحون بوشاح "المحبة" كما علمها لهم يسوع عليه السلام!

الكلام تخطى حدود التجريح إلى "البذاءة" بل والهوس والجنون في بعضه!

وعيب البابا مكسيموس أنه كان صريحا إلى حد كبير، عندما كشف أن ٤٠٪ من الكنائس بنيت في مصر بدون ترخيص، وأن الدولة تسامحت كثيرا إزاء هذا التعدي على القانون، وتبرئته للدولة من ظاهرة الهجرة الدينية الداخلية، وتحول عشرات الآلاف من المسيحيين إلى اعتناق أديان وملل أخرى، وحمل كنيسة البابا شنودة مسئولية هذا التآكل في كتلة الوجود الأرثوذكسي الوطني، بسبب التطرف والتشدد في ملف الأحوال الشخصية وتحول الكنيسة إلى مؤسسة موازية لمؤسسة القضاء الإداري في مصر، منذ إلغائها لائحة عام ١٩٣٨.

المثير للشفقة أن الانتقادات التي وجهت للرجل، تجاهلت هذين الكشفين الكبيرين الصادرين من مرجعية أرثوذكسية - مهما كان حجم الخلاف معها - هي بكل تأكيد مرجعية دينية كبيرة، ولا يمكن التعاطي معها على هذا النحو من الخفة والاستخفاف.

فيما كالت للرجل كل ما ورد في قاموس البذاءة من شتائم لمجرد أن الرجل جامل إخوانه في الوطن، وقال كلاما ودودا يستهدف به التلطف وتهدئة النفوس والخواطر!

ربما يكون هناك أزمة كبيرة بين كاتدرائية العباسية وكاتدرائية المقطم، وخلافات حادة في التفاصيل التي تدحرجت مثل كرة الثلج، وتحولت بمضي الوقت إلى مناطق ملغومة، يقع في شراكها كل من أرد حلا لمشكلة، يمسك بخيوطها البابا شنودة وحده ولا يملك سواه قرار إنهائها لا الدولة ولا الجن الأزرق.. هذا ربما يكوم صحيحا ، ولكن المقاربة الأكثر ملامسة لحقيقة ما يجري، أن الأزمة بين الكاتدرائيتين، هي أزمة شرعية، ولعل ذلك ما كان واضحا في وعي بابا المقطم، عندما طرح في وسائل الإعلام أجندة واضحة ومشروعا من وجهة نظره - يحمل "حلا دينيا" لمأزق طائفي أفرزته سنوات العزلة الكنسية في العقود الثلاثة الأخيرة.

ربما يكون على هذا المشروع أو على هذه الأجندة تحفظات من قبل الأقباط سواء دينية أو على مستوى الشرعية، ولكنها في كل الأحوال، تظل رؤية ما انفك صاحبها يطرحها بثقة، متحديا بها كاتدرائية العباسية، وأعتقد أنه ليس من مصلحة الأخيرة ولا من مصلحة محبي البابا شنودة وعشاقة، أن يقابلوا هذا الطرح الهادئ والرصين والذي يعتبره البعض طرحا تقدميا، بالهجوم والشتيمة والتجريح ولعن الرجل آناء الليل وأطراف النهار، إذ أن هذه العصبية وهذا العنف وهذا التوتر لا يعكس إلا عقلا مشلولا لا يملك قدرة على الإقناع وصد الآخر ومقارعته الحجة بالحجة..

الانقسام القبطي على القيادة الدينية، ربما لا يسئ إلى الأقباط، فهكذا خلق الناس على الاختلاف وليس على التوحد، ولكن ما يسئ إليهم هو هذا العجز عن إدارة الحوار العقلاني الهادئ فيما بينهم، ثم يحملون الدولة مسئولية هذا العجز ويشكونها لطوب الأرض !

الأزمات داخل الكنيسة

لا شك في أن الكنيسة الأرثوذكسية المصرية مقبلة على أزمة كبيرة.. فتدهور صحة البابا شنودة ليس بالحدث العادي .. خاصة وأن أوضاعها الداخلية لم تكن بدعا عن النسق السياسي والحزبي العام في مصر.

فالبابا شنودة تصادف وجوده على الكرسي البابوي مع عودة مصر إلى التعددية السياسية المؤسسة على اختزال الحزب في شخص رئيسه .. وتهميش القيادات الوسيطة المؤهلة لإنعاش الحراك السياسي والتدريب على فكرة 'تداول السلطة" .. ما أفضى إلى تكريس ثقافة "عبادة الفرد" وليس في الإمكان أفضل مما كان .. وما افرزته من مظاهر "التأبيد" على الكراسي في جميع الأطر السياسية والدينية والتعليمية المختلفة وكل مؤسسات الدولة الأخرى تقريبا.

ومن هذا المنطلق فإن الكنيسة المصرية في حراكها الداخلى ليست بدعا عن هذا المناخ المؤسسي ألعام الذي أُستننت فيه سُنن عبادة الشخص وثقافة التأبيد الذي لا ينهيه إلا زيارة خاطفة لملك الموت ليضع المؤسسة بكاملها في مواجهة أوضاع كارثية خلفتها سنوات القمع الداخلي والفرعونية السياسية أوالتأليه.

وإذا كانت مشاعر القلق تتزايد في أوساط الأقباط على صحة البابا شنودة .. فإن القلق "البرئ" لا يعرف مكانه في أوساط النخبة المهتمة بالعمل العام ناهيك عن دوائر صناعة القرار بالدولة ورجال الكهنوت والاكليروس في كل الكنائس التابعة للكاتدرائية الأرثوذكسية الأم .

فإذا كانت الكنيسة في عهد رئيسها القوي الذي حكمها بالحديد والنار، بدأت تتفكك عُراها وتشهد حالات تحول جماعي إلى أديان وملل أخرى .. ابرزها تحول الأنبا دنيال البراموسي ومعه ١٠ آلاف ارثوذكسي إلى الإنجلية عام ١٩٩٤ ثم ظهور كنائس أخرى بديلة ومنافسة لكنيسة البابا شنودة (كنيسة المقطم والبابا الموازي مكسيموس وأخرى برئاسة الأب هابيل) .. فماذا نتوقع حال غياب البابا شنودة نهائيا عن دائرة الفعل الكنسي ؟!

والدولة كذلك يعتريها قلق حقيقي على مستقبل الكنيسة الأرثوذكسية في مرحلة ما بعد شنودة .. لأسباب مشروعة وتفرض عليها فرضا أن تكون لاعبا أساسيا في إدارة أزمات الكنيسة الداخلية .

فالبابا شنودة كان أول رئيس للكنسية أفضت سياساته إلى وضع الأخيرة في علاقة صدام طائفي مع المجتمع .. وجعلت منها وطنا بديلا للوطن الأم "مصر" وأسرفت من أجل ذلك في تأصيل ثقافة "الأبواب المغلقة" التي أرست في الوجدان القبطي العام مشاعر الانعزال والانطواء .. والتعاطي مع الدولة ليس باعتبار الأقباط "مواطنين" وإنما باعتبارهم "أقلية" تتكلس حقوقهم عند سقف الإنعام الرئاسي عليهم بـ"كوتة" في مؤسسات الدولة المختلفة!

لا شك إذن في أن التيار الشنودي في الثلاثين عاما الماضية كان عبئا "واضحا" على الدولة وعبئا "خفيا" على الأقباط أيضا .. فإذا كانت الأولى قد شعرت بالإرهاق في البحث عن كل ما يرضي هذا التيار ويخفف من توتره تجنبا لأي تحرش دولي باسم الدفاع عن الأقليات الدينية .. فإن الأقباط خسروا الكثير بالصدام مع اشقائهم المسلمين والذي تورطوا فيه بالوكالة عن جماعات المصالح التي كانت تستثمر التوتر الطائفي باعتباره "بقرة

حلوبا" تؤمن لهم المكانة الدينية والزعامة السياسية .. ومنهم من كان في الخارج يتوق إلى أن تفتح له "طاقة القدر" ويستجيب اليمين المسيحي المتصهين في الولايات المتحده لـ"ابتهالاته" .. ويرسل عليهم "الشيكات " مدرارا .

ولا شك أن في الكنيسة تيارا إصلاحيا يريد إعادتها إلى وسطيتها التاريخية ، وهو تيار قوي وحقق الكثير من الانتصارات "الكبيرة" .. رغم الصعوبات والمعوقات و"كنيسة الخوف" التي أسسها التيار الشنودي الذي ترك إرثا قمعيا كان من المتوقع أن يردع أية نية للخروج عليه .. غير أن القوى الإصلاحية غامرت وكانت شجاعة بالقدر الذي فاجئنا.. فالأنبا مكسيموس الذي يختلف عليه الأقباط الآن لم يكن منشقا عن الكنيسة الأم بل هو وباعتراف عدد من المفكرين الأقباط أنفسهم مصلح ديني كبير.. قد ينجح وقد يفشل ولكن تجربته بلا شك أعادت إلى الأقباط الثقة في قدرتهم على التجديد والإصلاح .. وأن "الكنيسة" بعد "مكسيموس" لن تكون بالتأكيد كما كان حالها قبل ظهوره.. أشياء كثيرة ستتغير بالتأكيد .. المهم أن تساند القوى الوطنية المصرية الإصلاحيين الأقباط ولا تخذلهم فانتصارهم هو انتصار لمصر كلها بمسلميها وأقباطها .. والمسألة هنا هي مسألة احترازية لا أكثر، إذ إن تيار التشدد والتطرف في الكنيسة لم يعد يخيف أحدا بعد أن تخلت واشنطن عن ملف الأقليات لصالح ملف الإصلاح ثم تخليها عن الأخير مقابل الخروج من ورطتها بالعراق.

المسألة هي أن هزيمة تيار التطرف وكسر شوكته ، محطة مهمة في رحلة إصلاح العلاقة بين الأقباط والمجتمع .. وهي مهمة شاقة ستحتاج إلى سنوات طويلة لكي ينجزها التيار الإصلاحي حال نجاحه في حسم الصراع داخل الكنيسة لصالحه .. فكلنا يعلم أن

ثلاثين عاما من التجريف تحتاج إلى مشقة بالغة لردم الهوة والعودة مجددا إلى أحضان الوطن الأم

وفي هذا السياق فإنه مع مطلع عام ٢٠٠٧ كانت الأوضاع داخل الكنيسة المصرية شديدة التوتر والاضطراب والأنباء التي وردت . آنذاك . من داخلها عكست أجواء مقلقة وحملت الكثير من التشاؤم ، وبات البابا شنودة ومساعدوه في بؤرة الاستهداف من قبل الأقباط أنفسهم: فأقباط المهجر منقسمون بين مؤيد للبابا وبين من يتهمه بـ"أسلمة الكنيسة" ، وبعضهم حمل على الأنبا بيشوي واتهمه بذات التهمة "الأسلمة" ، وروج البعض الآخر شائعات بأن له "أختا مسلمة"!

في الداخل تطورت الأزمة بين كاتدرائية العباسية . التي يرأسها البابا شنودة . وبين كنيسة المقطم التي يتزعمها البابا الموازي الأنبا مكسيموس ، وبلغت مبلغ أن تقدم الأخير إلى مكتب النائب العام بمذكرة تطعن في صحة إيمان البابا شنودة ، ووزع مثلها على كل الأساقفة والبطاركة في العالم، كنوع من تدويل أزمته مع البابا، باعتبارها أزمة "عقيدة" وليست أزمة "زعامة"!

فيما نشرت دراسة على نطاق واسع على شبكة الإنترنت، كتبها باحث قبطي معروف في "اللاهوت"، وهو الدكتور "جورج حبيب بباوي" - وهو أحد تلاميذ الراحل متى المسكين . والتي يتهم فيها البابا شنودة بالهرطقة، واتهامه بـ"الإريسية" أي بإيمانه ببشرية المسيح وإنكار "ألوهيته"! وتطورت الأمور داخل الكنيسة التي تحركت بعصبية وأفتت بـ"تكفير" بباوي!

ولا شك في أن ما حدث بعث على القلق، فهشاشة الحالة القبطية يضر بالأمن القومي المصري بالتأكيد ، وذلك لخصوصيتها التي تحيلها إلى "نقطة" يتقاطع عندها الداخل "الوطني" مع الخارج "المتربص" للصيد في الماء العكر.

والحال أن الأزمات المتتابعة للكنيسة لا ترجع . كما اعتقد البعض . إلى "ضعف البابا" بسبب السن والمرض ولكن إلى ضعف "الوعي السياسي" و"الحرفية الحركية" ، التي مهما قيل عن العلاقة بين الدين والسياسة . هي شرط لا غنى عنه حال اختيار زعامة لأية طائفة دينية في مصر،أو على الأقل في اختيار فريق المستشارين الذين يعود إليهم ، وخاصة في الأمور الشائكة والحساسة.

حجم الأخطاء التي ارتكبتها الكنيسة في عهد البابا شنودة كانت كبيرة، فهو العهد الوحيد الذي شهد عهده أكبر قرارات شلح وفصل وتحريم لمن يخالفونها، وأكبر عدد من الانشقاقات وأكبر عدد من تحول الأرثوذكس إلى ملل وديانات أخرى، وأكبر عدد من الصدامات مع الدولة والمجتمع! وعهده . أي البابا شنودة . هو الوحيد الذي أحال "الأرثوذكسية" إلى "هوية" معزولة وصدامية مع "هوية" الدولة!.

وربما تكون كل هذه المآخذ "عفوية" أو غير مقصودة ، وربما تكون عن سوء إدراك وإدارة، أو لقلة المهارات الفطرية أو المكتسبة في تقدير الأمور بقدرها، أو الترهل الطبيعي في القدرة على فرز الخطير منها والأقل خطورة، وسرعة الاستجابة والتصدي لها.

ومع رصد المواقف وتواترها ، أكاد أميل إلى هذا التقدير الأخير، فعلى سبيل المثال فإن البابا حذر الأقباط من المطالبة بتغيير المادة الخاصة بالشريعة في الدستور، وكان بالفعل تحذيرا عاقلا، وقد أثنيت عليه في مقال لي في "المصريون"، ولكن يبدو لي أنه لم يكن صادرا عن "حنكة" بقدر ما كان صادرا عن دافع "غريزي" لعدم استفزاز الأغلبية وإرضاء

للسلطة التي لا ترغب في تعديل المادة ، لأنه في مقابل ذلك لم يصدر عن البابا أي تصريح بشأن تصريحات المتحدث باسمه الأنبا مرقس، المعروفة بتصريحات "أولاد البلد وأصحابها" ، رغم أنها لا تقل خطورة عن التحرش بالمادة الثانية من الدستور!

وفي الأزمة المتعلقة بالدكتور ببباوي، صُدم الرأي العام - المسيحي والمسلم - بما قاله الأنبا بيشوي بأن "بباوي" أهان مصر والمصريين ، وأنه يحتفظ بشريط كاسيت للأخير قال فيه إن " مصر فيها ٤٠ مليون حمار"! ، وتساءل الجميع : لماذا تم التستر على بباوي كل هذه المدة ولم يقدم - في حينها - للمحاكمة أمام القضاء المدني ولا أمام المجمع المقدس، رغم أن ما نسب إليه كان جريمة تستحق العقاب حال ثبوت إدانته، ولماذا لم يكشف عن ذلك إلا بعد أن اصطدم "البابا" مع "بباوي" وتبادل الطرفان تهم التكفير والهرطقة؟!

السكوت على تصريحات "أهل البلد وأصحابها"، ثم استخدام لغة زاعقة في الكشف عن تصريحات " ٤٠ مليون حمار" بعد أكثر من ربع قرن، لا يعكس "حنكة" بقدر ما يعكس فوضى وعشوائية ومزاجية غير مسئولة تضر بالجميع: القيادة الكنيسة والأقباط والمسلمين ومصر كلها.

وفي هذا السياق أيضا فإن "التطبيع" مع العدو الصهيوني، بات موضوعا للمزايدة بين مؤيدي البابا شنودة والبابا الموازي الأنبا مكسيموس !

والأكثر دهشة أن الموالين للأول يأخذون على الانبا مكسيموس أنه "أمريكاني" وأنه أداة لـ" اختراق" الأمن القومي المصري !

الآن .. والآن فقط أمريكا باتت "سيئة" والتمسح بها "عارا" يستوجب تقديم البلاغات الأمنية لمباحث أمن الدولة !وهذا موقف غريب لم يكن ليصدر لولا ظهور المصلح الديني الجديد الأنبا مكسيموس !

المشهد الكنسي الحالي ثري بالغرائب والطرائف ، إذ لم ينفك "محامو" كاتدرائية "العباسية"، من استعداء الدولة على كنيسة "المقطم" لأنها تقود قاطرة التطبيع القبطي مع "العدو" الصهيوني بحسب رأيهم !

نسى هؤلاء أن الدولة لا يضيرها "التطبيع" فهي التي أبرمت اتفاقية "كامب ديفيد" وترسل مسئوليها إلى تل أبيب ولها سفارة وبعثة دبلوماسية تقيم بالقرب من مقر رئاسة الوزراء الإسرائيلي . فكيف يستفزها سفر الحجيج الأقباط إلى القدس الشريف أو كيف تعتبره "خروجا" على مواقفها الرسمية إزاء "التطبيع" حتى تتحرك ضده ! إنها فقط محض محاولة لتوريط الأجهزة الأمنية لصالح الطرف الأضعف حجة وموقفا.

عندما سُئل ابن كنيسة البابا شنودة القبطي المهجري موريس صادق كيف تستغيث بشارون للتدخل لـ"انقاذ" أقباط مصر من "اضطهاد" المسلمين. قال: ما المشكلة أنا مصري ومصر الدولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني " !

ثم إن قرار الأنبا مكسيموس لا يمكن قياسه بما شهدته العباسية من مظاهرات رددت هتافات استغاثة بالعدو الإسرائيلي ولرئيس وزرائه الإرهابي المغيب أرييل شارون.

بالتأكيد أن الانشقاقات داخل الكنيسة المصرية تتزايد وتتفاقم، ولكن الأكثر تأكيدا أنها لأسباب لا علاقة لها بالدولة ولا بالأمريكان ولا بالإسرائيليين، ولكنها تتعلق بالصراع بين قوى التشدد والاعتدال وقوى التنوير والتجمد بداخلها ، وهو الصراع الذي لا يمكن تجاهله ، فهو ليس شأنا قبطيا محضا ، بل إنه جزء من الحراك الديني والاجتماعي والسياسي العام الذي تعيش مصر كلها في كنفه ، ونتائجه ستنعكس سلبا أو إيجابا على مستقبل الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلد كلها .

هذا في تقديري هو الوعي الحقيقي بملامسة حقيقة الأزمة الكنسية الحالية ، أما مسألة المزايدة على الموقف من إسرائيل ، فهي مسألة لم تعد تقنع أحدا بصدقيتها ، بل إنها ظلت "الشماعة" التي علقت عليها "عصمة" البابا وحصانته من النقد ولسنوات طويلة ،غير أنها تهرأت بعد موقف الكنيسة من حرق كنيسة المهد في بيت لحم تلك البقعة الطاهرة التي شهدت مولد المسيح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، فيما أقامت الدنيا ولم تقعدها حين نشرت النبأ صورا جنسية "فاضحة" لقس قالت الكنيسة إنه مشلوح، صُورت . بحسب مزاعم الصحيفة . في دير المحرق بأسيوط !

فضلا عن موقف البابا الغامض من العدوان الإسرائيلي على لبنان وموقفه الأكثر غموضا من المقاومة اللبنانية وحركتي حماس والجهاد باعتبارهما حركتي مقاومة . بل إن كثيرا من الأقباط ورجال دين تابعين للبابا يعتبرونهما جماعتين "ارهابيتين" !

ما لا يعلمه جل الأقباط أن تيار الإصلاح داخل الكنيسة حاليا هو تيار وطني حقيقي يحب دينه ولكنه حريص في الوقت ذاته على الوطن ، وشاهد ورأى رأي العين وعايش بنفسه خبرات الثلاثين عاما الماضية ، والتي أفرزت مآسي كبيرة للأقباط من جهة، ومخاطر أكبر للوطن من جهة أخرى .. وأن التغييرات مطلبا ملحا وسيحدث لا شك، إذ أن من سُنن الله عز وجل في الأرض، أن قوى الإصلاح عادة ما يكتب لها النجاح والانتصار على قوى الجمود والظلام.

أقباط المهجر

(١)

في التسعينيات وفي إحدى أيام شهر رمضان المبارك ، كان لي لقاء مع العالم الجيولوجي الكبير د. رشدي سعيد ، في منزله بضاحية المعادي ، لإجراء حوار معه بشأن

مشروع توشكى . و رغم أن الرجل كان عائدا لتوه من الولايات المتحدة الأمريكية و كان فيما يبدو منهكا من السفر ، و مصتابا بوعكة برد شديدة ، حاولت بعد علمي بهما تأجيل اللقاء إلى أن ينال قسطا من الراحة ، إلا أنه أصر أن يتم اللقاء و يجرى الحوار.

شعرت و أنا أتجاذب معه أطراف الحديث أنني أمام شخصية وطنية كبيرة محبة لمصر ودودة ومنصفة و متسامحة ، و ظللت إلى ما بعد تفريغ الشريط و تسليمه للصحيفة التي أعمل بها و بعد نشره ، و اتصاله بي بعدها معربا عن سعادته بالطريقة التي عرض فيها الحوار.. ظللت إلى ذلك الحين لا أعرف أنه من "أقباط المهجر" .. إلى أن نبهني زميل بذلك..و اكتشفت بعد معرفتي به أن الرجل كان بحق "حدوتة مصرية" .

لقائي به غير عندي الكثير من الانطباعات التي كنت كثيرا ما احتكم إليها كلما ذكر أمامي مصطلح "أقباط المهجر" .. و بت أكثر انصافا في الحكم عليهم مسترشدا بقوله تعالى "ليسوا سواء" .

بالتأكيد فإن من بين أقباط المهجر المئات الذين هم في نبل و مروءة ووطنية د.رشدي سعيد غير أنهم فيما يبدو فضلوا الإيواء إلى الظل خشية من أن ينالهم نصيب من الإساءة التي خلفتها "حماقات " بعض أقباط المهجر من قليلي الذكاء و الكفاءة و من ليس لهم قيمة و لا وزن فلجأوا إلى الشوشرة و المشاغبة و الاستقواء بالأجنبي عسى أن يجد عنده ما يشبع فيه إحساسه بالنقص و الدونية .

لماذا لا نرى على المنصات التي تتاجر بأقباط مصر ـ مثلا ـ إلا الأكثر تفاهة و غوغائية؟!. لماذا يغيب العظماء أمثال د. رشدي سعيد ، و هم كما قلت كثيرون يشرفون بلدهم و شعبهم مسلمين و أقباطا ؟

أقباط المهجر ليسوا سواء ، و أعلم أن الانقياء منهم ساءهم ما يسمعونه من "المتاجرين" ممن يعيشون بين ظهرانيهم في الولايات المتحدة و يتحدثون باسمهم . أعلم أن الأكثرية النقية منهم ، تركوا الساحة للمهرجين ، خشية أن تنقض طهارة أيديهم النقية عند من يسيئون الظن في الجميع . "الدولارات الحرام" التي انتفخت بها جيوب وكلاء "فريدوم هاوس" و غيرها من منظمات اليمين الصهيويني المسيحي.

لماذ لا يوجد بين دعاة الفتنة و أئمتها من أقباط المهجر واحد "عليه القيمة" أو له تراثه الفكرى أو العلمي أو الفني الذي يحمل المصريين مسلمين و أقباطا حملا على أن يتباهون به و يتمسحون فيه و يشيرون إليه: " هذا العالم الجليل من بلدي" ؟!

لا يوجد فيهم واحد فالح أفاد بلده أو وطنه أو حتى البلد . أمريكا . التي يتخذها قاعدة له لإطلاق دعاياته الكاذبة المسمومة ضد بني وطنه ، رغم أنه بلد مفتوح علميا و فكريا و إمكانياته كبيرة ؟!

ثم لماذا لم نر منهم واحدا وزيرا أو سفيرا أو ضابط شرطة أو وكيل نيابة أو قائدا للأسطول السادس أو محافظا أو رئيسا لجامعة في العهود الأمريكية السابقة و اللاحقة أم أنه في أمريكا اضطهاد للنصارى و خط هاميوني و خطوط حمراء و خضراء و صفراء على التحاقهم بالمؤسسات الأمريكية مثل الحكومة المصرية "الطائفية" - بحسب زعمهم . رغم أنهم جميعا مواطنون أمريكيون يحملون الجنسية الأمريكية ؟!

(٢)

لا شك إذن في أن مصطلح "أقباط المهجر" بات مصطلحا "سيئ السمعة"، لا يذكر إلا واستدعي معه كل معاني "التآمر" و"الاستقواء" بالخارج و"التطرف" وما شابه!

وهذا في الحقيقة ظلم كبير، إذا استخدام هذا المصطلح بكل ما يعنيه من "قبح" وتعميمه على كل الأقباط خارج مصر.

وكما أني ذكرت هنا مثالا للعالم المصري الكبير د. رشدي سعيد، وذكرت تجربتي معه أيام كنت أعمل صحفيا في قسم التحقيقات بصحيفة الشعب، فإني أذكر بالمثل هنا المفكر القبطي الكبير "فرنسوا باسيلي" الذي يعيش أيضا في المهجر، وغيرهما كثيرون لا يقلون عنهما قيمة ووجاهة علمية أو فكرية.

فالأسماء التي تتصدر المشهد القبطي بالخارج الآن من ذوي الصوت العالي، لا تعبر عن حقيقته ، بل إنهم واجهة "مسيئة" لهذا الوجود المصري المتعدد والمتنوع في بلاد الغربة!

أقباط المهجر "ليسوا سواء" ، بل إن الأغلبية "المحترمة" ، فيما يبدو، آثرت "الانزواء" بعيدا عن فضائح "الشادر المهجري"، عملا بمبدأ "من ظهر في موضع الشبهات اتهم"!

وعندما أقول إنهم "واجهة مسيئة" ، فأنا هنا لا أبالغ ، ولا أصفهم بما ليس فيهم، فمن يتابع "أدبيات" من اتسعت رتوق سراويلهم من طول جلوسهم على "حجر" القوى والمنظمات الممولة لهم، يرى "عجبا" ويسمع "نكاتا"، حتى باتت مواقعهم ومقالاتهم "قبلة" للترفيه والترويح عن النفوس والقلوب المتعبة،وكأنها نسخة من برنامج "خمسة لقلبك" الذي يقدمه البرنامج العام لانتزاع البسمات مع طلعة شمس كل يوم!

وأنا - والله - لا أبالغ ولا أتقوّل عليهم، فهم الذين يضعون أنفسهم موضع "الصبية" التي تلعب وتتشاغب بـ"حمق"، منتحلين صفة البالغ الرشيد!

مثلا : عندما يغضبون من البابا شنودة يصفونه بأنه "مسلم"! ، وأنه "مدسوس" من قبل السلطة على الأقباط لـ"أسلمة" الكنيسة!

وإذا ما انقلبوا على الأنبا "بيشوي" وصفوه بأنه شيخ مشايخ الطرق الصوفية، وأنه "عميل" للمباحث و"مزقوق" لأسلمة المسيحيات وتزويجهن من مسلمين!

والسياسي القبطي اللامع جمال أسعد عبد الملاك مرة يعتبرونه "وهابيا" ، وإذا احتاروا في توصيفه اعتبروه من أتباع زعيم القاعدة أسامة بن لادن!، وأن المفكر القبطي الكبير د. رفيق حبيب ينضم لإحدى الجماعات السلفية المتطرفة، وأن التلفزيون المصري "وهابي" والإعلام المصري كله "وهابي" ، والجزيرة تعمل لحساب إحدى الفصائل العنقودية لتنظيم القاعدة في أفغانستان، ثم تحولت للعمل لصالح تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين!

والأنكت من ذلك كله، هو أن بعضهم "اكتشف" أن الرئيس مبارك انضم للإخوان المسلمين!، وأنه قيادي بارز في إحدى الخلايا النائمة للجماعة ، وأن التنظيم نجح في استخدامه لاختراق قمة السلطة في مصر وتوظيفه لصالح المشروع الإخواني لإقامة دولة الخلافة!

هذا الكلام - والله - إما كلام مجانين وإما تخاريف مغيبين، وسواء كانت الأولى أو الثانية، فكلاهما يعكس "تفاهة" ينبغي لأهل المروءة من أقباط المهجر التبرؤ منها، لأنه من "العار" على العقل القبطي في المهجر أن يسلم قدره وناصيته واسمه وسمعته ووعيه لهذه اللغة المجنونة والماجنة في آن.. وقديما قال بشار بن برد:

أعمى يقود بصيرا ؟! ، لا أبا لكم........ قد ضل من كانت العميان تهديه!

وأذكر هنا أيضا على سبيل المثال أن قبطيا مهجريا نشر عدة مقالات تحت مسمى "دليل القبطي التائه" ! ينصح الأقباط أن يدلوا بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم ٨ - ١١ - ٢٠٠٥ ، للمرشح القبطي فقط أو إذا تعذرت الأمور ولم يجد القبطي مرشحا من طائفته الدينية فليدلي بصوته لمرشحي حزب التجمع !

بداية ينبغي التأكيد على أننا نأمل و نتمنى فعلا أن يتخلى الإخوة الأقباط عن سلبيتهم و يتحرروا من الهيمنة الأبوية و السياسية للكنيسة عليهم و أن يبادروا بالمشاركة في الانتخابات العامة بالترشيح لتمثيل المسلمين و الأقباط معا في دوائرهم أو بالإدلاء بأصواتهم للمرشح الذي يحمل هموم جموع المصريين و يشعر بآلامهم دون تمييز ديني أو طائفي أو أيديولوجي .

هذا الاستهلال ضروري قبل أن نستأنف التعليق على هذه النصيحة المهجرية الطائفية.. فعلى الرغم من أنها في مضمونها و حقيقتها - فيما يتعلق باختيار المرشح "القبطي فقط" - هي تحريض طائفي صريح على مقاطعة المرشحين المسلمين ، إلا أننا نتفهمها إذا كانت صادرة عن عقلية مهجرية فشلت في انجاز أي نجاح مهني أو علمي رغم وجودها في بلد "الحريات" الذي لا يضطهد الأقباط .. إذ لا خط هاميوني و لا خانة ديانة و لا قيود مزعومة على الالتحاق بالوظائف ذات المكانة الاجتماعية

هذا قد نتفهمه .. أما من شاء أن يعرف و يتفهم سبب حماسه و عصبيته لحزب التجمع فإني أدعو إخواني من شرفاء أقباط المهجر و هم كثيرون و لعلي ذكرت مثلا لواحد من أنبلهم و أطهرهم يدا في مقال سابق و هو العلامة الكبير الدكتور رشدي سعيد ، أدعوهم و أدعوا الطيبين من أشقائي الأقباط في مصر الذين باتوا للأسف موضوعا للاستغلال والتوظيف السياسي الرخيص من قبل بعض أقباط المهجر، أدعوهم جميعا إلى الإطلاع على كتاب المفكر و السياسي القبطي المعروف جمال أسعد عبد الملاك و عنوانه " إنني أعترف .. كواليس الكنيسة و الأحزاب و الإخوان المسلمون " الصادر عام ٢٠٠١. يقول أسعد بالنص في صفحة ٦٩ " .... في ظل وجود علاقة خاصة بين البابا و حزب التجمع عن طريق د. رفعت السعيد أمين عام الحزب ، و هذه العلاقة كنت أرى أنها غير طبيعية و غير صادقة

لأن الدكتور رفعت السعيد و حزب التجمع أعتبرا أنفسهما حامِيي حمى الأقباط في مصر و المدافعين الأولين عنهم ، بل إنهما أحيانا كانا يعتبران المتحدث الرسمي باسم الاقباط و هذا لا يخلو من مصلحة ، تداخلت فيها الانتهازية السياسية مع الدين . كنت أعلم ذلك تماما .. خاصة أن هذه العلاقة المشبوهة كانت في شكل تبرعات و شيكات مالية تأتي لجريدة الأهالي و لحزب التجمع و لشخصيات بارزة أيضا من قبل أقباط المهجر ، الذين كانوا يدعون كل أقباط العالم لقراءة جريدة الأهالي باعتبارها جريدة المسيحيين في مصر و ليست جريدة حزب من المفترض فيه أنه اشتراكي تقدمي ، و لم ينزعج حزب التجمع من هذا الوضع و لكنه كان مستريحا تماما و راضيا لأنه كان المستفيد ماديا من وراء كل ذلك خاصة مع تصور البعض داخل الحزب أن هذا سيجعل الاقباط يعطون أصواتهم لحزب التجمع في الانتخابات البرلمانية رغم أن الواقع كان يثبت غير ذلك بسبب عدم إقبال الأقباط على الممارسة السياسية و تقوقعهم داخل أسوار الكنيسة و أحيانا كانوا يعطون أصواتهم للحزب الوطني .. رغم أن أغلبهم لم يكن يذهب أصلا للتصويت في الانتخابات" انتهى كلام أسعد.

غير أن المفاجأة التي كانت من العيار الثقيل أنه في الوقت الذي كانت جيوب بعض أساطين اليسار - الذي تأمرك فيما بعد - تنتعش من أموال أقباط المهجر نظير استئجار مقارهم و صحفهم و أقلامهم للتحدث نيابة عنهم في "موضوعات" تستهدف إثارة غضب عامة الأقباط و حنقهم على إخوانهم المسلمين ، كان رفعت السعيد يهاجم البابا شنوده في جلساته مع نخبة حزبه ، و يتهمه بأنه "مرتاح" للمناخ الطائفي في مصر لأنه هو الوحيد "المستفيد منه" و يقوي من زعامته السياسية و الدينية للأقباط .. و ليتأمل إخواني الأقباط هذا النص الذي أورده جمال أسعد في كتابه ص ٧٢ يقول " .. و هنا قال د. رفعت السعيد

إن البابا شنودة هو الوحيد المستفيد من المناخ الطائفي في مصر، لأنه يريد أن يكون زعيما للأقباط، و ذلك بسبب هجرة الاقباط من المجتمع و الحياة العامة إلى الكنيسة، و لكن عندما يكون المناخ طبيعيا فإن ارتباط الناس بالكنيسة يكون ضعيفا لأنهم سيكونون أكثر ارتباطا و اندماجا بالمجتمع " انتهى كلام أسعد.

جمال أسعد أكد في كتابه أن هذا الكلام قاله رفعت السعيد أمام خالد محي الدين وزين السماك و الشيخ مصطفى عاصي في مكتب محي الدين في مقر الحزب بالقاهرة!

هذه شهادة واحد قبطي .. و ليس أصوليا متطرفا و لا من أتباع أسامة بن لادن أو الظواهري .. شهادة بأن كل من يتصدرون المنصات والتمظهر بمظهر المدافعين عن "مظالم" الأقباط ما هم إلا "ثلة انتهازيين" ، ، رأوا في تهييج الأقباط و ابتزاز النظام ،بقرة حلوبا تدر عليهم "المن و السلوى" .. و حققت لبعضهم بالفعل ما لا عين رأت ولا أذن سمعت و لا خطر على قلب بشر!.

(٣)

في أكثر من لقاء أو مكالمة مع أصدقاء ونشطاء أقباط، أسديت لهم النصيحة، أن يبحثوا عن حل أو عن بدائل معقولة، لعدد ممن يتحدثون باسمهم في الإعلام القبطي المهجري. ليس فقط بسبب الضعف المهني الذي يسيئ إلى سمعة الصحافة القبطية ويقدمها باعتبارها أقل بكثير من صحافة الهواة، وربما ينزلها منزلة "صحافة أنابيب" مشوهة بسبب ضعف النطفة من جهة واستخدام " رحم مستأجر" لاستقبالها من جهة أخرى، فأنجبت "حاجة لقيطة" لا علاقة لها لا بالصحافة ولا بالإعلام.

الإعلام القبطي في المهجر، بات موضوعا لإطلاق النكات أو مكانا يزوره المتصفح متى شعر بالضجر، واحتاج إلى قضاء بعض الوقت للفرفشة والترويح عن النفس، ليس هذا فحسب بل بات عبئا على الملف القبطي ذاته، وعلى ما يطالبونه من "حقوق" كما يزعمون.

الضعف المهني ليس وحده الذي أحال الإعلام القبطي إلى "فرجة" في "صندوق الدنيا" بل ما ينشره من مقالات وتقارير لمن يعتبرون أنفسهم "نشطاء" أقباط، لم تعد فقط عبئا كما قلت على "الملف الحقوقي" للأقباط، ولكنه بات أسوأ دعاية للمستوى الثقافي لـ"النخبة" القبطية إذ يقدمهم باعتبارهم "جهلاء" لا يعرفون لا التاريخ ولا الجغرافيا أو على الأقل ينقل صورة إلى العالم بأن الأقباط، في الخارج، سلموا رقابهم وعقولهم وقلوبهم لمجموعة من الجهلة!

منذ فترة كتبت متهكما على الأداء الإعلامي القبطي المهجري، الذي يقدم البابا شنودة باعتباره "مسلما"، وظفته الدولة في اختراق الكنيسة الأرثوذكسية، والأنبا بيشوي بوصفه "دسيسة" من قبل المتطرفين الإسلاميين، لأسلمة الفتيات القبطيات وتزويجهن من مسلمين!والرئيس مبارك باعتباره زعيم إحدى الخلايا النائمة لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وأن ضباط أمن الدولة "قاعديون" من أتباع أيمن الظواهري وأسامة بن لادن وكلام آخر من هذا النوع المقزز من "الهذيان" الذي لا يقوله إلا المتخلفون عقليا

مواقع أقباط المهجر، تنشر مقالات للأستاذ موريس صادق، هي في واقع الحال مثيرة للشفقة، بل كلما تحدثت إلى صديق قبطي عن مضمونها، يستلقي المستمع على ظهره من الضحك، فيما يشعر بغصة بسبب ما تسببه مثل هذه المقالات من حرج بالغ للعقلاء من الأقباط سواء في مصر أو في خارجها.

على سبيل المثال، كتب موريس صادق، قائلا أن أحد مشايخ الإخوان المسلمين وشى بأحد القساوسة الأقباط عند الخليفة المعز لدين الله الفاطمي ، رغم أن الأخير ولد وعاش وتوفي في القرن الحادي عشر الميلادي!

الناشط القبطي موريس صادق نشر على مواقع أقباط المهجر أن الإخوان المسلمين في مصر اعتدوا على ممتلكات الأقباط عام ١٨٠٠ م !!

المفكر القبطي الكبير والسياسي المهجري اللامع موريس صادق كتب في مواقع أقباط المهجر، متهما أحمد عرابي الذي ولد عام ١٨٤١ وتوفي عام ١٩١١ بأنه قاد حركته الثورية ضد الخديوي توفيق بالتآمر مع الإخوان المسلمين بزعامة حسن البنا الذي ولد عام ١٩٠٦ ، يعني . وبحسبة عبقري الأقباط المهجريين . فإن عرابي دبر انقلابه العسكري ضد توفيق مع الطفل الرضيع "حسن البنا" حيث كان الأخير لا يزال مولودا في "اللفة" !

هذا هو نمط "العقل القبطي" في المهجر الذي يتصدر المنصات باعتباره القادر وحده على رد الحقوق القبطية المهدرة في مصر على حسب زعمهم

(٤)

زملائي الصحفيون بـ"المصريون" المتخصصون في الملف القبطي، قدموا عددا من الأخبار بعضها تعلق برأي عدد من النخبة القبطية. بشأن القرار الأمريكي الخاص باستقطاع ٢٠٠ مليون دولار من المعونة الأمريكية لمصر.

الآراء كانت . بالنسبة لي . مثيرة للاستغراب، لأنها جاءت من قبيل "الحكم المسبق" الذي يستند إلى تقدير مستقل عن السياق الإقليمي والدولي، الذي تغير تغيرا كبيرا، مع فشل مبدأ "الفوضى الخلاقة" في العراق وفي أفغانستان الآن، والبحث الأمريكي عن "الاستقرار المستحيل" عوضا عنه.

البعض من "أقباط الداخل"، يعتقدون أن "أقباط المهجر"، كان لهم دور مؤثر في القرار الأمريكي الخاص بخصم جزء من المعونة.

وفي تقديري أن هذا الكلام مبالغ فيه، وكما قلت يستند إلى حكم مسبق مستقل عن تبدل الأوضاع في الشرق الأوسط تبدلا جوهريا عما كانت عليه بعيد سقوط بغداد!

لم ينتبه النشطاء الأقباط إلى أن أولويات الولايات المتحدة تغيرت عبر محطات متتابعة، وفقا لتطور الأحداث وبحسب المحصلة النهائية لنتائجها.

عندما صدر قانون الاضطهاد الديني عام ١٩٩٥ . صدق عليه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام ١٩٩٨. كان لابتزاز الحلفاء والأعداء، كل بحسب موقفه من المصالح الأمريكية.

اليوم وبعد مرور ما يقرب من عقد على صدوره، فإن كثيرا من المياه جرت تحت الجسر، حيث تبدلت المواقع، وبات "المبتز" الأمريكي، ملطشة لعمليات الابتزاز السياسي والأمني والعسكري، لكل من فصل قانون الاضطهاد الديني من أجل ابتزازهم من قبل!

الملف الطائفي في مصر، تراجعت أهميته بالتدرج أمام صانع القرار بالبيت الأبيض، مرة لصالح ملف الإصلاح السياسي، ثم تراجع تماما إلى زيل الاهتمامات الأمريكية، أمام البحث عن سيناريوهات "الخروج المشرف" من العراق. بل إنه يكاد يحال إلى أرشيف وزارة الخارجية الأمريكية، بعد دخول أزمة غزة. قائمة الاحتياجات الأمريكية الضرورية لمساعدة النظام المصري.

لم ينتبه البعض إلى ما استجد من "شروط" أمريكية، حتى تفرج عن المستقطع من المعونة، إذ كان الشرط الأساسي . الجديد واللافت فيها . هو أن تضمن مصر، وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على الكيان الصهيوني!

إن تبدل الشروط.. دلالة قاطعة على تبدل الأولويات، ثم إن النظام المصري فهم جيدا، هذا التحول في الموقف الأمريكي، سواء على مستوى "ملف الإصلاح" أو على صعيد "الملف القبطي".

و فيما يتعلق بالثاني ـ وهو ما يهمنا في هذا السياق ـ فإن القرار الجمهوري بتعيين ٤٤ نائبا بمجلس الشورى الجديد، كان بالغ الدلالة، إذ خلت القائمة من "الرقم" المعتاد والتقليدي الذي كان يستهدف "إرضاء" أقباط الداخل، لتستحي العين الأمريكية.

إن وضع رقبة المارينز تحت أحذية المقاومة والمجاهدين في العراق، وضعت بالتبعية رقبة "رامبو" الأمركي، تحت حذاء الأنظمة في العالم العربي، خاصة من بيدهم بعض "الحل" للمأزق العسكري المهين للعسكرية الأمريكية في العراق أو في أفغانستان.

أقباط المهجر، لم يعد لهم وزن ولا قيمة لا في القاهر ولا في واشنطن، وأن مرحلة الابتزاز السياسي الدولي لمصر، المنطلق من تحت أقبية معسكرات طالبي الارتزاق والمتاجرة بالمسألة القبطية، اعتقد أنها مرحلة آخذة في الأفول والانتهاء.

غير أن أهم ما يمكن الالتفات إليه، هو أن المقاومة العراقية (وكذلك في فلسطين)، لم تهزم فقط المشروع الأمريكي في العراق أو في غزة، ولكنها هزمت أيضا المشروع الطائفي الانعزالي في مصر، والذي كان يحاك تحت نعال المارينز في المهجر، وتحت الأرض في "أماكن" أخرى

(٥)

التعايش بين المسلمين والأقباط في مصر، لا ينظمه الدستور والقانون والقرار الجمهوري فقط، صحيح أنه ليس ثمة استغناء للأطر الثلاثة، فالدولة الحديثة لا تستطيع أن تستقر دون مرجعية قانونية ملزمة للجميع، غير أن مبدأ الإلزام ليس له أية ضمانة في

أية دولة يخضع فيها القانون لـ"مزاج" القرار السياسي، والدستور للقص واللصق والإضافة والتعديل، وفقا لأجندات النخبة السياسية ومصالح القوى الاقتصادية المرتبطة بها. ناهيك عن أن كثيرا من مطالب الأقباط، لا يرتبط إنجازها بـ"قوة الدولة" ـ هذا إذا افترضنا أن القانون ينفذ على الجميع الشريف والضعيف. وإنما يظل رهن المناخ الاجتماعي والإنساني الذي يستظل بظله المسلمون والأقباط، فضلا عن قدرة الجماعة القبطية على إجراء مراجعة قبطية داخلية تفرز فرزا جادا الرموز والشخصيات الأكثر عقلا ورشد واعتدالا والاحتكام إليها في وزن مطالبها وتقديرها على النحو الذي لا يهدر خصوصية مصر الحضارية والتي يستقي منها المصريون جميعا هويتهم وتميزهم الحضاري.

ولذا فإنني استغرب من هذا العنف الذي يتعامل به الأقباط مع الأستاذ جمال أسعد عبد الملاك، فالرجل لا ينكر وجود "مشاكل" تتعلق بالأقباط، ولكنه يكاد يكون الوحيد من بين النشطاء السياسيين الذين يدركون أن حلها ليس في "الاستقواء بالدولة " وذلك بتحريضها على قمع المصريين المسلمين، ولا بـ"الاستقواء بأمريكا" والضغط عليها لمعاقبة الدولة.. لأنه كان يعلم أن في الأولى مدخلا إلى الفتنة وإزكاء روح الكراهية واللدد في الخصومة ، وأن في الثانية " كبيرة سياسية" لا توبة منها ولا كفارة إلا العقوبة التي يقررها القضاء المصري، بشأن " الخيانة العظمى" .. وفي الحالتين لن يكون للأقباط: لا بلح اليمن ولا عنب الشام.. بل ما هو أسوأ: اللعنة من الجميع.

جمال أسعد كان شديد الوعي بأن الحل هو في الاستقواء بـ"الشريك المسلم" ، الجار والزميل والصديق والصاحب، الذي يشارك القبطي أفراحه وأطراحه، يعانيان معا من القمع الطبقي والتهميش والعزلة السياسية، يطحنهما الغلاء ويقتلهما الفقر والمرض في مستشفيات "بير السلم" بلا تفرقة ، ما يملكه . وليس دينه أو طائفته . هو ما يحدد قيمته

ومكانته الاجتماعية، دمائهما معا مرتعا للبلهارسيا، وأكبادهما مستباحة من فيروس "سي".

مشكلة أقباط المهجر، وبعض أقباط الداخل، أنهما يستقويان إما بالدولة وإما بأمريكا، فيما يتجاهلان "الشريك المسلم"، الذي لا يرى من الداخل إلا الحرمان ومن أمريكا إلا القتل، فبئس الشريك وساءت مرتفقا.

في تقديري أن المشهد بات يدعو بإلحاح شديد وعاجل إلى مراجعة قبطية داخلية للتدقيق في تجربة العقود الثلاثة والأخيرة وتداعياتها.. وإني على يقين أن المراجعة ستنتهي إلى أن الحل لا يوجد إلا بالعودة إلى "ثقافة خفض الجناح" للآخر. وليس بالاستقواء عليه واستفزازه.. هنا وهنا فقط سيُؤثر الجميع على نفسهم ولو كان بهم خصاصة.

(٦)

ليس لدي أي تحفظ أن يتبنى ناشط أو كاتب أو مثقف أو صحفي مصري، أيا كان انتمائه السياسي أو الديني، مشروعا للنظر فيما يراه الأقباط "حقوقا" لهم، لم ينالوا منها نصيبا، باعتبارهم مواطنين مصريين.

تكرار الشكوى، يؤكد أن ثمة مشكلة، وينبغي حقا النظر فيها بتجرد، وهذه مسلمة لا يجوز لأحد أن يزايد عليها، على حساب تيار يتحفظ على طريقة التعاطي معها الآن، والتي لا تخلو من "ابتزاز" طائفي من جهة أو "انتهازية" سياسية وصحفية من جهة أخرى.

المشكلة في أن "الشكوى" تزامنت مع ظروف دولية ضاغطة على مصر، وعينها على "الملف القبطي" واستخدامه كورقة ابتزاز، تظهر وتختفي وفقا لـ"وزن" القاهرة في تسوية بعض الملفات الإقليمية مثل: العراق وفلسطين والسودان والملف النووي العراقي.

هذا التزامن أو هذا الارتباط، ربما كان عفويا في جانب منه، غير أن ما أساء إليه وأحاله في الوعي العام المصري، باعتباره "مؤامرة". هو هذا التكاثر والتوالد البكتيري لعدد من المنظمات التي أسسها أقباط في المهجر، حاولت امتطاء الأقباط، والمتاجرة بـ"قضاياهم"، ليس فقط بشكل بدائي وعدواني ، ولكن أيضا باستدعاء "الخارج" لاتخاذ إجراءات عدائية ضد مصر!

مشكلة أقباط الداخل. هم "بعض" أقباط الخارج، ممن يتصدرون منصة الدفاع باسمهم، وهم غير مؤهلين لا على مستوى الوعي والخبرة في إدارة ملفات ذات طبيعة بالغة الدقة والحساسية يختلط فيها ما هو طائفي بما هو وطني ما يستدعي "مهارة" خاصة ومتدربة على التعاطي مع مثل هذه الملفات، يعصم صاحبها من الإضرار بالقضية التي يتحدث باسمها من جهة، ومن الوقوع في مأزق قانوني أمام القضاء من جهة أخرى، فضلا عن التصنيف الذي يمكن أن يشكك في وطنيته و يلاحقه أينما كان في حياته وبعد مماته ويتركه عارا وإرثا مرا لأحفاده من بعده.

ماذا استفاد الأقباط مثلا عندما وجهت قيادة قبطية مهجرية بارزة الدعوة إلى شارون لينقذ الأقباط من الحكومة المصرية؟!

وماذا عاد من خير ومن فائدة على الملف القبطي من إبداء أحد أبرز قياداتهم بالمهجر رغبته تنفيذ مخطط لقبطي مصري كان قد أعلن في عام ١٩٩٢ عن قيام دولة قبطية خالصة لأقباط مصر، وطالب بثلث مساحة الدولة لها، وكان ذلك في مدينة هامبرج بألمانيا، وفق ما قال الأستاذ جمال البنا في صحيفة المصري اليوم؟!

ماذا استفاد أقباط الداخل من دعوة أحدهم بتحرير مصر من كل الديانات الأخرى واقتصارها فقط علي الأقباط؟!

من بين مطالب الأقباط في الداخل، أن يتولى بعضهم مناصب رفيعة في الجيش والشرطة والمخابرات.. وهم بالتأكيد ـ كمواطنين ـ لهم كافة الحقوق بما فيها مثل هذه المناصب.. ولكن من سيطمئن إليهم بعد أن طالب "وكلاؤهم" بالخارج "مساندة شارون" لهم، وتقسيم مصر من الداخل وطرد المسلمين منها، وتحويلها إلى دولة "طائفية خالصة" من الأقباط فقط؟!

أنا أذكر هنا بعض الأمثلة السريعة، للاستدلال على أن أقباط الخارج باتوا عبئا حقيقيا على "حقوق" أقباط الداخل.. وهذه قوام الأزمة وسنامها، وعلى الأقباط حل هذه المشكلة أولا متى شاءوا أن يجروا حوارا داخليا جادا في مصر، بعيدا عن إغراءات المال المهجري وتذاكر السفر والرحلات المخملية والتطلع إلى ما في جيب "المنفق العام" على مؤتمرات لا تخلف إلا العار لمن نظمها أو لمن شارك فيها.

(٧)

مؤتمر "المواطنة" الذي نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان، وبدأت فعالياته يوم ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٧، أثار الكثير من اللبس، بشأن جدول أعماله، وما إذا كان يستهدف " الملف القبطي" أم أنه اتسع لما هو أبعد من ذلك؟!

إعلاميا.. فقد استقر الرأي على أنه مؤتمر لـ "استرضاء" أقباط المهجر، إذ حضرت نحو ٢٠ قيادة منهم، فيما لم يدع أحد من ممثلي الكنيسة المصرية، بكل أطيافها المذهبية والملية، بما فيها كنيسة المقطم الموازية!.

المؤتمر، إذن انتهى به الحال، لأن يكون مؤتمرا استثنائيا، ليناقش "شكاوى" بعض الأقباط في الخارج، خاصة وأن الواجهة الإعلامية له، ومضمون أجندته، كانا يعززان هذا

الانطباع لدى الرأي العام، حتى لو كانت "نية" المنظمين له، أن يكون أكبر من هذا الاستثناء الضيق. فالناس يعنيهم المعلن، وليس ما تقصده النيّات وما تخفيه الصدور.

وإذا كان الأمر على هذا النحو، فلا أدري سببا وجيها لإدراج بند "تمكين المرأة" على جدول أعمال مؤتمر، يناقش "شكاوى" عما يزعمه البعض "تميزا طائفيا"، كان أقباط المهجر، أبرز من دعوا لحضوره والمشاركة فيه، وشارك بالفعل أكثرهم حضورا على المشهد التحريضي ضد مصر في الولايات المتحدة؟!

وجود هذا البند أحال من يتصدرون المشهد القبطي المهجري، من دعاة لـ"التحريض الطائفي" إلى جماعة تتقاتل على الفوز بـ "إرث" قاسم أمين في تحرير المرأة المصرية!

أعلم أن هذا البند أضيف في سياق الهدف الأساسي للمؤتمر، بأنه يتجاوز التذمر الطائفي، ويضعه في سياق عام وأشمل، في حاضنة "المواطنة" التي باتت حلم جموع المصريين وليس طائفة دينية بعينها.

الكل يعلم أن "الشغب الطائفي" بات جزءا أصيلا من البزنس السياسي والإعلامي والديني والمالي، سواء لبعض أقباط المهجر، أو سماسرة الطائفية في الداخل، وأعتقد أن سمعة النظام، نالها الكثير من الإساءات، والتي تجاوزته إلى النيل من الإسلام ذاته ومن عروبة ومصر وهويتها وثقافتها وأصولها الحضارية، من هذا الشغب الطفولي البائس والباحث عن المال والشهرة والمكانة الدينية والزعامة السياسة، وما كان لمنظمي المؤتمر، أن يعيدوا "غسيل" كل من تلوث واغمد خنجره في خاصرة الوطن، بحشر بنود مثل بند "تمكين المرأة" في جدول أعمال مؤتمر تحول شاء المنظمون أو أبوا إلى "قعدة" لإلهاء بعض الطائفيين عن "الصراخ" في الخارج !وتقديمهم باعتبارهم "محررين للمرأة" من عنف أحفاد الغزاة العرب!

إنها "غلطة" ربما لم تكن مقصودة ولكنها كانت تحتاج إلى توضيح ثم إلى اعتذار

(٨)

يبقى أن أشير هنا إلى هذه الواقعة: حيث نيابة مطروح يوم ٢٣ فبراير ٢٠٠٨ بتجديد حبس شابين مسيحيين لمدة ١٥ يوما على ذمة القضية رقم "١٠١ أحوال مطروح" الأول مقاول يبلغ من العمر ٢٧ عاما يدعى " "مينا صموئيل زكي" ، والثاني طالب عمره ٢٩ عاما يدعى "مينا سعيد جرجس".

كان لافتا خفوت "الصوت الحقوقي" القبطي . خاصة في المهجر من الذين يتصيدون حتى الشائعات السذاجة لتوظيفها ضد مصر . إذ لوحظ اختفاؤه تماما من "التخديم " القانوني والإعلامي على هذه القضية، لا بـ"الدفاع" عن المتهمين ولا بـ"إدانتهم"، الكل تجاهلها رغم أنها من الخطورة في دلالتها ومغزاها. بحيث لا يكون بوسع أحد أن يتجاهلها، لا من النشطاء المسلمين ولا من أقرانهم الأقباط !

فلم هذا التجاهل؟! .. الإجابة على هذا السؤال تكمن في مضمون القضية وتفاصيلها والتي تقول . بحسب صحيفة "الدستور" في عدد يوم ٢٤ فبراير ٢٠٠٨ ـ إن التحقيقات كشفت عن مفاجآت عديدة، أهمها اعتراف المتهم الأول "مينا صموئيل" بأنه وجه تهديدات مستمرة لعدد من شباب المسيحيين بمطروح منذ ما يقرب من شهرين، عن طريق رسائل المحمول مستخدما رقما واحدا، هددهم فيها بالقتل والحرق وسب وقذف دينهم وتوقيع الرسائل باسم "جماعة محبي الإسلام"، أو "جيش محمد".

أوراق القضية تقول: إن "التهديدات" أثارت الرعب في نفوس الأقباط، بجانب محاولته تشويه وجه إحدى الطالبات المسيحيات بكلية التربية بمطروح، والتي اتضح أنها "خطيبته السابقة"، وقيامه برش ماء النار المطفي على وجهها، مع تهديدها وزميلتها بنفس

الفرقة، منتحلا "شخصية طالب مسلم"، كما اعترف بإرساله رسائل تهديد لشعب الكنيسة وصلت إحداها للأب "شنودة جير". راعي كنيسة السيدة العذراء بمرسى مطروح. قال فيها "عيدكم يا كفرة سيأتي على جثة أحدكم" انتهى الخبر.

لا أدري لم سكت الجميع على هذه الواقعة: المثقفون والحقوقيون والكنيسة ورجال الدين المسيحيون وأقباط المهجر، رغم أنها تكشف مساحة المسكوت عنه في الاحتقانات الطائفية التي شهدتها أماكن متفرقة من مصر، وأن كثيرا منها ربما يكون "مدبرا" ومقصودا في ذاته كما بينت تلك الواقعة التي بين أيدينا الآن، ولولا غباء "الجاني" لمرت الواقعة على الجميع، ووظفت أسوأ توظيف للإساءة لمصر وللمسلمين وللإسلام، وكان من شأنها أن تعيد البلد كله إلى أجواء التوتر الدامي في التسعينيات، إذ تعمد المتهم المسيحي توقيع رسائله باسم "جيش محمد"، وهو الاسم الذي يوحي بوجود تنظيم القاعدة في مطروح وأنه يستهدف الأقباط "الكفرة" على حد تعبير الرسالة التي وصلت للأب "شنودة جبر"!

هذه القضية ربما تكون رسالة موجهة للأقباط على وجه التحديد، تحذرهم من أن مثيري الفتن ربما يكونوا بين ظهرانيهم، يقدمونهم وقودا للفتنة خدمة لأجندات أكبر بكثير من مسألة "حقوق الأقلية".

الكنيسة والدولة

في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٥ اهتمت الكثير من الصحف بقضية القس " بلوفاتير جميل "، كاهن كنيسة العذراء بالجيزة ، عندما عاقبه البابا شنودة بالإيقاف لمدة شهر و نصف بسبب تأييده للمرشح الرئاسي لحزب الغد د. أيمن نور، و معارضته للرئيس مبارك ! .

الجانب الذي أولته الصحف اهتمامها، هو قرار الإيقاف، و هاجم بعضها البابا شنودة ، باعتباره رجل دين من المفترض أن ينأى بنفسه عن معترك الخلافات والتجاذبات السياسية ، و لا ينحاز لمرشح دون آخر، خاصة و أنه أعلن رسميا تأييد أقباط مصر للرئيس حسني مبارك .

و بدت الصورة و كأن "بلوفاتير" رجل وطني معارض لنظام حكم الرئيس مبارك ، وبدا البابا شنودة و كأنه مع التجديد و التوريث.

بدا المشهد و كأن الأول "ديمقراطي" عاشق للديمقراطية و ينحاز لها، و بدا الثاني وكأنه ديكتاتوري انحاز للتأبيد و أيده و يدعمه .

الكثير من التفاصيل لم يتوقف عندها لا القراء و لا الكتاب الذين تناولوا هذه القضية و لا الصحف التي تبنت الدفاع عن بلوفاتير الذي اضطهده البابا و استبعده عن أداء عمله لمدة شهر و نصف بسبب موقفه السياسي!.

و الحال فإن بلوفاتير، اتخذ موقفه من الرئيس مبارك ، ليس بسبب وطني و إنما لأسباب طائفية ، و الرجل جهر بأجندته الطائفية التي بسببها عارض الرئيس و نظامه و لا يؤيده ، و الغريب أن صحفا نقلت كلامه تفصيلا ، و لم تعلق عليه ، بل إن بعض المثقفين

دافع عنه و انتقد البابا شنودة لأن الأخير لم يتبن ذات المطالب الطائفية ، ويقدمها للرئيس لابتزاز النظام و حمله على النزول عند مطالب الطائفيين من رجال الدين المسيحيين حتى لو أدى ذلك إلى استفزاز الأغلبية المسلمة ، ووضع البلد كلها على حافة الحروب الطائفية .

و سأنقل للسادة القراء هنا نقلا حرفيا لتصريحات صحيفة "صوت الأمة " التي أجرت مع الكاهن "بلوفاتير" حوارا بشأن أزمته مع البابا شنودة عندما سأله المحاور ماذا فعلت بعد معرفتك بقرار وقفك عن ممارسة مهام وظيفتك ككاهن؟ فقال:ذهبت إلي مقر مطرانية الجيزة، لبدء جلسات محاكمتي كما قيل لي، وهناك وجدت ١٥ أباً كاهناً من محافظة الجيزة، بالإضافة لأعضاء من المجلس الملي، وتم بيني وبينهم حوار ودي، خرجنا منه باتفاق علي إصدار تأييد كتابي لقداسة البابا شنودة في كل قراراته، مع الإشادة بدور الأمن، وهو ما وافقت عليه، وعندما تطرق الحديث إلي إعلان التأييد للرئيس مبارك رفضت، وكان تعليق أحد الكهنة علي رفضي بأن هذا الاتفاق لن يرضي الأمن، فتأكدت بوجود ضغوط أمنية علي الكنيسة لإيقافي الذي تم دون عقد مجلس إكليركي يشمل المطران وستة كهنة، وذلك كما هو متبع.

فإنني أري أن الرئيس مبارك، لم يقدم أي حلول لمشاكل الأقباط في مصر، وأنه وضع ملف الأقباط في أيدي الجهات الأمنية، وكأننا ـ الأقباط ـ مواطنون خطرون علي أمن مصر وهناك أمثلة كثيرة تدل علي وجهة نظري مثل: استمرار العمل بالخط الهمايوني في بناء الكنائس حتي الآن وعدم صدر قانون الأحوال الشخصية الموحد للأقباط بدون سبب وجيه بالإضافة للتجاوزات الإعلامية المستمرة ضد الأقباط، والتي زادت في عهد الرئيس مبارك وكذلك عدم تعديل المناهج الدراسية، التي تجعل الأقباط يدرسون ما يتعرض لعقائدهم

وإيمانهم بشكل مسيء، إضافة إلي التجاهل التام للأقباط في تولي المناصب الكبري في مصر، مثل رئاسة الجامعات، أو التعيين كمحافظين، أو تولي الوزارات المهمة". انتهى كلام بلوفاتير

ولو لم يكن الرجل مقيما في مصر لتوقعت على الفور إنه إحدى قيادات أقباط المهجر، والغريب أنه لم يعلق على كلامه أحد والكل بلع لسانه لمجرد أنه هاجم الرئيس مبارك وجرى تصويره وكأنه بطل وطني تنطلق معارضته للنظام الحالي استنادا إلى أجندة وطنية، وهي في واقع حال مطالب طائفية مرفوضة وممجوجة وفي وقت بالغ الحساسية يصبح فيه الابتزاز الطائفي "خروجا" عن الجماعة الوطنية المصرية بمسلميها وأقباطها.

(٢)

اللافت في هذا السياق أن الرجل لم يكن بذات الصلابة التي حاولت الصحف إظهاره بها، بل إنه وباعترافه في ذات الحوار، أصيب بالضعف والخوار في أول محاكمة كهنوتية أحالته إليها الكنيسة، وتراجع عن "تشدده" وكتب إقرارا أقر فيه تأييده للبابا شنودة !! فأين "وطنية" الرجل في الأولى؟!، ثم أين صلابته ومعارضته للنظام وللبابا شنودة في الثانية؟!

لقد حظيت قضية "بلوفاتير" باهتمام إعلامي مريب لم ينل مثلها القس الوطني الكبير الصديق الراحل إبراهيم عبد السيد، الذي ظل معارضا للنظام وللبابا شنوده، أيان أنزلته النخب المصرية جميعها منزلة "المقدس" الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

و ظل عبد السيد على موقفه ، عفيفا شريفا و ما رأيته مرة إلا بثياب بالية رثة لعفته وزهده ، إلى أن وافته المنية ، وحرمه البابا شنودة من الصلاة علية في الكنائس المصرية التابعة له ، ولم يرق له إلا قلب الكنيسة الإنجلية ، التي قبلته و صلّت عليه قبل أن يوارى جسده التراب .

و إذا كانت بعض القوى استحسنت موقف "بلوفاتير" من قبيل "الشماتة" في النظام وتصفية الحسابات مع السلطة ، فلماذا لا تتحالف مع أقباط المهجر، الذين يتخذون موقفا من الرئيس ، لذات الأسباب التي أوردها كاهن كنيسة العذراء بالجيزة وفي أكثر من صحيفة مصرية ، فليس ثمة فارق بين الاثنين كما قرأنا له ولغيره ممن أيدوه أو استغلوه في التشهير و الشوشرة على حساب سلامة الوطن و أمنه و استقراره.

لسنا ضد أن يمارس الأخوة الأقباط حقهم في التعبير عن آرائهم السياسية، ولا في حقهم في اختيار من يمثلهم "سياسيا" وليس "طائفيا" كمصريين وليس كأقباط ، بل إننا كم نادينا بضرورة أن يتخلى الإخوة الأقباط عن عزوفهم عن العمل السياسي والتخلي عن اتخاذ الكنيسة بديلا عن الدولة و عن مؤسساتها الشرعية ، و التي ظهرت جلية في أزمة إسلام السيدة وفاء قسطنطين ، و قلنا أكثر من مرة إنه لا حل إلا في أن ينخرط الأقباط في المشاركة السياسية من خلال الأحزاب المصرية المدنية ، باعتبارها أطرا سياسية مصرية وطنية لجميع المصريين ، تذوب فيها الفوارق والانتماءات الصغيرة الضيقة ، و يكون الولاء للدولة و ليس للمؤسسات الطائفية ويكون الاحتكام لمؤسسات الدولة الشرعية المناط بها الحكم و الفصل بين الجميع مسلمين وأقباطا .

و يوجد بين الأقباط نماذج على درجة عالية من الوعي ، خرجت من شرنقة الوعي الطائفي الضيق إلى الوعي الوطني الأوسع و الاذكى و الأطهر للجميع ، و شاركوا إخوانهم

المسلمين في النضال الوطني من خلال الأحزاب والمؤسسات الأهلية وحركة المجتمع المدني مثل جورج اسحق وأمين اسكندر ورفيق حبيب وجمال أسعد. ما جعلهم علامات بارزة في النضال المدني الوطني المصر، لا يختلف على وطنيتهم ولا على شفافيتهم لا قبطي ولا مسلم.

(٣)

عقب كل مقال أكتبه منتقدا الكنيسة أو البابا شنودة، كان يصلني على إيميلي الخاص عشرات الرسائل من إخوة أقباط، ينصحونني خلالها بأن أكف عن انتقاد "سيدهم" حتى لا ألقى مصير السادات!.

والحال أني كنت اعتقد أن قناعة البعض بأن اغتيال الرئيس الراحل ـ رحمه الله كان "عقابا سماويا" له على جرأته في اعتقال وحبس البابا ونفيه في إحدى الأديرة اعتقدت أنه يقتصر فقط على عوام الأقباط، حتى فوجئت يوم ٢٩ / ٥ /٢٠٠٧ بالقمص "مرقس عزيز" كاهن الكنيسة المعلقة وهو يحذر ـ في المصري اليوم ـ الرئيس مبارك "ضمنيا" بأنه ربما يلقى المصير ذاته، إذا لم ينصت إلى مذكرة البابا التحريضية التي أرسلها يوم ٢٦/٥/٢٠٠٧ إلى رئاسة الجمهورية!

قال القمص: " إن برقية البابا شنودة إلي الرئيس حسني مبارك تأخرت كثيراً، وكان لابد أن تكون أكثر شدة من ذلك، مشيراً إلي أن ما يحدث الآن يشبه ما حدث قبل اغتيال الرئيس السادات، داعياً كل ذي أذن إلي أن يسمع"!

قبلها بأيام كان البابا شنودة يحرض الرئيس مبارك على الأجهزة الأمنية وعلى القضاء، بل ويدعوه إلى إلغاء أي مظهر من مظاهر "دولة القانون" من أجل عيون "متطرفي

الكنيسة" ، مطالبا الرئيس بـ"رد حقوق الأقباط" لأنه ـ أي الرئيس ـ "أقوى من القانون" ذاته!

بعدها دعا أحد تلاميذه ـ مرقص عزيز ـ إلى "تنظيم" الأقباط، وإلى وقوفهم صفا واحدا لـ"استرجاع الحقوق المسلوبة ، قبل أن تسلب نفوسهم " ، وليقول أيضا بالنص : "وتنظيم الصف القبطي بمخاطبة الهيئات الدولية أمام الهجمات التي يتعرض لها المسيحيون في الشرق الأوسط، وإيصال صوت الأقباط إلي العالم كله"!

لم يكتف القمص عزيز بـ"معايرة" الرئيس حين "سانده" البابا في انتخابات الرئاسة بل وتوعده بـ"التخلي" عن نجله حال رغب في الترشح لخلافة أبيه، ويكشف الرجل عن الموقف السياسي للكنيسة ، حين قال " كنا في الماضي نتصور أن جمال مبارك هو أصلح من يتولي الرئاسة، ولكننا مع سلبية النظام واختفائه تماماً بدأنا نتشكك في كل شيء وليختار الله لمصر من ينقذها من الدمار المقبلة عليه"!.

كلام المسئول الكنسي واضح بأن الكنيسة كانت تمارس "البزنسة السياسية" في "الظلام"، وأنه كان ثمة اتفاق داخل الكنيسة على تسمية الرئيس المصري المقبل!

(٤)

لا شك في أن علاقة النظام بعنصري الأمة في مصر، لا تخضع لأية معايير ثابتة و إنما تميل و تتبدل و تستقر و تتغير وفقا للمحصلة ـ النهائية أو المرحلية ـ للتغيرات الدولية والإقليمية. ولذا فإنه من الحمق أن يراهن الأقباط على الموقف الرسمي رهانا أبديا والتصرف بافتعال الأزمات دون أية اعتبارات لحساسية التركيبة الطائفية و أوزانها النسبية في المجتمع المصري . و هو ما لفت انتباه الكثير من المراقبين في أكثر من محك

عندما عمدت الكنيسة إلى فرض إرادتها متجاهلة مشاعر محيطها الإسلامي الواسع والكبير، الذي لا يمكن التنبؤ برد فعله عند نقطة استفزاز "معينة".

وهو السلوك الذي انتقده المفكر القبطي المعروف جمال أسعد، عندما نبه البابا شنودة إلى خطورة صنيعه في أزمة وفاء قسطنطين، عندما وضع النظام أمام خيارين بالغي الصعوبة: إما النزول عند رغبة الكنيسة وتسليمها سيدة مسلمة، متجاهلا الأغلبية المسلمة التي يستفزها مثل هذه الإهانة وشعورها بالعجز في حماية من جاءتها فارة بدينها وإما عليه أن يتحمل مسئولية رفضه أمام القوى الدولية الأخرى التي ستستغل "شكوى الأقباط" لا لمصلحة الكنيسة بالطبع وإنما لمصالح وأجندات أخرى لا علاقة لها بالمصلحة الوطنية المصرية.

من المؤكد أنه سيكون من الحمق الرهان الأبدي على أوضاع سياسية هذه هي حالها خاصة وأن ثمة تحولات مهمة وحقيقية بدأت تعتري الرؤية الأمريكية للتغيير في المنطقة أبرزها أن المشكلة لم تعد مثل ما كانت عليه قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، فبعد أن كانت الإدارة الأمريكية تراهن على القرار الرسمي المصري والعمل على أن يظل "متعاونا" دائما من خلال إغداق المساعدات أحيانا وفي أحيان أخرى بالضغط عليه وابتزازه فيما كانت ورقة الأقباط إحدى أهم أوراق الضغط هذه.. فلقد تبدل الحال وتراجعت أهمية الملف الطائفي وأولويته كثيرا عند صانع القرار الأمريكي، وحل محله ملف الديمقراطية والإصلاح في العالم العربي، ثم تراجع الأخير مقابل تزايد الرهان الأمريكي على الأنظمة العربية القائمة في حل المشكل العراقي وأزمة محمود عباس مع حماس،

ولذا فإنه من الواقعية السياسية أن يتعظ الأقباط المصريون من هذه التحولات إذ لن تجدي نفعا معه اليوم أية محاولة لابتزازه مجددا، إذ إنه يدرك تماما أن الأمور تغيرت و تبدلت و لم يعد يخيفه "الملف القبطي" .. و من ثم فإن "الهم القبطي" الحقيقي هو ذاته "الهم الإسلامي" الذي يتلخص في ضرورة العمل معا من أجل ارساء نظام سياسي ديمقراطي يحترم المصري لـ"مصريته" و حسب.

(٥)

لا شك في أنه يهمني بالتأكيد . ويهم الجماعة الوطنية المصرية . أن نجد الإخوة الأقباط شركاء حقيقيين في العمل العام من خلال المؤسسات المدنية المصرية، ولعلي كتبت سلسلة طويلة "ناصحا" فيها الدولة بأن تستعيد مواطنيها الأقباط من "الكنيسة" التي اختطفتهم تحت ظروف دولية وإقليمية ضاغطة، وأحالتهم إلى "رعايا" لها وليس "مواطنين" في بلد كبير اسمه مصر!

الصديقان العزيزان جمال أسعد عبد الملاك وجورج إسحاق كانا دائما يمثلان نموذجين للتعالي على "الطائفية" في التعاطي مع الوطن وأحلامه وأشواقه، وإذا قرأت للمفكر الكبير د. رفيق حبيب فإني أشعر بأني أمام مواطن مصري وحسب، شديد الوعي بمفهوم الجماعة الوطنية ومرجعية الأمة وهويتها الحضارية والثقافية.

يوجد بالتأكيد تيار إصلاحي قبطي "ديني" داخل الكنيسة و"علماني" خارجها، ورغم أهمية التيارين إلا أن التيار الثالث الذي يمثله إسحاق وأسعد وحبيب يتجاوز مفهوم "الإصلاح" المؤطر داخل مشاكل الطائفة لأفاق أكبر وأوسع ، تشمل تطلعات المصريين جميعا في الإصلاح الديمقراطي والحرية.

لا شك في أن الحالة القبطية المصرية تشهد تجاذبات حادة بين تيار "طائفي" وآخر "وطني" ، ولكليهما الحق في "مساحة" للتعبير عن وجهة نظره مادامت عند الحدود التي لا تؤذي مشاعر الآخرين ، ولقد أجزت - في المصريون - نشر مقالات لكتاب أقباط، البعض اعتبرها "طائفية" وعاتبوني عليها، وهي بالفعل كانت على هذا النحو، ولكنها - وبحسب تقديري - كانت في الحدود التي يقبلها مبدأ "حرية التعبير".

ليس لدي أية مشكلة في أن ينشر في صحيفة "المصريون" التي أرأس تحريرها، كتاب أقباط ، سواء فيما يتعلق بالجدل الديني أو التنظيمي الكنسي الداخلي أو في قضايا تتعلق بما يعتبرونه "حقوقا" لهم كمواطنين مصريين، ولقد نشر الأستاذ عادل جرجس في صفحة الرأي مقالا هاجم فيه بقسوة البابا شنودة، ثم نشر في ذات الصفحة مقالا آخر دافع فيه عنه ضد مؤتمر العلمانيين المسيحيين وضد دعوتهم إلى إعادة كتابة الأناجيل المتداولة الآن.

الظاهرة في تقديري جيدة، والتفات الأقباط إلى أهمية المشاركة فيما هو "عام" وبعيدا عن "الكنيسة" يعد تطورا مهما يحسب للحراك السياسي الذي شهدته مصر منذ ثلاث سنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) مهما كانت قسوة المشاركة وتطرفها في بعض الأحيان ولعل ذلك يشي بأهمية ومسئولية المجتمع المدني في القيام بالدور الذي تخلت عنه الدولة في استرداد الأقباط مجددا من ضيق "الطائفية" إلى رحاب المواطنة والجماعة الوطنية المصرية.

أعلم جيدا أن "الحكومة" - في ظل الضغوط الدولية - تكون عادة متعجلة في طي أي صفحة شغب يكون طرفاها مسلمين وأقباطا على النحو الذي يجعلها تلجأ إلى حلول سريعة متجاوزة المشهد الطائفي وتبقي على أسبابه، وأعلم أيضا أن المجتمع المدني مخترق بمؤسسات تتاجر بقضية الأقباط سدادا لفواتير ينبغي أن تتقدم بها لـ"الممول" الأجنبي

ونعلم أن بعض "الأموال" تأتي من منظمات تعمل ولائيا وماليا تحت مظلة اليمين المسيحي المتصهين ، والذي يعمل وفق رؤى دينية وأيديولوجية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمآلات الصراع العربي الإسرائيلي.

أعلم أن الوضع شديد الالتباس والتعقيد، ولكنه واقع ينبغي التعاطي معه بحكمة وبصبر وبوعي وبنفس طويل ، وفي إطار نضال حقيقي من أجل فك هذا الالتباس من خلال تقديم تجارب بديلة ، ربما تكون متواضعة ولكنها أكثر "بركة" في التأثير وفي إصلاح ما أفسدته تجربة الثلاثين عاما الماضية.**(المراجعة ٣)**

(٥)

خلو قائمة المعينين بمجلس الشورى يوم ٢١ يونيو ٢٠٠٧، من عدد الأقباط الذي تعودنا عليه، ربما كان رد فعل من القيادة السياسية، على حملة الإهانة الكنسية لمقام رئاسة الجمهورية، والتي بلغت مبلغ "ابتزاز" الرئيس وتخويفه و"معايرته" بمساعدة الكنيسة له في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥، وتهديده بـ"رد" حال قرر نجله ترشيح نفسه خلفا لأبيه.

أقول : ربما، خاصة وأن "الكنيسة" ـ وليس الأقباط ـ نالت في عهد الرئيس مبارك، ما أحال رجالها إلى ملوك وقادة تبسط لهم الفرش الحمراء، على نحو كان من المفترض أن يجعلها ـ بمقتضي حُسن الخُلق ـ أن ترد "الحسنة" بأفضل منها أو بمثلها على أقل تقدير.

هذا احتمال وارد، ولكنه جاء مسنودا بوعي السلطة، بتراجع قيمة الملف الطائفي كورقة ابتزاز دولي، مع تنامي الحاجة إلى الدور المصري في أكثر من أزمة إقليمية، باتت تأتي تباعا لتقوي من موقف النظام السياسي المصري، إزاء أية محاولة ابتزاز تتخذ من الورقة القبطية تكأة تستند إليها.

ولذا ليس غريبا أن يأتي القرار الجمهوري بإنهاء عصر "الكوتة الطائفية" في المجالس النيابية، متزامنا مع الشرط الأمريكي لاسترجاع المستقطع من المعونة، لقاء أن تمنع القاهرة تهريب السلاح إلى المناطق الفلسطينية، وهو مطلب جديد لم نعهده من قبل، إذا كانت المسألة القبطية، حاضرة في مركز أية تجاذبات بشأن المساعدات الأمريكية لمصر وذلك قبل هزيمة المشروع الأمريكي في العراق، واندحار وكلائه في قطاع غزة في يونيو ٢٠٠٧!

وأيا كان الأمر، فإن تخلي النظام عن "تدليل" الكنيسة، واعتمادها ـ عرفيا ـ كجهة يحترم طلبها (في العدد) ورأيها (في المختارين) من النواب الأقباط في المجالس النيابية هو منحى ـ رغم ما يبدو لبعض الأقباط بأنه شر ـ لا يخلو من الخير للجميع مسلمين وأقباطا:

فهو ليس قرار تهميش أو عقوبة على موقف ـ وإن كان من المحتمل أن يكون على هذا الوجه ـ وإنما قرار صدر وبدون قصد من السلطة، يعيد إلى الأقباط مكانتهم القانونية الطبيعية، باعتبارهم مواطنين حقيقيين، وليسوا "طائفة دينية" معزولة أو مستقلة عن الجماعة الوطنية المصرية.

فنظام "الكوتة" لم يكن يستفيد منه إلا الكنيسة، باعتبارها "سوبر ماركت" لتوزيع صكوك " الوجاهة السياسية"، إذ يتطلع الجميع إلى رضاها، لكونها البوابة التي لابد لكل من يتطلع إلى التعيين في المجالس النيابية من الأقباط، أن يمر من خلال فلاترها والكشف على مدى ولاء المرشح للكنيسة أو للبابا!

والحال أنه إذا استمرت السلطة على هذا النحو، مستفيدة من الأجواء الدولية والإقليمية، التي طفقت تفكك ـ بالتبعية ـ منظومة المشروع الطائفي الانعزالي في مصر فإنها تقدم خدمة كبيرة وجليلة للأمن والسلام الوطني الداخلي، وتكون قد أسدت خدمة أكبر للأشقاء الأقباط، إذ ستفرض عليهم التحول إلى المشاركة في العمل العام من خلال

الأحزاب والنقابات والروابط المهنية ، يتعلموا من خلالها فنون العمل السياسي ويتجرعون من نفس الكأس التي يسقى منها أشقائهم المسلمون: يشاركون في الانتخابات أو يقاطعونها معا.. يضربون أو يعتصمون أو يتظاهرون معا.. ليس على أرضية طائفية أو انطلاقا من تحريض كنسي، وإنما انطلاقا من النقاء السياسي الوطني.

(٦)

في موعظته الأسبوعية في يونيو ٢٠٠٧ حذر البابا شنودة ممن وصفهم بـ" صحفيي التشهير" ويقصد بهم الزملاء الذين ينتقدون الكنيسة والبابا والكهنة!

تحذيرات البابا، جاءت متزامنة مع دعوته للشباب القبطي، للخروج من "الأسوار" إلى المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية، حتى يكون له "ثقل" في أية حسابات أو صفقات سياسية.

الدعوة بلا شك "مفاجأة" مذهلة، بل ربما تكون واحدة من أهم أحداث مصر، في النصف الأول من العام الجاري، إذ إن تخلي الكنيسة عن سلطتها الزمنية، التي نازعت عليها من الدولة، منذ تولي البابا شنودة الكرسي البابوي، في أوائل سبعينيات القرن الماضي (العشرين)، يعتبر انتصارا للدولة المدنية في مصر، خاصة وأن هذه "السلطة" كان من غير من المتوقع، أن تتنازل الكنيسة عنها بسهولة، في وقت كان الرأي العام ، يعتقد أن الوضع الدولي والإقليمي، يفرض "حمايته" على عليها بل ويساعد الكنيسة في التوسع فيها على حساب تآكل دور الدولة وولايتها القانونية والدستورية على الأقباط.

ولا شك أيضا أن "دعوة" البابا تلك، كانت ثمرة حقيقية، لدعم الصحافة "الحرة" لتيار الإصلاح داخل الكنيسة الأرثوذكسية، وهو ما بدا جليا من تصريحات البابا شنودة التي انتقد فيها وبقسوة الصحف التي كانت الكنيسة من بين أولويات تغطياتها الصحفية

في ذات الوقت الذي صدرت منه هذه "الدعوة" الصادمة، حيث فسر هذا "التزامن" بأنه يفصح عن "ضيق" البابا، من الصحافة التي كشفت مساحات المسكوت عنه في طريقة إدارته لأزمات الكنيسة في الداخل أو للاحتقانات الطائفية مع المجتمع المسلم خارجها ولدوره المحوري في عزلة الأقباط سياسيا عن الدولة من جهة، وغربتهم النفسية عن المجتمع من جهة أخرى، والتي أفضت في النهاية إلى تربية جيل قبطي كامل لا يعرف من الدولة إلا "الكنيسة"، وليس لديه أية خبرة سياسية، تؤهله للعمل في سياق وطني مستقلا عن رقابة الكنيسة وأوامرها.

لم تكن بالتأكيد دعوة البابا، ثمرة الحملات الصحفية التي كانت "عاتية" وربما عنيفة وقاسية في أحيان كثيرة وحسب، ولكنها أيضا ثمرة طبيعية للتحولات الكبيرة والجوهرية في أولويات القوى الكبرى المشغولة حاليا بملفات أكبر وأهم وأخطر من ملف الأقليات في العالم وعلى رأسها الملفات الثلاث: العراقي والأفغاني والفلسطيني وما وراءه من ملفات وثيقة الصلة على رأسها الملفين الإيراني واللبناني وتوسع تنظيم القاعدة وتمدده في كل المساحات التي أخليت تماما من التيار الإسلامي الوسطي والمعتدل.

ينبغي الانتباه إلى أن الدعوة جاءت أيضا، بعد أيام قليلة، من الإعلان عن القرار الجمهوري بتعيين ٤٤ نائبا في مجلس الشورى يوم ٢١ يونيو ٢٠٠٧، حيث جاءت القائمة صادمة لتوقعات الرأي العام القبطي في مصر وفي المهجر، ومتجاهلة تماما مطالب البابا شنودة، في خطوة غير مسبوقة، وبالغة الدلالة على أن عصر "التدليل" الرسمي للأقباط، ربما يكون قد أشرف على الأفول، وأن على الأقباط أن يتخلوا عن "كسلهم السياسي" وعن اعتمادهم على الكنيسة كوسيط بينهم وبين الدولة، وبعد أن أثبتت التجربة أن السماء

الأمريكية لا تسقط "ذهبا لا فضة" ولكن "صواريخ كروز" من السماء، وحروبا أهلية عاتية على الأرض.

(٦)

الخبر الذي نشرته "المصريون" يوم ٢٠٠٦\١٢\١٧، بشأن توصية عرضت في ديسمبر عام ٢٠٠٦ على البابا شنودة ، تقترح ألا تعقد الكنيسة قرانا أو خطوبة لأي من أتباعها إلا بعد أن يقدم ما يفيد قيده في الجداول الانتخابية، كان بحق خبرا سارا، واستحق أن نشيد به في حينه وشجعنا البابا شنودة على أن يأخذ به وعلى الفور وبلا تردد.

لأول مرة نسمع بمثل هذا الاقتراح، إذ كان بالتأكيد تحولا كبيرا، ولم يكن ليفصح عنه لولا الضغوط الكبيرة التي واجهت البابا شنودة في تلك الفترة.

وأيا كان الأمر، فإن التوصية كانت تعد انتصارا لقوى التنوير وتيار الإصلاح ، التي ما انفكت تثير الجدل وتطرح الأسئلة عن كثير مما كان مسكوتا عنه طوال الثلاثين عاما الماضية.

أهمية الاقتراح أنه من المتوقع له أن يحيل "القبطي" إلى مواطن أكثر تفاعلا مع الحياة العامة في بلده، وسيخفف من الاحتقانات التي أفرزتها "عزلته" لسنوات طويلة والتي كانت نتاجا للطموح السياسي لرجال الدين المسيحيين، ودخول الكنيسة في "مشاغبة" الدولة، وسعيها إلى استثمار ما استجد من تغيرات دولية في العقود الثلاثة الأخيرة، لتفرض نفسها كسلطة موازية لسلطة الدولة.

وارتكبت الأخيرة أكبر أخطائها عندما شاركت الكنيسة . بسياسة تأجيل حل الأزمات الطائفية . في إحالة الأقباط إلى "جماعة دينية" مستقلة ، مناط ولائها وبرائها للكنيسة وليس للدولة، ما عمق من عزلة الأقباط عن المشاركة في كافة الأنشطة المدنية

والسياسية وتركوها للمسلمين، بعدما حلت الكنيسة . ويسماحة من النظام . محل تلك الأنشطة بالنسبة للأقباط!

صحيح أن هناك الكثير من الأخطاء التي تتحمل مسئوليتها السياسات الرسمية ارتكبت في مرحلة ما بعد "مصر الليبرالية"، وأدت إلى اختفاء ظاهرة السياسي القبطي الذي لا يتمايز عن السياسي المسلم، بسبب احتضانهما للمشروع الوطني العام، حتى رأينا فوز أقباط في دوائر غالبيتها مسلمون، وفوز مرشحين مسلمين في دوائر غالبيتها من الأقباط

وتراجعت الظاهرة بالتدريج بعد ثورة يوليو، لتبلغ ذروتها مع تنامي الخطاب التحريضي الداعي إلى عودة مصر إلى "أصولها القبطية"، وتولي أصحابه مقاليد إدارة الشأن الكنسي في الثلاثين عاما الأخيرة، وما نتج عنه من عمليات شحن طائفي غير مسئول من الجانبين، استفادت منه قيادات دينية مسيحية ارتبطت مصالحها بفكرة "الكنيسة كبديل للدولة "الأم" من جهة، وجماعات وأحزاب سياسية ومؤسسات حقوقية تاجرت بالأزمة وحولتها إلى شيكات وحسابات في البنوك من جهة أخرى.

النتيجة كانت كارثية بالنسبة للجانبين: القبطي اقتنع بـ"شرعية" التغرير الكنسي وبفكرة "الكنسية كملاذ وبديل"، وتعزيز مشاعر الاغتراب في بلده، والمسلم وقع فريسة التوجس والشك وسوء الظن في شقيقه القبطي الذي تركه ولاذ بالكنيسة، ليتحول في المخيال العام من "شريك" إلى "غريب"، وسط مناخ سياسي عام لا يشجع أصلا على المشاركة السياسية، سواء لدى الأقباط أو المسلمين،غير أن الأقباط هم الذي كانوا أكثر تضررا لوقوعهم تحت ضغط مؤسسي مضاعف : الكنيسة من جانب والدولة من جانب آخر.

حاول البابا شنودة أن يجد حلا لهذه المشكلة، على النحو الذي يحفظ له سلطته الأبوية على الأقباط، بل وربما يعززها أيضا، عندما اقترح نظام "الكوتة" في البرلمان وفي الوظائف، وهو الاقتراح الذي لم يلق قبولا لدى النخبة القبطية التي تتمتع بوعي تاريخي أهلها لاستشراف خطورة هذا المطلب، ويحسب لها الحقيقة أنها وقفت ضد هذا الاقتراح إلى أن تراجع عنه البابا وشرع في التفكير في بدائل أخرى، على ما يبدو لنا بحسب الخبر الذي نشرته "المصريون".

هذه البدائل بالتأكيد سيتوقف مدى ملامستها للبعد الوطني، وابتعادها عن المنحى الطائفي، على قوة تيار الإصلاح داخل الكنيسة وعلى عمق التباينات في الرؤى وقدرة قوى التنوير على اقناع البابا بأن الدنيا تغيرت.. وأن عليه أن يتخذ قرارات "ثورية" وكبيرة..متى شاء أن يمنع "الانبا مكسيموس" من النزول من على هضبة المقطم ، متوجها بأنصاره وبفكره الجديد إلى كاتدرائية العباسية ، لينهي صفحة صعبة في تاريخ الكنيسة الارثوذكسية في مصر.

(٦)

كتب الأستاذ عادل جرجس سعد في "المصريون" في مايو ٢٠٠٧ مقالا بعنوان "مولانا الأنبا بيشوى الوالى" ، أثار ردود أفعال متباينة .. ولعل أهم ما لفت انتباه القراء هو قوله إن عدد من شاركوا الأنبا بيشوي في إحياء ذكرى "الشهيدة دميانة" بدمياط كان نحو ٤ ملايين مسيحي!

وكما استوقف السادة القراء هذا الرقم، فقد استوقفني أنا أيضا وأنا أراجع صفحات الرأي قبل إجازتها، غير أني تركت الرقم على حاله لقناعتي بأن الأستاذ عادل لم يذكره من قبيل تقرير واقع حقيقي بقدر أنه كان يقصد "المبالغة" في حفاوة الناس برجل دين

معروف عنه "غلظته" و"فظاظته" - كما يقول معارضوه - في إدارة المهام التي أسندها إليه البابا شنودة، ولعل الأستاذ جرجس قد أصيب بالدهشة - وربما بالصدمة - من هذه "الحفاوة" الجماهيرية الكبيرة التي استقبل بها بيشوي في الدير، وربما ذلك ما حمل كاتب المقال على المبالغة في تقدير العدد على النحو الذي أثار دهشة الجميع! خاصة أن الاثنين بيشوي وجرجس - على خصومة وخلافات حادة بلغت مبلغ الاحتكام إلى منصة القضاء للفصل فيها!

والحال أن الأنبا بيشوي شخصية مثيرة للجدل، وباتت موضوعا للتجاذبات "الدينية" داخل الكنيسة و"العلمانية" خارجها ، ونقل معارضوه للرأي العام صورة عنه تصوره باعتباره مشروعا مقلقا للجميع، ويمثل مستقبلا غير مطمئن للأقباط حال تحقق ما يتوقعونه بأن يكون خليفة للقيادة الكنيسية الحالية!

لا ندري حجم المعارضة التي تبغض الرجل، غير أنه من الواضح أنها الأعلى صوتا، ولم تترك نقيصة إلا وألصقتها به من استبداد وديكتاتورية ومصادرة للرأي ومخالفات مالية وإدارية، وساعدهم في ذلك "لغط" كبير بسبب تصريحاته المثيرة للجدل، وفي مقدمتها تكفيره للطوائف المسيحية الأخرى، وفتواه بتحريم التبرع بالدم لمرضاهم، وهي الفتوى التي أساءت كثيرا للرجل بسبب عدم إنسانيتها ومخالفتها لروح المحبة والسلام ، التي تمثل قوام رسالة المسيح عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام.

باستثناء الفتوى الأخيرة التي نسبت إليه - والتي لا ندري مدى صحتها - فإن كل ما تردده المعارضة بشأنه غير كاف للطعن في شرعية الرجل باعتباره البديل المناسب حال خلا الكرسي البابوي فجأة لأي سبب من الأسباب، وحتى تلك "المبررات" التي تحاول توظيف مزاعم ترك إحدى شقيقاته للمسيحية وتحولها إلى دين آخر لن تجدي نفعا في

زحزحة الرجل عن مكانته الدينية، إذ إن موقف الرجل في ذلك لا يضيره ، بل ربما يعزز مكانته على أساس أنه لا يعارض "حرية الاعتقاد"، عكس ما يردد عنه خصومه.

ويبدو لي أن "الحفاوة" في ذكرى الشهيدة "دميانة" صدمت جرجس وأحالته إلى التفكير في إجراء مراجعة من موقفه من بيشوي، ولعل ذلك ما حمله على أن يطلب التعرف على الرجل عن قرب وبدون وسطاء!

لكن أخطر ما كشف عنه جرجس في مقاله هو "غبطة" الأنبا بيشوي بالتعديلات الدستورية ، والتي بلغت به مبلغ القول "إن العيد عيدان : عيد القديسة وعيد إقرار التعديلات الدستورية التي أعلت من شأن المواطنة" ، وهنأ الرئيس مبارك بهذه التعديلات وسط عاصفة من الهتافات للرئيس داخل الكنيسة!

وبيشوي هنا لا يعبر عن وجهة نظره الخاصة، وإنما يعبر عن الرأي الرسمي للكنيسة المصرية، ومن الواضح أن الرجل لا يمثل مشروعا مستقلا أو مغايرا عن البابا شنودة ، فهو فيما يبدو امتداد طبيعي للمدرسة التي أرساها الأخير، والتي تراهن . في طلب الحماية . على "السلطة" وليس على الجماعة الوطنية في مصر، وهنا مكمن الخطر الذي يغفل عنه الغافلون .

الكنيسة والمادة الثانية من الدستور

(١)

الباحث المرموق والصديق العزيز الدكتور محمد السيد سعيد ، قد نتفق . أنا وهو . في الكثير من وجهات النظر، وقد نختلف أيضا حول كثير من الآراء والقناعات، وهو محسوب الآن على "اليسار الليبرالي" الجديد، ورغم أن البعض ينظر بعين الشك إلى مصداقية هذا التيار، وهو محق في شكه بلا ريب، إلا أن سعيد يختلف عن كثير من أقرانه ممن يتحملون مسئولية التبشير بهذا التيار الآن.

فهو يتبنى فعلا ما يقتنع به، وهو ما يحملك على أن تحترم وجهة نظره وتتعامل معها بجدية، فضلا عن شهرته بالنبل العفوي على المستوى الشخصي والإنساني ، وقد عمل مديرا لمكتب الأهرام في واشنطن لعدة سنوات.

ولقد صدمني موقفه في حلقة "الحقيقة" التي عدها وقدمها الزميل وائل الأبراشي على "دريم"، في ٢٥ فبراير عام ٢٠٠٧ والتي كانت تدور حول "المادة الثانية من الدستور".

الأبراشي استضاف الأمريكي . المصري الأصل . مايكل منير، وجمال أسعد عبد الملاك، والمحامي مختار نوح ، وشارك محمد السيد سعيد بمداخلة على الهاتف.

الصدمة كانت كبيرة في سعيد ومايكل منير، إذ لم يتحملا النقاش ومعارضة أفكارهما برؤى وتفسيرات مخالفة، حيث رفض سعيد مواصلة مداخلته واعتذر وانسحب فيما تعصب منير وترك الاستديو على الهواء مباشرة وغادر المبنى غاضبا وملوحا بيديه في كل الاتجاهات!

النقاش كان بالتأكيد ساخنا، وربما كان حادا في بعض مراحله، ولكنه لم يخرج عن حدود اللياقة والأدب ، فكل الأطراف كان يسمح لها بالوقت الكافي لكي تعرض وجهة نظرها، ولم يكن ثمة ما يشير إلى نية للتضييق على طرف لحساب آخر، سيما وأن المشاركين في الحلقة جميعهم من الشخصيات المعتبرة والمعروفة والتي لا يمكن التعامل معها بالتجاهل أو التضييق.

سعيد لأول مرة يتكلم بخطاب استعلائي غريب على طبيعته اللينة والودودة والمتواضعة، لم يتحمل أن يخالفه جمال أسعد عبد الملاك الرأي، عندما طالب سعيد بالغاء المادة الثانية من الدستور أو إضافة جزء خاص بما أسماه"الشريعة المسيحية" !

جمال أسعد في رده قال إنه لا يجوز التعدي على حقوق الأغلبية ، فإذا رأت الأخيرة في استطلاع علمي محايد أو استفتاء جاد أنه من المفيد إلغاء المادة الثانية فلتلغى ، أما وأن الحال حتى الآن على ما هو عليه ولم يستطلع رأيها فليس من حق "جماعة" من المثقفين أن يصادروا حق أكثر من ٦٥ مليون مصري، ويفرضون عليهم أمرا يكرهونه واستغرب كيف ندعي الليبرالية والديمقراطية ونحن نمارس أسوأ أنواع الديكتاتورية على الأغلبية ، ونريد أن نكتم أنفاسها ونفرض عليها ما تكرهه بالحديد والنار؟!

وشدد أسعد في رده على سعيد بأنه لا توجد في المسيحية "شريعة" حتى نطالب باضافة العمل بها في مواد الدستور.

الغريب أن سعيد وصف الكلام بعدم وجود شريعة في المسيحية بأنه "كلام متجاوز للحقيقة"! وهنا تدخل أسعد وقال له : يا دكتور محمد أنا مسيحي وأقول لك : لا توجد شريعة في المسيحية ، وأن الإسلام واليهودية هما الديانتان اللتان تملكان منظومة تشريعية.

هنا غضب د. محمد السيد سعيد واعتذر عن استكمال المداخلة .. قائلا أنا مش فاضي .. أنا مشغول .. وانصرف!

الغريب أيضا أن مايكل منير لم يتحمل "المناقشة" وترك الاستديو وقال "مش لاعب"!

الأكثر غرابة أن سعيد ومنير عاشا في الولايات المتحدة الأمريكية، وكل من عاش هناك ـ ولو بعض أيام ـ يتعامل معنا باعتباره سليل عائلة التنوير والديمقراطية والتعددية وقبول الآخر، والنظر إلينا باعتبارنا أبناء الحضارة العربية البدوية الخشنة التي لا تقبل الحوار والاختلاف وقبول الأخر المخالف ، ومع ذلك ينهارا بشكل مثير للشفقة مع أول تجربة حقيقية في مواجهة الأخر المخالف!

وإذا كنا نلتمس العذر لـ مايكل منير بسبب تعليمه المحدود وطائفيته المعروفة، فإن صدمتي في الدكتور محمد السيد سعيد كانت كبيرة، سيما وأنه شخصية وقورة ومحترمة وتحظى باحترام كافة القوى السياسية المصرية، لما عهدته فيه من حسن الإنصات والحوار والصبر على المخالف .

(٢)

المفكر القبطي الكبير د. رفيق حبيب ، حذر الأقباط في مقاله الافتتاحي بصحيفة "المصريون" يوم ٦ فبراير ٢٠٠٧ من اندفاعهم وراء الدعاوى التي تطالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور!

البابا شنودة يرفض أي حكم قضائي ـ فيما يتعلق بالأحوال الشخصية ـ يرى فيه مخالفة للإنجيل، وهذا الرفض يستقي شرعيته ومبرراته من المادة الثانية من الدستور، التي تقول إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، ويفسر رفيق هذه النقطة ببراعة

في قوله إن الأقباط أو الكنيسة:" تريد تعديل المادة الثانية للدستور والخاصة بدين الدولة والشريعة الإسلامية ، رغم أن تميز المسيحيين بقانون أحوال شخصية خاص بهم هو تطبيق للشريعة الإسلامية ، وإلغاء المادة الثانية من الدستور يؤدي إلى عدم دستورية قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين ، فالعلمنة والمساواة تفترض وجود قانون واحد يحاكم أمامه كل المصريين ، ولكن الشريعة الإسلامية تقول بأحقية أصحاب الأديان في الاحتكام لعقيدتهم ، وبالتالي تسمح الشريعة الإسلامية بالتعدد القانوني ، وهو ما ترفضه جميع الدساتير العلمانية في الغرب".

والحال أن التجربة أثبتت أن بعض القيادات القبطية في مصر، سيما المرتبطة بالكنيسة والأخيرة ذاتها ، تتصرف بشكل تعوزه الحصافة والوعي بمصالح الأقباط فالتحرش ببعض الأوضاع القانونية والدستورية يصدر عادة من قبيل "الشوشرة" ولفت الرأي العام القبطي، في سياق البحث عن زعامة دينية أو سياسية للأقباط ، في وقت يتزاحم فيه المتسابقون الباحثون عن تلك الزعامة داخل مصر وخارجها ، بغض النظر عما يخلفه ذلك من ضرر على مصالح الأقباط ، بل على مستقبل الوجود الأرثوذكسي ذاته في مصر.

الكل "يلعب" بلا إحساس بالمسئولية ، فالمهم نيل شهادة "زعيم" قبطي ، ولو على حساب راحة الأقباط واستقرار حياتهم.

التحرش بالمادة الثانية من الدستور ربما يؤذي المسلمين في مشاعرهم، وربما يوغر صدورهم ضد إخوانهم الأقباط ، وهو في هذا الجانب يعتبر"لعبا بالنار" .. ولكنه على الجانب الآخر سيحرم الأقباط من الاحتكام إلى شريعتهم في تنظيم أحوالهم وحياتهم اليومية ، لأن الشريعة الإسلامية -كما بين حبيب -تجيز لهم مثل هذا الاحتكام ، ولعل البابا شنودة

والكنيسة سيكونان أول الخاسرين حال ألغيت المادة الثانية، إذ إن مواقفه المتشددة إزاء الأحكام القضائية الخاصة بطلاق الأقباط تأتي استنادا إلى هذا الوعي الدستوري في ذلك الشأن.

إلغاء المادة سيحيل الدولة إلى الاحتكام إلى المعايير العلمانية وحدها ، والتي لا تجيز التعدد القانوني في الدولة ، وما سيسري على المسلمين لابد أن يسري على الأقباط، ولن يستطيع ـ والحال كذلك ـ البابا شنودة ولا غيره رفض أي حكم قضائي يتعلق بالأحوال الشخصية لدى الأقباط.

والمثير للدهشة في ذلك السياق أيضا أن القيادات القبطية بالداخل والخارج تعاملت مع "الخط الهمايوني" بالصوت العالي وبالشوشرة على تاريخ ومضمون وهدف هذا المرسوم وتعمدوا إخفاء حقيقته على الرأي العام القبطي، للفت الأنظار بعيدا عن أهميته للحفاظ على الوجود الأرثوذكسي في مصر من الانقراض ، إذ إن الخط الهمايوني أصدره السلطان العثماني لتنظيم بناء الكنائس والأديرة ، ويجعل قرار البناء والترميم لأصحاب الملل في معابدهم يخضع لقرار رأس الدولة .. ولقد صدر من قبيل الحماية والمجاملة للأقباط المصريين ، بعد أن استغاثت الكنيسة المصرية وكهنتها وعدد من وجهاء الأقباط في مصر بالباب العالي ، للتدخل وحمايتهم من التبشير والغزو الكنسي الكاثوليكي والبروتستانتي الذي انتشر انتشارا مرعبا وواسع النطاق في مصر خلال القرنين الثامن والتاسع عشر وعلى نحو باتت فيه الكنيسة الأرثوذكسية المصرية مهددة بالانقراض ، وباتت قاب قوسين أو أدنى من أن تصبح أثرا بعد عين ، بعد تحول أعداد غفيرة من أتباعها إلى الملتين الكاثوليكية والبروتستانتية ، فاستغاثت الكنيسة المصرية بالباب العالي وناشدته التدخل لوقف بناء مثل هذه الكنائس ، وحظر البناء أو الترميم إلا وفقا لشروط صارمة ومشددة

فاستجاب الباب العالي لطلبهم وسن مرسوم الخط الهمايوني ... وما لا يعرفه من متطرفو الأقباط وغلاة العلمانيين أن الكنيسة المصرية اعتبرت يوم صدور هذا المرسوم يوما تاريخيا وعيدا من أعيادها التليدة !.

وفي تقديري وفي تقدير كثير من المنصفين أن الخط الهمايوني كان معلما من معالم فخر الدولة العثمانية ، فهو الذي حمى الكنيسة الوطنية المصرية من الانقراض وإحالتها إلى أثر من آثار مصر القديمة .

والحال أن الموقف من الخط الهمايوني ومن المادة الثانية من الدستور، كانا محكا واختبارا حقيقيا لمستوى التأهيل السياسي لأغلب النخبة القبطية، إذ كشفت التجربة عن تدني هذا المستوى الذي لم يرق حتى إلى مستوى "الهواة" . وهو تدهور لم يكن موجودا في عهود مصر الليبرالية قبل ثورة يوليو.

(٣)

الجدير بالإشارة هنا أن البابا شنودة يوم ١٧ /٢/٢٠٠٧، في "أمسية دينية" نظمها نادي "روتاري إسكندرية سبورتنج" وحضرها شيخ الأزهر الدكتور سيد طنطاوي، أدلى بتصريحات مهمة، حيث حذر بعض الأقباط من ذوي الصوت العالي، من المطالبة بتغيير المادة الثانية من الدستور، وذلك "حتي لا يتسبب في تهييج المسلمين"

كنت مستغربا من سكوت البابا شنودة، على التصريحات غير المسئولة التي كانت تصدر من نخب قبطية علمانية ودينية ، بشأن المادة الثانية من الدستور، وعلى رأسهم المتحدث 'لرسمي للبابا ، والذي بلغت عصبيته و"تهوره" حدا غير مقبول بالمرة ، حين صنف المصريين بين "أهل البلد وأصحابها" . الأقباط . و"محتلين" يقصد المسلمين، وهو كلام لم يكن

ليخدم الأقباط ولا الكنيسة ولا البابا شنودة نفسه، خاصة وأنه تكلم "بصفته" وليس "بشخصه" ، ما اعتبر بأنه يعبر عن وجهة النظر الرسمية للكنيسة وعلى رأسها البابا شنودة.

ولو أن قيادة دينية مصرية مسلمة صرحت . مثلا . بأن على الأقباط أن يقبلوا بكذا أو كذا ، أو يتركوا البلد ويرحلوا، لقامت الدنيا وما قعدت، ولعاقبناه جميعا إعلاميا وقضائيا على كلامه "الجهول" الذي يضر بالأمن القومي المصري.

والحال أن كلام المتحدث الرسمي باسم البابا شنودة الأنبا مرقس (أسقف شبرا) تسامح معه الإعلام المصري، كتقليد ثابت ومستقر لديه . فيما يتعلق بمنهج التعاطي مع الشأن القبطي عموما ، بما فيه تلك الاتجاهات المتطرفة داخل الحالة القبطية ، غير أن تأخر تعليق الكنيسة . وبالأحرى البابا نفسه . على تصريحاته، هو الذي أثار استغراب وريبة المراقبين وما إذا كان قد صادف هوى في نفوس البعض من قياداتها المعروفة.

البابا شنودة . رغم عشرات التحفظات التي يمكن أن أسجلها على أدائه . رجل عاقل وربما وجوده على رأس الكنيسة زهاء ثلاثة عقود ، قد أكسبه خبرة هي بالتأكيد تفوق ما لدى القيادات الدينية الوسيطة بالكنيسة التي تعوزها خبرة إدارة الأزمات، ولعل ذلك ما حمله على هذا "التحذير" الذي أطلقه من الإسكندرية. والحقيقة أن هذا التحذير لم نسمعه من أي قيادة دينية أو علمانية قبطية، إلا من البابا وحده،ما يعني أن المسئول الأول بالكنيسة استشعر . بخبرته . خطورة هذا العبث "واللعب بالنار" والذي يندفع نحوه من يشبهون "الصبية" في القدرة على تقدير الأمور ووزنها .

بالتأكيد لقد أحسن البابا شنودة صنعا بتعيين ناطق رسمي باسمه أو باسم الكنيسة وهو القرار الذي نتمنى أن تحذو حذوه مشيخة الأزهر، بعد التصريحات المثيرة للجدل التي أطلقها الدكتور طنطاوي والتي ورطت الدولة والمشيخة والمسلمين في الكثير من المشاكل، غير

أني قرأت حوارات أجراها الناطق الرسمي باسم البابا . الأنبا "مرقس" ـ ولقد افزعتني "خفة " أداء الرجل في إبداء الرأي في قضايا بالغة الحساسية، بشكل يعكس حقا "سوء الاختيار"، وعدم التدريب على التعاطي مع وسائل الاعلام، فضلا عن الوعي بما يضر الأقباط وما ينفعهم.

ولقد كان مثيرا للاستغراب الموقف الرسمي للكنيسة من مسألتي "الخط الهمايوني" و" المادة الثانية من الدستور" فيما كان يتم استغلالهما للمتاجرة من قبل الباحثين عن "الزعامة" داخل الحالة القبطية، على حساب المصلحة العامة للأقباط، وما خلفته من تساؤلات حول ما إذا كانت الكنيسة على وعي بخطورة هذا "التلاعب" غير المسئول بهاتين المسألتين أم أنها ترى أنه ليس تلاعبا ولكنها "حقوق" ينبغي انتزاعها؟!.. إلى أن صدر من البابا ما يعتبر "توبيخا" لكل قبطي يستفز المسلمين بتحرشه بالمادة الثانية المتعلقة بالشريعة الإسلامية.

(٤)

لا أدري الأسباب التي حملت د. فتحي سرور على أن يتكلم عن مادة "الشريعة" في الدستور وإمكانية تغييرها، وذلك في مؤتمر مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية يوم ٢٠٠٦\١٢\١٠. يبدو أن جدلا قد وقع في المؤتمر بشأنها أو أن هناك من أثاره في مداخلة أو سؤال.

وأيا كان الأمر، فإن ما حمل د. سرور على أن يفرد مساحة كبيرة من محاضرته بشأنها لم يكن بالأمر البسيط ، ولعل الرجل استشعر حجم "التحرش" بهذه المادة، بمناسبة وبدون مناسبة، فأنهى كلامه مؤكدا على أن : مادة "الشريعة" فوق الدستور.

ويبدو لي أن ثمة من يدفع البلد كلها نحو كارثة طائفية محققة، وهو يدرك تماما تضاريس الأرض التي يتحرك عليها، ويعلم يقينا المناطق والمساحات القابلة للتفخيخ والتفجير والاشتعال!

ولعل الحجة التي يعتمد عليها مثيرو الفتن هي أن إلغاء المادة الثانية من الدستور مطلب "إنساني" لمراعاة "شعور" إخواننا الأقباط .. وهو في واقع الحال "تقول" على الأقباط ويسئ إليهم وإلى صورتهم إساءة بالغة، ويجعلهم في عيون أشقائهم المسلمين في صورة "الكاره" لسماع كلمة إسلام ، وما يترتب على هذه الصورة "القبيحة" من عمليات شحن طائفي وتحرش وصدام وتوتر يهدد الأمن والسلام بين المصريين.

وليس من الإنصاف أن نبني مواقف وانطباعات بناء على "بذاءات" قلة من سفهاء المهجر، أو ما تنشره مواقع قبطية طائفية ـ ضعيفة على المستوى المهني والفكري والسياسي من إساءات ، ليس للتاريخ الإسلامي كممارسة إنسانية وإنما للعقيدة الإسلامية ذاتها وهي حماقة وسفه، لأن فواتيره يسددها على نطاق واسع داخل مصر عوام الأقباط ، حين يستقبل إخوانهم المسلمون هذه الإساءات باعتبارها تعبيرا عن الرأي العام القبطي، غير مدركين أن الأقباط في مصر ضحية شبكة علاقات "بزنس" وعصابات ابتزازية أخطبوطية "جهنمية" ، تجمع محترفي المتاجرة بـ"قضايا الأقباط" في القاهرة والمهجر، لا يعنيهم إلا اصطياد "لحظة تاريخية" اعتقدوا بأنها قد نضجت على النحو الذي يسمح لهم بابتزاز الجميع : حكومة ومسلمين وأقباطا ، حتى أن القيادات الكنسية الكبيرة لم تسلم من هذا الابتزاز، ولعل البعض وصله بيانات بعض "المهجرين" التي تعتبر "بيشوي" ـ الرجل الثاني في الكنيسة ـ مخططا وهابيا لـ"أسلمة المسيحية" ، وتعتبر البابا شنودة نفسه "اختراقا إسلاميا" للكنيسة ، كلما اتخذ مواقف لا تروق لنزواتهم الحمقاء!

ما أريد أن أقوله هنا : أن التحرش بالمادة الثانية من الدستور يتم باسم الأقباط وهو منحى كما بينت فيما تقدم بالغ الخطورة، فضلا عن أنه غير ديمقراطي بالمرة، لأننا حتى إذا افترضنا أن ثمة من يرى و"ببراءة" بين الأقباط ، في مادة "الشريعة" إخلالا في العدالة بين اتباع الديانتين ، فإنه بالمعايير الديمقراطية التي يتحدثون عنها الآن ويحشرون الأقباط فيها حشرا بمناسبة أو بدون مناسبة، فإن على "الأقلية" أن تحترم رغبة "الأكثرية" ولا تؤذيها أيضا في مشاعرها ، أو تحاول أن تفرض عليها أن تلغي دينها من الدستور ومن بطاقات الهوية ، أو تطالبها بإلغاء الآذان أو تلاوة القرآن وما شابه من تحرشات واستفزازات "خطرة" ، بل وشديدة الخطورة.

لقد أعجبني صديقنا العزيز جمال أسعد عبد الملاك عندما قال إن طلب إلغاء المادة الثانية من الدستور باسم الأقباط هو مطلب كارثي ، لأنه يضع القبطي المصري في موضع "المتحرش" و"المتربص" بشقيقه المسلم المصري، ويجعله متهما بتعديه على حقوق المواطن المسلم بالاستقواء بتيار الارتزاق الوطني في مصر من جهة ، وبقوى دولية لها مآرب لا تخفى على حصيف من وراء إثارة ملف الطائفية في مصر.

(٥)

لا يدري أحد "الحكمة" في أن يحرص البابا شنودة .رغم مرضه .على أن يرأس بنفسه سلسلة اجتماعات "مكثفة" ـ على أعلى مستوى كنسي، ولعدة أيام .ليناقش "تعديلات الرئيس" الدستورية، ثم يستقر الرأي على أن قانون الإرهاب الذي سينبثق عن التعديلات الدستورية "أروع" ما كانت تتمناه الكنيسة ، وأن تعديل المادة الخامسة في الدستور والذي يحظر إقامة أحزاب على أساس ديني "أروع" التعديلات، وأنه على ضوء هذه "الروائع" قررت الكنيسة المشاركة في الاستفتاء وتوجيه تعليمات للأقباط بأن يسودوا

النماذج بكلمة "نعم" .. وذلك بحسب تصريحات قيادي كنسي كبير لصحيفة المصري اليوم في ٢٦ مارس ٢٠٠٧ !

ولا أدري على أية معايير أخلاقية أو إنسانية أو حتى دينية استند البابا شنودة . هذا إن صدقت التصريحات المنسوبة إلى القيادة الكنسية . لكي ينعم على المادتين المثيرتين للجدل في الدستور بـ"صك الروعة" وينحني إليهما إجلالا وتعظيما.

أسأل هنا عن "الحكمة" في ألا يصطف البابا إلا إلى جانب مادة اعتبرتها القوى الوطنية المصرية تقنن انتهاكات حقوق الإنسان؟!

ولا أدري ما الحكمة في أن ينحاز البابا إلى جانب المادة الخامسة وهو يعلم علم اليقين أنها تستهدف إخوانه وأشقاءه من المسلمين فقط وليس الأقباط؟!

الكلام الذي نقلته المصري اليوم . آنذاك . على لسان واحد من القيادات الكنسية الكبيرة، كان بالغ الخطورة، لأنه يضع الكنيسة في وضع "خصومة سياسية" مع المعارضة من جهة ، وفي "خصومة طائفية" مع الأغلبية المسلمة من جهة أخرى!

كان كلاما غير مسئول بالمرة، ويعكس قدرا من "الترهل" في إدارة "مشاكل" الكنيسة مع الدولة، والتي لا تستند إلا على الانفعال والتوتر والاندفاع واستفزاز المخالف وانتقاء كل ما يؤذيه والاصطفاف إلى جانبه!

أعلم يقينا أن داخل الكنيسة . وهو التيار الأساسي في الغالب . من هم أكثر عقلا ورشدا واعتدالا ورحمة وإنسانية وانحيازا للإنسان، وضد هذه التصريحات المسيئة للكنيسة ولقياداتها الدينية ولدورها الإنساني والديني في غرس التسامح والحب والرحمة في النفوس والقلوب والضمائر، وضد الاعتداء على الحرمات مهما كانت الأسباب.

(٦)

لم يسئ إلى حقوق المواطنة للأقباط إلا بعض غلاة العلمانيين المصريين ، الذين ما انفكوا يصدعون الرؤوس بـ"التنوير السياسي" في مواجهة "الظلامية الإسلامية"!

رغم أن "الأقباط" لم يكونوا في يوم من الأيام موضع اهتمام النخبة العلمانية المصرية، إلا بقدر ما يمكن أن يوظف سياسيا لتصفية الحسابات الفكرية والسياسية مع الخصوم الإسلاميين.

لم تنتبه بعض القيادات القبطية إلى خطورة هذا التوظيف، الذي كان يحيلهم ـ في كل مرة ـ إلى طرف في معركة لا تخصهم أساسا ، وإنما تخص أطرافا أخرى استخدمت ورقة الأقباط بمكيافيلية رخيصة إلى أبعد الحدود.

وفي المقابل لم يدرك العلمانيون خطورة حشر الأقباط في كل مشاغباتهم المعروفة مع العروبة والإسلام ومع هوية الأمة وثقافتها وحضارتها!

فإذا كان لديهم مشكلة مع "الإسلام" كمكون أساسي لثقافة الأمة وهويتها الحضارية ، فليس من حقهم امتطاء الحالة القبطية والقفز بطفولية على أكتافها لابتزاز السلطة وحملها على إيذاء الأغلبية المسلمة.

فالمواطنة باتت تطرح ـ من قبل التيار العلماني المصري ـ باسم "الخوف" على الأقباط من المسلمين، وإلغاء مادة الشريعة وإسلامية مصر من الدستور يلح عليها باسم الحرص على مشاعر الأقباط ، وتحوطا من استغلالها مستقبلا من قبل أية قوى إسلامية قد تصل إلى الحكم، في إحالة الأقباط إلى مواطنين درجة ثانية!

الخطيئة الكبرى التي لا "توبة" لها ولا "كفارة" هي أن المنحى العلماني في التعاطي مع قضايا الدين والهوية في هذا الشأن على وجه التحديد ، يحيل "القبطي" في المخيال الجمعي

المسلم في مصر من "مواطن" إلى "عدو"، وهي جريمة ترتكب كل يوم عشرات المرات في الصحف وفي الفضائيات وفي المحطات التلفزيونية الأرضية وفي ندوات " بير السلم " التي تنظم لغسل أموال "الممول" الذي يريد في النهاية فاتورة بما أنفق وفق شروطه!

وفي هذا السياق كذلك فإن الثرثرة غير المسئولة التي تطالب بإضافة نص صريح في الدستور عن "المواطنة" وعن "مدنية الدولة" ، ثم تبرير ذلك بـ "حماية" الأقباط والدولة من الإسلام ومن المسلمين ، هي خلط صبياني وإجرامي، لأنه يفترض أيضا أن المسلم "عدو" للقبطي، والدولة "عدو" للإسلام ، والإسلام معاد للأقليات، بمعنى أنه يحيل البلد كلها بقضها وقضيضها إلى مجموعة من "الأعداء"!

أنا لست ضد وجود تيار علماني عربي، فالتنوع والتعدد ظاهرة فطرية وطبيعية، وله وظيفة اجتماعية مهمة لتحقيق المفهوم القرآني الرائع لفكرة "التدافع"، ولكن ليس بوسع المرء أن يشعر بالارتياح من تيارات لا تستقي مشروعيتها إلا بممارسة "التخريب الاجتماعي" عبر معاداة "الدين" في مجتمع متدين ، وتحت هذا الباب تشعل الفتن والحرائق في كل مكان ، وتستغل الأقليات الدينية لتصفية حساباتها السياسية ، غير مكترثة بخطورة صنيعها الطفولي غير المسئول على الأمن القومي للبلد كله!

وفي هذا الإطار نشرت "المصري اليوم" في ٨ مارس ٢٠٠٧ تحت عنوان كبير وضخم تقريرا يقول: " مفكرون وخبراء : يجب تعديل مادة الشريعة الإسلامية في الدستور حتي لا يشعر الأقباط بالغربة في مصر"!

عندما عدت إلى التفاصيل لأتفحص "الخبراء" و"المفكرين" ، وجدتهم: سعد الدين إبراهيم، جمال البنا، ميلاد حنا ومحمد السيد سعيد، وكان مكان لقاء الخبراء" مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية" الذي يديره أول الخبراء والمفكرين ذكرا : د. سعد!

الأسماء بالتأكيد تغنيكم عن التفاصيل، ولو أننا طلبنا من "صحفي" أن يتوقع ما سيقوله البنا أو حنا - مثلا - ما خرجت "الصورة" المتوقعة عن "الأصل" قيد أنملة، فضلا عن أن ما يقال وما قيل وما سوف يقال - على رأي الفنان عادل إمام - يكاد يكون مثل "ورقة" كتبها "شخص واحد" ووزعها على "الخبراء" أو "المفكرين" ممن وردت أسماءهم في التقرير ولا تشعر بالاختلاف فيما بينهم إلا في "التوقيع" فقط !

ولا أدري من أين اكتسبوا صفة "مفكر" أو "خبير"؟! إلا إذا كانوا "خبراء" في تفجير المجتمع، وتحويله من "جماعة وطنية" إلى "جماعات طائفية" لا يشغلها إلا نهش لحم بعضهم البعض أو حرب الجميع ضد الجميع على رأي "هوبز"!

وكما جاء في العنوان، فإن طلب "الخبراء" بتعديل مادة الشريعة، ألصقوه بـ "الأقباط" ! .. حتى لا يشعر "الأقباط بالغربة"! أي أن المشكلة ليست في موقف البنا أو السعيد أو سعد من "الشريعة" ولكن المشكلة في "الأقباط"!

أريتم كيف يوظف الأقباط توظيفا رخيصا من "الخبراء" أو من "المفكرين"؟!

المشكلة هنا هو أن "الخبراء" لا يتحدثون باسمهم ولكن باسم "الأقباط"! وكأنهم حصلوا منهم على "توكيل" أو تخويل بالتحدث بالوكالة عنهم!

إنها عملية "سطو" أو اختطاف للحالة القبطية، مثل من يختطف سيارة ليرتكب بها جريمة، ثم يتركها ويهرب، ليتحمل مسئوليتها صاحبها الحقيقي.

لن يدفع ثمن هذه "الجريمة" إلا الأقباط، لأن كل المطالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور، ترفع وتقدم للباب العالي، باسم الأقباط، فيما يتوارى من خطط وفكر ويشرف على ارتكابها خلفهم ولا يظهر نيته الحقيقية، تهربا من شبهة "كراهيته" للإسلام وليس للشريعة.

. . .

فكلما أحيط به ادعى، أن المادة الثانية لا تمثل مشكلة بالنسبة له، ولكن قلبه"يتقطع" ألما على الإخوة الأقباط، لشعورهم بـ"الظلم" و"الغربة" منها ومن شقيقاتها!

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان رفع مذكرة وقع عليها ١٠٠ "خبير" و"مفكر" إلى رئيس الجمهورية ورئيسي مجلس الشعب والشورى، طالب فيها الثلاثة بالغاء المادة الثانية من الدستور، لأن فيها "تهميش" للأقباط!

ولا أريد أن أعيد وأكرر هنا كيف يوظف "المركز" الحالة القبطية، بدون تفويض رسمي من الأقباط، وارتكاب نفس الحماقة التي يرتكبها أقرانه ، بتعريض الأقباط لمشاكل لا تنتهي مع أشقائهم المسلمين، ولكن أريد أن ألفت هنا إلى أن داعية حقوق الإنسان رئيس المركزوكتيبته المناضلة من أجل الديمقراطية ـ توجهوا بخطابهم إلى الرئيس مبارك وليس إلى الشعب المصري!

أرأيتم "حقوق الإنسان" و"الديمقراطية" التي يدافع عنها المفكرون والخبراء المناضلون من مكاتبهم المكيفة ومن على منصات القاعات المخملية في الفنادق الفارهة ؟!

المادة الثانية ليست الوحيدة التي تتعرض لهذا الهجوم المريب، بل إن "خانة الديانة" تتعرض لهجوم أشرس وأكثر عنفا وفي هذا السياق نشرت "المصري اليوم" في صفحة الحوادث خبرا صغيرا، ولكنه كبير في مغزاه ودلالته.. ربما يكون حادثا عاديا، لا يعتبر من وجهة نظر البعض أكثر من "جريمة تزوير"، قد يرتكبها أي مواطن مصري، مسلما كان أو مسيحيا، فالحادث ربما يقع في أحسن العائلات، بغض النظر عن دينها أو عقيدتها هذا صحيح، الحادث "عادي" ولكنه غير عادي بالنسبة لقضية كبرى باتت مثل "اللبانة" تلوكها أفواه المتاجرين بالحالة القبطية في مصر على وجه التحديد.

خانة الديانة في الوثائق المصرية، باتت ميدان رماية، للنيل من المواطن المصري المسلم، ووصفه بـ"العدوانية"، والدولة بـ"الدينية الظلامية"، لأنها تصر. مجاملة للمسلم. على الابقاء على خانة الديانة في بطاقات الهوية أو في الوثائق الرسمية بصفة عامة!.

الاتهام ، كان سخيفا ، لأنه كان لا يستند إلى أية منطق، إلا منطق اصطياد الظاهرة، لتخويف الدولة وابتزازها، نزولا عند "أجندات" أكبر بكثير من حكاية الغاء خانة الديانة، وإن كانت الأخيرة، واحدة من بين مراحلها المهمة. باعتبارها خطوة ضرورية لتفكيك منظومة الإجراءات التشريعية والقانوينة والدستورية لتغير هوية مصر الإسلامية والتي تجري بالتوازي مع ظاهرة "نصرنة البلد" على الأرض بالتوسع في بناء ما يعطي انطباعا للزائر أنها بلد غير مسلم، على غير الحقيقة.

بالتأكيد أن هوية مصر العربية والإسلامية، والتي يكتسب الجميع. مسلمون أقباط ثقافتهم وهويتهم الحضارية منها، هي في واقع الحال قضية أمن قومي، فيما يعتبر المس بها عملا عدوانيا ضد الدولة، هذه "مسلمة" اعتقد أن الجماعة الوطنية المصرية، تجمع عليها إلا ما "شرد" لأسباب تتعلق بزيغ القلوب وجشع الجيوب كما أسلفت آنفا.

وقضية "خانة الديانة" أخذت كثيرا من الجدل على مستوى التنظير بين النخبة وعبثا يحاول المخلصون تنبيه المتحمسين لإلغائها، لخطورة الإلغاء، على مجمل الحياة الاجتماعية في مصر، والتي تتعلق بآليات تنظيم حركة الأحوال المدنية للمواطن المصري وان الإلغاء سيترتب عليه مظالم وجرائم اجتماعية، سيكون من الصعب السيطرة عليها، في ظل وجود نحو ٦ مليون قبطي في مصر، أقر لهم الإسلام الاحتكام إلى شرائعهم في تسير وتنظيم الزواج والطلاق والدفن بعد الموت وما شابه، وبالتالي فإن "خانة الديانة" هي حماية وحصانة ضد التلاعب بالحقوق من جانبين المسلم والقبطي في آن.

لم يصدق " الحمقى" كلام العقلاء في ذلك الشأن. وكانوا فيما يبدوا يحتاجون إلى "واقعة" تختبر "عقلانية الطرح" باعتبار خانة الديانة "حماية قانونية" للجميع ، وتثبت خرافة الرأي وتطرفه الذي يعتبرها " تمييزا" ضد الأقلية المسيحية.

وفي هذا السياق أهدي هذه الواقعة التي نشرت بالمصري اليوم في ٢٧ يونيو ٢٠٠٧ في صفحة الحوادث وجاءت بعنوان :" إحالة شقيقين « مسيحيين » للجنايات .. زورا بيانات والدهما المتوفي لحرمان أخيهما « المسلم » وأمه من الميراث" وفي التفاصيل يقول الخبر:" أمر المحامي العام لنيابة شرق الإسكندرية بإحالة شقيقين إلي محكمة الجنايات لاتهامهما بتزوير بيانات بطاقة وشهادة ميلاد ووفاة والدهما، الذي اعتنق الإسلام وأثبتا في الأوراق علي خلاف الحقيقة أنه مازال مسيحيا ودفناه بمقابر الأقباط وذلك من أجل حرمان زوجته المسلمة وابنها من الميراث.

كان ياسر سعد إبراهيم « ٢٣ سنة » مندوب مبيعات قد تقدم ببلاغ إلي نيابة شرق الإسكندرية اتهم فيه شقيقيه من والده- قبل إسلامه وتغيير اسمه -سامي سعد جرجس وشقيقه مجدي بتزوير بيانات بطاقة وشهادة ميلاد ووفاة والدهما، قال المبلغ في تحقيقات النيابة إن والده كان قد اعتنق الإسلام منذ أكثر من ٢٥ سنة وتزوج من والدته وغير اسمه من سعد جرجس سعد إلي سعد إبراهيم وكان دائم الاتصال بأبنائه الذين ظلوا علي ديانتهم.

وأضاف الابن المبلغ أن والده كان قد بلغ من العمر ٦٣ عاما عندما فوجئ بأحد زملاء والده في العمل يتصل به ويخبره بأن والده شعر بالإرهاق واتصل زملاء الأب بأبنيه المسيحيين اللذين أسرعا واصطحباه إلي منزلهم ولكنه كان قد فارق الحياة، توجه الشقيقان مجدي وسامي إلي مكتب الصحة وأخرجا بطاقة بيانات مزورة باسم سعد

جرجس سعد علي غير الحقيقة محررا بها في خانة الديانة أنه « مسيحي »، واستخرجا شهادة وفاة له وتصريح دفن علي هذا الأساس وبالفعل قاما المتهمان بدفن والدهما بمقابر الأقباط الأرثوذكس بالشاطبي.

وكشف المبلغ أن شقيقيه من والده تمكنا بهذه الطريقة من حرمانه ووالدته من الميراث وطالب من النيابة باستخراج جثة والده من مقابر الأقباط لدفنها بمقابر المسلمين.

تولي أحمد أبوشوشة وكيل أول نيابة شرق الإسكندرية التحقيق مع الشقيقين وانتهت التحقيقات بإحالتهما إلي محكمة الجنايات." انتهى

خـاتـمـة:

(١)

د. نظمي لوقا ، واحد من العظماء المصريين الكبار، بل إني أعتقد أنه أعظم ما انجبته مصر في المائة عام الماضية . مفكر قبطي منصف وعادل ، تعلم على يد كبار العلماء المسلمين ، درس السيرة العطرة ، وحفظ القرآن الكريم ، مثله مثل أقرانه من المصريين المسلمين ، وهو في سن العاشرة من العمر، ولكنه كان عبقريا ، يملك أدوات الكتابة بأسلوب مبدع ربما تفوق ملكات وأدوات العقاد وطه حسين والمازني وغيرهم ، وضع عدة كتب كان أبرزها وأجملها وأرقها وأعذبها ما كتبه عن محمد صلى الله عليه وسلم : "محمد الرسالة والرسول" و "محمد في حياته الخاصة" .

وعندما شرع المفكر العراقي الكبير عماد الدين خليل ، في إعادة اكتشاف "السيرة" وأن نجتاز دروبها وساحاتها فتمنحنا الدهشة، والإعجاب، وتفجرّ في عقولنا وأرواحنا جداول الحب.. والعشق.. واليقين.. أن تكهرب أوصالنا، بمفرداتها المتألقة، فتضعنا وجهاً لوجه قبالة الحقائق الإنسانية العارية التي لم يرن عليها صدأ، على حد رؤيته المبدعة

عندما شرع في ذلك .. اقترح أن يقرأ "السيرة" من خلال الذين يتعاملون مع مفردات السيرة من الخارج.. من خارج دائرة الإسلام.

كان خليل مقتنعا بالقاعدة التي وضعها علم الجمال التي ترى أن الإلف والاعتياد يقتلان الدهشة، ويطمسان على ألق الحقائق والتجارب والأشياء، فتفقد بمرور الوقت قدرتها على الإثارة ،وتساءل : فماذا لو حاولنا كسر الطوق، وتجاوزنا حصار الإلف والعادة وتسطحّها باتجاه العودة كرّة أخرى إلى مواقع الدهشة والإعجاب والانبهار؟

د. خليل في هذا الإطار اختار رجلين "نموذجين" لفكرته الجميلة ، وهم د. نظمي لوقا من أقباط مصر، ونصري سلهب من مسيحيي لبنان

ولنستعرض معه ما كتبه المفكر القبطي الكبير نظمي لوقا عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابيه الذين ذكرتهما في مستهل المقال :

[١]

" ما كان محمد – صلى الله عليه وسلم- كآحاد الناس في خلاله ومزاياه، وهو الذي اجتمعت له آلاء الرسل -عليهم السلام- وهِمّة البطل فكان حقاً على المنصف أن يكرم فيه المثل ويُحيّي فيه الرجل"

[٢]

" لقد تخطّف الموت فلذات أكباد الرسول - صلى الله عليه وسلم- ليكون ذلك إيذاناً بأن البشر الرسول ليس له امتياز على سائر بني آدم، فتسقط دعوى الناس في التقصير عن الاهتداء به "

[٣]

" إن هذا الرسول، حينما وقعت له تجربة الوحي أول مرة، وهو يتحنّث في غار حراء صائماً قائماً، يقلّب طرفه بين الأرض والسماء .. لم يأخذ هذه التجربة مأخذ اليقين، ولم يخرج إلى زوجه خروج الواثق بها، المتلهّف على شرفها. بل ارتعدت فرائصه من الروع، وقد ثقلت على وجدانه تلك التجربة الفذّة الخارقة .. ودخل على زوجه، وكأن به رجفة الحمى.. "

[٤]

" إن لُباب المسألة كلّها أنك كنت يا أبا القاسم أكبر من سلطانك الكبير يدهش رجل بين يديك ويرتعش فتقول: هوّن عليك، لست بملك! إنما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد بمكة.. إن مجد هذه الكلمة وحدها يرجح في نظري فتوح الغزاة كافة وأبّهة القياصرة أجمعين. أنت بأجمعك في هذه الكلمة، وما أضخمها أيها الصادق الأمين! "

[٥]

أي الناس أولى بنفي الكيد عن سيرته من أبي القاسم، الذي حوّل الملايين من عبادة الأصنام الموبقة إلى عبادة الله رب العالمين، ومن الضياع والانحلال إلى السموّ والإيمان. ولم يفد من جهاده لشخصه شيئاً مما يقتتل عليه طلاب الدنيا من زخارف الحطام".

[٦]

" في آخر خطبة له، وقد تحامل على نفسه وبرز إلى المسجد، قال : (أيها الناس، ألا من كنت جلدت له ظهراً فها ظهري فليستقد منه، ومن كنت أخذت له مالاً فهذا مالي فليأخذ منه. ألا وإن أحبّكم إليّ من أخذ مني حقاً إن كان له، أو حلّلني فلقيت ربي وأنا طيّب النفس).. ما أعظم وأروع! فما من مرة تلوت تلك الكلمات، أو تذكرتها، إلاّ سرت في جسمي قشعريرة. كأني أنظر من وهدة في الأرض إلى قمة شاهقة تنخلع الرقاب دون

ذراها. أبعد كل ما قدّمت يا أبا القاسم لقومك من الهداية والبّر والرحمة والفضل؛ إذ أخرجتهم من الظلمات إلى النور.. تراك بحاجة إلى هذه المقاصة كي تلقى ربك طيب النفس، وقد غفر لك من قبل ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ ولكن العدل عندك مبدأ. العدل عندك خلق وليس وسيلة .."

[٧]

" بماذا يقاس الإيمان، إن لم يكن مقياسه الثبات عليه في أشد الظروف حلكة وأدعاها للناس؟ وان لم يكن مقياسه الصبر في سبيله على المكاره؟ وإنها لمكاره من كل نوع لعلّ المعنوي منها أقسى من المادي .. لم يساوم هذا الرسول ولم يقبل المساومة لحظة واحدة في موضوع رسالته، على كثرة المساومات واشتداد المحن.. فحيثما تعرض الأمر لدعوته وعقيدته فلا محل لمجاملة مهما قويت بواعثها. أهذا شأن من يملك من الأمر شيئاً ؟ أهذا شأن من لا تسيطر عليه قوة قاهرة أقوى من مراده وهوى نفسه؟ لقد ضُرِب وشُتِم وأُهِين في كل مكان فلم يعنه من ذلك شيء سوى خوفه أن يكون بالله عليه غضب فإن لم يكن ربه غاضباً عليه فلا يبالي. وقريش تمنّيه بانقلاب الحال إلى ملك مؤهل وثراء مذلل فلا يفكر بشيء من ذلك طرفة عين ، ويعرض عنه بغير مبالاة. فقد ارتكست بذلك مقاييس تجعل من صاحب هذه المواقف مساوماً .. طالب مغنم .. "

(٢)

كثير من مسيحيي الشام ، كتبوا عن محمد صلى الله عليه وسلم ، كتبا منصفة تكلمت عنه برقة وعذوبة عكست روحا "مشرقة" ، وقد مسها حب وعشق لشخصيته الفريدة الكريمة ، لتلتقي مع ما قاله شوقي رحمه الله "ياسماء ما طاولتها سماء" .

ولعل البعض يذكر منهم خليل اسكندر وكتابه "دعوة نصارى العرب للإسلام" وخليل الطوال ومؤلفه "تحت راية الإسلام" ولبيب الرياشي ورائعته "نفسية الرسول العربي" ، بل إن عشرات من نصارى الشام ، مدحوا النبي وأثنوا عليه بما هو أهله ، وهذا موضوع آخر لعلنا نتطرق إليه لاحقا .

واليوم نستعرض بعض ما كتبه المفكر المسيحي اللبناني نصري سلهب ، والذي وهب حياته لتحقيق التعايش السلمي بين المسلمين والمسيحيين ، وله دراسات حصيفة وبالغة العمق ، فيما يتعلق بعروبة مسيحيي الشرق ، وأثبت أن عروبة مسيحيي المنطقة سبقت الإسلام بمئات السنين ، وانتقد نزعة الكثير من المسيحيين الذين يرفضون القول انهم عرب، فيلجأون الى القوميات الاخرى من قبطية واشورية ومارونية... وكأن العروبة ترتبط بدين ما. ولقد اختاره كما أشرت في مقال أمس د. عماد الدين خليل كنموذج لمراجعة السيرة من خارج الدائرة الإسلامية ، وقد أحسن خليل الاختيار وأصاب الهدف واختار من حدائقه الجميلة باقة ورد نعرض بعضها في ختام هذا المقال .

ولـ نصري سلهب كتابان مهمان صدرا عام ١٩٧٠ هما " لقاء المسيحية والإسلام" و" في خطى محمد" .. ويقول في "لقاء المسيحية والإسلام " :

ان الاية التي استطيب ذكرها هي التي تنبع سماحاً اذ تقول:

"۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿٤٦﴾"[1] .

1 - سورة العنكبوت : الآية ٤٦.

ويتابع : "ذلك ما يقوله المسلمون للمسيحيين وما يؤمنون به لانه كلام الله اليهم انها لعبارات يجدر بنا جميعاً، مسيحيين ومسلمين، ان نرددها كل يوم، فهي حجارة الاساس في بناءٍ نريده ان يتعالى حتى السماء، لانه البناء الذي فيه نلتقي والذي فيه نلقى الله : فحيث تكون المحبة يكون الله، والواقع ان القرآن يذكر صراحة ان الكتب المنزلة واحدة، وان اصلها عند الله، وهذا الاصل يدعى حينا (أم الكتاب) وحينا آخر (اللوح المحفوظ) او (الإمام المبين)..."

ويضيف :".. ان محمداً صلى الله عليه وسلم كان امياً لا يقرأ ولا يكتب. فاذا بهذا الامي يهدي الانسانية ابلغ اثر مكتوب حلمت به الانسانية منذ كانت الانسانية ذاك كان القرآن الكريم، الكتاب الذي انزله الله على رسوله هدى للمتقين.."

ويشير إلى أن ".. الاسلام ليس بحاجة الى قلمنا، مهما بلغ قلمنا من البلاغة. ولكن قلمنا بحاجة الى الاسلام، الى ما ينطوي عليه من ثروة روحية واخلاقية، الى قرآنه الرائع الذي بوسعنا ان نتعلم منه الكثير"

ونعرض ايضا من كتابه "في خطى محمد " هذه المختارات التي كتبها عن محمد صلوات ربي وسلامه عليه :

(١)

" في مكة .. أبصر النور طفل لم يمر ببال أمه، ساعة ولادته، أنه سيكون أحد أعظم الرجال في العالم، بل في التاريخ، ولربما أعظمهم إطلاقاً".

(٢)

" غدا اسم محمد - صلى الله عليه وسلم - أشهر الأسماء طُرًّا، وأكثرها تردداً على الشفاه وفي أعماق القلوب. وحسبه شهرة وتردداً أن ملايين المؤمنين في العالم يؤدون، كل يوم أكثر من مرة، شهادة مقرونة باسم الله وباسمه ".

(٣)

من ينعم التفكير في سيرة هذا الرجل - صلى الله عليه وسلم- يرَ نفسه منساقاً إلى الإقرار بأن ما حققه وقام به يكاد يكون من دنيا غير التي يعرفها البشر"

(٤)

" هنا عظمة محمد - صلى الله عليه وسلم- -. لقد استطاع خلال تلك الحقبة القصيرة من الزمن، أن يحدث ثورة خلقية وروحية واجتماعية، لم يستطعها أحد في التاريخ بمثل تلك السرعة المذهلة"

(٥)

" لا ليس بين الرسل واحد كمحمد - صلى الله عليه وسلم -عاش رسالته عمقاً وصعداً، بعد مدى، ذوب كيان، عصف بيان، عنف إيمان"

(٦)

" لكأني بمحمد - صلى الله عليه وسلم- آلى على نفسه أن يترك للمؤمنين ثروة روحية وأخلاقية، ينفقون منها فلا تنضب ولا تشح؛ لأنها بحجم روحه، وهل أن روح النبي تنضب أو تشح؟"

(٧)

" إن محمداً - صلى الله عليه وسلم- كان أمّياً لا يقرأ ولا يكتب، فإذا بهذا الأميّ يهدي الإنسانية أبلغ أثر مكتوب حلمت به الإنسانية، منذ كانت الإنسانية، ذاك كان الكتاب الذي أنزله الله على رسوله .

(٨)

" ليس في القرآن كله ذكر لمعجزة أو لأعجوبة صنعها النبي - صلى الله عليه وسلم فحسبه أن المعجزة الكبرى كانت بوساطته. حسبه أن الله اختاره من دون لبشر لينزل عليهم تلك الثروة التي لم يروِ التاريخ أن ثروة بحجمها جاءت على لسان رجل واحد. حسبه أن يكون قد نثر تلك الثروة بحرفيتها على الناس، فأفادوا منها جميعهم. وستظل مدى الدهر ينبوعاً يردُه العِطاش إلى الحقيقة والجِياع إلى ملكوت الله "

(٩)

" إن أولى الآيات البيّنات كانت تلك الدعوة الرائعة إلى المعرفة، إلى العلم عبر القراءة.. اقرأ .. وقول الله هذا لم يكن لمحمد - صلى الله عليه وسلم - فحسب، بل لجميع الناس، ليوضح منذ الخطوة الأولى، بل منذ الكلمة الأولى، أن الإسلام جاء يمحو الجهل وينشر العلم والمعرفة "(١٦).

(١٠)

" ذلك العظيم الذي كان يحاول تغيير التاريخ، ويعدّ شعباً لفتح الدنيا من أجل الله ذلك الأمي اليتيم الفقير الذي خاطب الأباطرة والملوك والأمراء من ندّ إلى ندّ، بل كمن له عليهم سلطان.. ذلك الملهم الذي كان همّه أن يعيد الصلة بين الأرض والسماء. ذلك الرجل

وجد الوقت الكافي ليلقي على الناس دروساً في آداب المجتمع، وفي أصول المجالسة وكيفية إلقاء السلام! ".

(١١)

" هذا الرجل الذي ما عرف الهدوء ولا الراحة ولا الاستقرار، استطاع، وسط ذلك الخضم الهائج، أن يرسي قواعد دولة، وأن يشرّع قوانين، ويسن أنظمة، ويجود بالتفاسير والاجتهادات، ولم ينسَ أنه أب وجدٌّ لأولاد وأحفاد فلم يحرمهم عطفه وحنانه. فكان بشخصيّته الفذّة، الغنيّة بالقيم والمعطيات والمؤهّلات، المتعددة الأبعاد والجوانب الفريدة بما أسبغ الله عليها من نعم وصفات، وبما حباها من إمكانات، كان بذلك كله عالماً قائماً بنفسه " .

(١٢)

" لم يكن النبي – صلى الله عليه وسلم- رسولاً وحسب، يهدي الناس إلى الإيمان، إنما كان زعيماً وقائد شعب، فعزم على أن يجعل من ذلك الشعب خير أمة أخرجت للناس وكان له ما أراد ".

وصلى الله على محمد وآله وصحبه

(٣)

من المؤسف حقا أن لا يعرف الرأي العام المصري أن داخل الحالة القبطية والكنيسة على وجه الخصوص .قيادات دينية وعلمانية حصيفة وواعية، لا يشغلها "الصراع" من أجل الكرسي البابوي، أو مشاغبة المخالفين من الأقباط خارج الكنيسة أو داخلها، أو البحث الدءوب عن فرقعة "البمب الإعلامي" لشاغلة الرأي العام القبطي طمعا في "زعامة" زائفة ولو على حساب الوطن وسلامته وأمنه الداخلي.

من المؤسف حقا أن لا يعرف الرأي العام المصري أن داخل الكنيسة عقلاء من أهل الرشادة والاعتدال، يعملون في صمت وفي هدوء من أجل تأصيل مفهوم المواطنة الحقيقي في ضمير المصريين : مسلمين وأقباطا، لا يشغلهم الإعلام ولا شهوة الشهرة والزعامة ولا الدخول في معارك تستنزف الوقت والجهد والعمر والمال ، طلبا للوجاهة الدينية والاجتماعية.

من المؤسف حقا أن لا يعرف المصريون بمسلميهم وأقباطهم شيئا عن القمص "صليب متى ساوير" ، رغم أن الرجل واحد من قيادات المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس، ويشغل منصب "كاهن كنيسة مار جرجس" !

القمص "ساوير" مدير لمدرسة قبطية في منطقة "شبرا" ، نالت احترام وإعجاب من يعرفونه من المسلمين عن قرب ، فعلى الرغم من أن المدرسة هي في واقع الحال "قبطية" وهو ما يعصمها من أية إدانة أو نقد حال قصرت اهتماماتها على الشأن الديني القبطي فقط، إلا أن القمص فتح أبوابها لعامة المصريين : أقباطا ومسلمين، بل ويشجع التلاميذ المسلمين على حفظ القرآن الكريم وتنظيم مسابقات فيه، وتوزيع الجوائز على الفائزين! مثل : آلاء حمود ابنة العشر سنوات التي تحفظ عشرة أجزاء من القرآن ، وشقيقتها إسراء التي تبلغ من العمر ٨ سنوات وتحفظ ثلاثة أجزاء ، وشقيقهما الأصغر محمد (٦ سنوات) ويحفظ من آخر القرآن حتى سورة الإنسان.

في التقرير الذي كتبته الصحفية "أغاريد مصطفى" من القاهرة ، ونشرته صحيفة "الرأي العام" الكويتية، وأعادت نشره "العربية نت" يوم ١٠ مارس ٢٠٠٧ ، يقول مدير المدرسة القمص صليب متى ساوير" إن مدرسته الكائنة في حي شبرا ليست مسيحية أو إسلامية ، فهي لا تخص المسيحيين أو المسلمين "وإنما هي مدرسة مصرية ولكل المصريين

دون النظر إلى ديانتهم، مشيرا إلى أنه مثلما اعتنى بالدين المسيحي وتدريسه على أكمل وجه ، فقد أحضر من هم في كفاءة هدى ورشا -مدرسات الدين الإسلامي بالمدرسة لتدريس الدين الإسلامي للطلاب المسلمين الذين يمثلون ثلث طلاب المدرسة".

وقال: إن المصريين يعيشون في ظل المحبة المسيحية والتسامح الإسلامي "وهذا ما يجمعنا دائما في المناسبات الدينية المسيحية والإسلامية... فنحن نجتمع في شهر رمضان ونقوم بعمل مأدبة إفطار جماعي للعاملين بهذه المدرسة ، وذلك اهتماما منا وحرصا على مشاركة بعضنا البعض في المناسبات الدينية".

وأشار إلى أنه لا يتحدث عن الدين المسيحي إلا داخل الكنيسة فقط، "أما خارجها فنمارس حياتنا الطبيعية كمسلمين ومسيحيين في وطن مصري واحد يجمعه مصير ومستقبل واحد"، مشددا على حرصه على دخول أبناء مدرسته لمسابقات القرآن الكريم واستعدادهم الدائم لخوض مثل هذه المسابقات ، والعمل دائما على تشجيع الطلاب على حفظ القرآن "وذلك لأننا كمسيحيين نحترم كل الأديان كما يحترم الإسلام كل الأديان السماوية ، لأننا في النهاية نمثل شيئا واحدا".

هذا النموذج أهديه للمسلمين والمسيحيين على السواء، وفي تقديري أن هناك العشرات مثله من الجانبين، يعملون بعيدا عن دائرة الأضواء، لأنهم لا يشغلهم الحرص على الوجود وسط "الصخب الإعلامي" الطائفي ، مثل أسماء وشخصيات باتت "نجوما فضائية" من الجانبين ومعروفة بالإسم، وإنما يشغلهم تأصيل روح المحبة والتسامح.والوعي الحقيقي . لا المزيف ولا المتاجر ب"حقوق" الإقليات . بمعنى ومفهوم المواطنة.

وفي هذا السياق تفضل الأستاذ مجدي خليل . مشكورا . بإرسال نص المذكرة التي وقع عليها أكثر من مائة مصري ، والتي تولى مركز القاهرة لحقوق الإنسان . الذي يرأسه بهي

الدين حسن . مهمة جمع التوقيعات عليها، وتكبد مشقة إرسالها إلى رئاسة الجمهورية ويطالبون فيها الرئيس مبارك باتخاذ "قرار سيادي" بإلغاء المادة الثانية من الدستور!

ولا أدري ما إذا كان خليل قد تعمد أن يرسل لي - على إيميلي الخاص - نص المذكرة متزامنة مع ما كتبته يوم ١١ مارس ٢٠٠٧ في زاويتي اليومية بـ"المصريون" بشأن واحد من القيادات الدينية القبطية التي تستحق الثناء والإشادة ، لتعاليها على "الشغب الطائفي" المثار حاليا بشأن المادة الثانية ، ونزعته إلى أن يعمل في صمت وفي هدوء وبعيدا عن الأضواء لصالح الوطن وحده ، مستنكفا أن يقاتل في هذه "الجبهة المفتعلة" بالوكالة عن الباحثين عن الشهرة والزعامة والوجاهة الاجتماعية والدينية.

ربما يكون الأستاذ مجدي خليل قد رأى في "المذكرة" ردا على مقالي، رغم أنني لم أجد فيها ما يعزز مثل هذه المقاربة التي أتوقعها من مغزى هذا التزامن بين المقال وبين تسلمي "المذكرة" على إيميلي الخاص في ذات وقت نشر المقال. ولعلي استميح القارئ أن يتفهم ظني هذا - وليس كل الظن إثم - سيما وأن رسائل أخرى وصلتني من متطرفين أقباط وجهت لي كما من الشتائم والبذاءات التي يعجز عن أن يتضمنها أكبر قاموس مفترض لكل ما هو بذئ ويعف لسان أولوا المروءة على أن يتلفظوا به ، والغريب أن هذا الغضب الطائفي البذئ كان ردا على إعجابي بتجربة القمص صليب متى، باعتبارها تجربة جميلة تبرق رسالة إلى الرأي العام المصري ،تقول إن من يتصدرون الحالة القبطية الآن من نخب دينية وعلمانية متطرفة لا يعبرون بالضرورة عن التيار الأساسي ، لا داخل الكنيسة ولا خارجها وأن "الاعتدال" هو الأصل والتطرف هو الاستثناء العارض الذي يريد استثمار اللحظة التاريخية بكل توتراتها لأغراض رخيصة، لا علاقة لها لا بـ"أشواق" الأقباط ولا بأمن وسلام البلد.

الرسائل كانت شديدة الغرابة، وتعكس "هوسا طائفيا" مدمرا ، لا يطيق حتى أن يسمع أن من بين رجال الدين الأقباط من هم في نبل ووعي وثقافة واعتدال ووسطية ووطنية القمص صليب متى ، وكأن "الاعتدال" عار يريدون التبرؤ منه ، ودفع "تهمته" أو "سبته" عنهم!

إنها حماقة غريبة وشاذة عن طيبة أهل مصر من الأقباط وتسامحهم ولين جانبهم وعذوبتهم ورقتهم . التي نعرفها نحن مع جيراننا وأصدقائنا وزملاء العمل منهم .

من جانب آخر، عندما اطلعت على أسماء الموقعين على المذكرة التي أرسلها لي الأستاذ مجدي خليل ، فوجئت بأن غالبيتها "أسماء مجهولة" لا تمثل أية سلطة اعتبارية على الرأي العام المصري، فيما كانت الأسماء المعروفة منها من "بقايا" الماركسية المأزومة نفسيا والمهزومة فكريا بعد هزيمة الاتحاد السوفيتي عسكريا في أفغانستان عام ١٩٩١ وهزيمة الأيديولوجية الماركسية باختفاء دولها في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق مما حملها على التخلي عن النضال الطبقي من أجل الفقراء والطبقات الاجتماعية المحرومة ، واللحاق بقطار العولمة في "صيغتها الأمريكية" ، وفي أكثر نسخها استغلالا للمستضعفين والبؤساء والمعوذين.. بل بلغ الأمر ببعضهم أن يقبل بالعمل في مهنة "صبي" في "مكاتب تسويق" للأجندة الأمريكية في المنطقة العربية ومصر، بعد أن ذاق طعم وحلاوة التمويل الدولاري الذي أنساه أيام البؤس وشظف العيش الماركسي!

(٤)

الصديق والزميل العزيز سامح فوزي، ليس صحفيا فقط ، وإنما باحثا متوهجا ومفكرا صاحب رؤية وفكر، وأقرب ما يكون إلى المدرسة الوطنية التي يعتبر المستشار طارق البشري والمفكر رفيق حبيب من أبرز تجليتها في صيغتها الإبداعية.

سامح أزعجه كثيرا ما يردده البعض بأنه "مرشح الأقباط" في انتخابات نقابة الصحفيين التي جرت في نوفمبر عام ٢٠٠٧.. لم يكن قلقه مدفوعا بالخوف من تأثيره على رأي الناخب، بقدر خوفه من أن نكون نقابة "النخبة" قد تأثرت بالاستقطاب الطائفي الذي شغل الرأي العام في السنوات الأخيرة، وهي ـ حال كان المشهد على نحو ما يقلقه تكون مصيبة كبيرة.. فإذا كان هذا هو حال حملة مشعل التنوير، فما بال عوام الناس ممن يستسلمون للعاطفة وليس للعقل في إدارة الاحتقانات الطائفية؟!

شدد الصديق العزيز سامح فوزي في حوار مع "المصريون"، على أنه مرشح "الصحفيين" وليس مرشح "الكنيسة"، وهو تصريح شديد الوعي بالمسافة بين "المهنية" و"الطائفية"، يصدر عن موقف "حداثي"، يعني أنه يحمل ـ حال انتخابه ـ أمانة التعبير عن مصالح "الناخب ـ الصحفي" أيا كان انتمائه الطائفي أو الإيديولوجي أو السياسي.

نموذج سامح فوزي في نقابة الصحفيين، وهو امتداد لتجربة جمال أسعد عبد الملاك في انتخابات عام ١٩٨٧ ، عندما أدرج اسمه في قائمة التحالف الإسلامي، وفاز من خلالها بمقعد في مجلس الشعب.

أسعد كان مرشحا وطنيا ، وليس طائفيا، طرح مشروعا يتجاوز "مطالب الطائفة"،إلى "أشواق الوطن" بكل طوائفه، ولذا ظلت تجربته حية في الحركة الوطنية المصرية، ونموذجا متجددا في أطروحات قوى الإصلاح والتنوير السياسي، فيما يتعلق بمعالجة الملف الطائفي في مصر.

سامح فوزي، اليوم يشارك إخوانه المسلمين في خدمة وطنه من خلال العمل المدني وهي التجربة التي تحتاج منا جميعا إلى تعزيزها، باعتبارها خطوة مهمة في طريق تهميش دور المؤسسات والتجمعات والأنشطة الطائفية عن العمل العام... هذا بصفة عامة، والأهم

من ذلك أنها تقدم نموذجا للنشطاء الأقباط، الذين حرموا من التدريب على تنمية المهارات السياسية، بسبب هيمنة الكنيسة على كل أدوات التعبير لرعاياها، وفرض رقابة صارمة على أدائهم خارجها، وفرض ولايتها الأبوية على الجميع حتى على مثقفين كبار يملكون قدرات ومهارات عظيمة حرمت منها "مصر ـ الدولة" نظير تعزيز مكانة القيادات الدينية داخل دائرة الفعل الزمني والروحي.

المهم أن يشارك الأقباط جميعا في ممارسة السياسة بعيدا عن الكنيسة، من خلال النقابات والأحزاب مؤسسات المجتمع المدني، لأن هذا هو الطريق الوحيد لتأصيل مفهوم المواطنة في الضمير المصري العام، وليس على الورق أو من خلال تزيين مواد الدستور به فيما نرى الواقع يئن تحت هيمنة الطائفة بشكل أو بأخر.

اعرف أن صديقي العزيز سامح لا يحتاج إلى درس مني أو من غير في هذا الشأن فهوة مفكر مرموق تربى على نهج المدرسة الوطنية المصرية، ويقدم لنا اليوم نموذجا عمليا لما يعتقده ويكتب عنه في مقالاته وأبحاثه ومن أجل ذلك أدليت بصوتي له في الانتخابات ١٧ نوفمبر عام ٢٠٠٧

(٥)

صباح يوم أمس ١٨ نوفمبر ٢٠٠٧، وصلتني هذه الرسالة على تليفوني المحمول تقول: "بصرف النظر عن نتائج الانتخابات فإنني أشكر لكم مساعدتكم الصادقة وحسكم الوطني المرهف. مع محبتي " التوقيع سامح فوزي.

الرسالة كانت تقريبا قد كتبت بعد الإعلان رسميا عن أسماء الزملاء الذين فازوا بمقاعد مجلس نقابة الصحفيين، في الانتخابات التي جرت طوال يوم أمس الأول السبت.

لقد توقعت خلو القائمة المنتخبة، من اسم الزميل والصديق العزيز سامح فوزي عندما توجهت إلى نقابة الصحفيين للإدلاء بصوتي، كان توقعي مرتكزا إلى عدد من المعطيات التي لاحظتها بنفسي، أبرزها أني وجد فوزي يقف وحيدا في مدخل السرادق الذي أقيم أمام مبنى النقابة في شارع عبد الخالق ثروت يقوم بالدعاية لنفسه ويسانده على بعد خطوات منه الزميل صموئيل سويحة، فيما خلت الأدوار الأخرى والتي كانت تجري فيها عملية التصويت، من وجود أي فريق عمل دعائي له.

لم يقابلن صحفي واحد من صحيفة "وطني" التي يعمل فيها فوزي، والمدونة في بطاقته الصحفية لساندته، فيما كانت القائمة تتسع للزميل، حال وجد من يذكر الزملاء به أمام أبواب اللجان، وهي الطريقة التي اعتمدها كل المرشحين بمن فيهم من لهم خبرة كبيرة في العمل النقابي والانتخابات النقابية!.

كان كثير من الزملاء، عند لقاءهم بي يسألونني عمن يمكن إضافته إلى القائمة واكتشفت أن الغالبية جاءت وفي نيتها تزكية عدد محدد ومعروف لا يتجاوز السبعة أو الثمانية، فيما ترك الباقي للتشاور مع من يصادفهم ممن يثق في رأيهم ومروءتهم، وهي "المساحة الخالية" التي حسمت جزءا من النتائج لعدد من المرشحين لم يكونوا على البال.

كان هناك تقصير حقيقي في الدعاية لسامح، وهذا التقصير اكتشفته بنفسي، حين لاحظت أن كثيرا من الزملاء لم يكن منتبها له، ثم أدرج اسمه في قائمته بحماس حين ذكرته به.

بالتأكيد هذا ليس مبررا لما حدث، هناك أسباب أخرى تتعلق بالحسابات الخاصة بالتيارات السياسية التي شاركت في الانتخابات، فقد أشيع ـ قبل الانتخابات بأسابيع أن سامح من بين قائمة مرشحي اليسار والإخوان، ثم تردد عشية الاقتراع بأنه مدرج على

القائمة الحكومية، ووصلتني قائمة قيل أن أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام أعدها بنفسه والزم بها صحفيو مؤسسته كان من بينها سامح فوزي.

وأعتقد أنه كان ضحية الاثنين، فلم يدرجه الحكوميون على قائمتهم، ولم يهتم به اليساريون ولا الإخوان كذلك.. بالتأكيد لأسباب "سياسية" وليست "طائفية"، فكما كان الحضور الإخواني مقلقا للنظام في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥، ما حمل الوطني على اعتماد الأسماء التي لها وزن اجتماعي ومالي في دوائرهم لمواجهة الثقل الجماهير والإيديولوجي للإخوان، والتي خلت تقريبا من الأقباط، فإن وجود مكرم محمد احمد على رأس المرشحين لمنصب النقيب في انتخابات ١٧ نوفمبر الجاري، حمل اليسار والإخوان على اعتماد مبدأ "المغالبة" لا "المواطنة" بالبحث عن "ابن الكار" للتكتل ضد مكرم ، فيما كانت الجمعية العمومية التي اختارت الأخير، تبحث أيضا عن الأسماء "المشاغبة" القادرة على مشاغبة النقيب المعروف بحدته وعنفه، لإحداث "التوازن" داخل النقابة، وبين الفريقين لم يجد سامح فوزي مكانا بينهما، فطبيعته الهادئة لم تكن مناسبة لطبيعة ما كان متوقعا من نتائج، وضعت الجميع أمام خيارات أحلاها أمر من العلقم

حكم محكمة القضاء الإداري الخاصة

بدعوى البابا شنودة ضد الرئيس الراحل أنور السادات

مجلس الدولة
محكمة القضاء الإداري

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

بالجلسة المنعقدة علناً في يوم الثلاثاء الموافق ١٢ / ٤ / ١٩٨٣.

برئاسة السيد الأستاذ المستشار محمد جلال الدين عبد الحميد نائب رئيس المجلس وعضوية السيدين الأستاذين ،عبد اللطيف أحمد أبو الخير وكيل المجلس المستشارين.

وحضور السيد الأستاذ المستشار جودة عبد المقصود فرحات مفوض الدولة

والسيد / عبد العزيز السيد عامر أمين السر

أصدرت الحكم الآتي :

في الدعوى رقم ٩٣٤ لسنة ٣٦ قضائية

المقامة من :

السيد / الأنبا شنودة الثالث

ضد :

كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء

الوقائع :

أقيمت هذه الدعوى بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٢ / ١ / ١٩٨٢ طلب المدعي فيها الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ الصادر بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٨١ بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيينه بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة

أساقفة . وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار مع إلزام المدعي عليهما بالمصروفات والأتعاب .

وقال المدعي شرحاً لدعواه إنه علم بالقرار المطعون فيه بتاريخ ١ / ١١ / ١٩٨١ وتظلم منه في ٢٨ /١٢/ ١٩٨١/ وإن هذا القرار معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص ومخالف للعادات – والتقاليد المرعية منذ قيام المسيحية بمصر ودخول الإسلام إليها ،فالقرار الجمهوري رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بتعيين البابا والبطريرك كان خاصاً باعتماد إجراءات تمت طبقاً للائحة انتخاب البطريرك الصادر بها قرار رئيس الجمهورية في ١٢/١١/١٩٥٧ المنشورة بالوقائع المصرية العدد ٨٥ مكرراً ١١ بتاريخ ٣ /١١ /١٩٥٧ وقد تم انتخاب خمسة من الأساقفة والرهبان بمعرفة لجنة مشكلة من ثمان من المطارنة والأساقفة وثمان من أعضاء المجلس الملي العام الحاليين والسابقين برئاسة قائمقام البطريرك وتم انتخاب ثلاثة منهم بواسطة الناخبين المقيدين بجدول خاص ثم أجريت القرعة الهيكلية فأسفرت عن انتخاب المدعي بابا للإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وجرى العمل على أن يصدر قرار جمهوري باعتماد هذه الإجراءات فصدر القرار رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ المشار إليه ومن ذلك يتضح أن كافة الإجراءات تمت صحيحة ومطابقة للقانون وهناك نظرية بديهية هي أن القرار الإداري يتحصن بمضي ستين يوماً ولا يجوز المساس به بعد انقضاء هذه المدة ومنذ صدور القرار المطعون فيه كانت قد انقضت على قرار تعيين – البطريرك مدة تقارب أحد عشر سنة قام فيها المدعي بمسئوليات منصبه داخل مصر وخارجها ومثل مصر في أوروبا وأمريكا وأفريقيا أحسن تمثيل ولذلك كان القرار المطعون فيه مخالفاً لأبسط قاعدة في القانون الإداري ورئيس الجمهورية لم يفصح في قراره المطعون فيه عن سبب القرار ولكن أفصح عنه في خطبه وأحاديثه وكل ما قيل لا ظل له من الحقيقة وإنما كان رئيس

الجمهورية الراحل ضحية بعض المتسلقين من المسيحيين وغيرهم ممن لا ضمير لهم وكشفت الحوادث الأخيرة عدم وجود صلة للمدعي أو أحد من الأقباط بما سمي الفتنة الطائفية بل كان الأقباط ضحية اعتداءات – جسيمة وخطيرة كان آخرها بالزاوية الحمراء وغيرها ولم يقم المدعي أو أحد من الأقباط بأي عمل وذلك حفاظاً على مصر وعلى وحدتها بل كان المدعي يعمل دائماً وبكل جهده للحفاظ على الوحدة الوطنية لصالح مصر قبل كل شيء وأضاف المدعي أنه يطلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه بصفة مستعجلة لما يترتب عليه من نتائج يتعذر تداركها إذ مس القرار حرية المدعي في مباشرة مهام منصبه بل وصل الأمر بالجهة الإدارية إلى تحديد إقامته بدير بوادي النطرون ويمنع الاتصال به.

وقدم المدعي تأييداً لدعواه ثلاثة حوافظ مستندات بجلسة ٢٦ /١/١٩٨٢ وحافظة مستندات رابعة بجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٣ تضمنت صورة تظلم المدعي إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ ومضبطة مجلس الشعب الجلسة ٧٧ بدور الانعقاد العادي الأول يوم ١٩٨٠/٤/٣٠ وثابت بها أن اللجنة المشكلة للنظر في تعديل الدستور انتهت بعد دراستها للاقتراحات المقدمة لتعديل المادة ٢ من الدستور أنه لا توجد ثمة شبهة في أن حق تولي الوظائف والمناصب العامة وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية تعد من الحقوق العامة للمصريين التي يتمتعون بها في ظل الدستور وطبقاً لأحكام القانون دون أي تمييز أو تفرقة بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة وطالبت الطوائف الدينية تعديل المادة ٢ من الدستور وإحداها موقعة من المدعي وصورة مضبطة مجلس الشعب في ١٩٧٢/١١/٢٨ المحتوية على تقرير لجنة تقصى الحقائق عن الحوادث الطائفية بالخانكة وقد جاء به أن الناس تناقلت أخبار تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة في ١٩٧٢/٣/١٥ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية وقد صيغ على نحو

يوحي بصحته كتقرير رسمي وتضمن أقوالاً نسبت إلى البطريرك في هذا الاجتماع و رغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع فقد تناوله بعض محامي المدعي عن الحوادث التي اضطرت المجمع المقدس لاستصدر قرار ١٩٨٠/٣/٢٦ وصورة مذكرة الكنيسة القبطية التي قدمها المجمع المقدس بخصوص حد الردة وجاء بها ما يلي (إننا أمام ضمائرنا لن نستطيع أن نقبل مشروع هذا القانون – يقصد قانون الردة – ولن نخضع له إذا نفذ ويحكم ضمائرنا سنسعى وراء كل مسيحي ترك مسيحيته لكي نرده إليها مهما حكمت مواد هذا القانون بالقتل على التحريض ونحن مستعدون أن ندخل في عصر استشهاد جديد من أجل ديننا والثبات فيه ولن يلومنا أحد لأن هذا هو عملنا كرعاة وآباء بل تلومنا ضمائرنا إن تركنا إنساناً يرتد عن مسيحيته دون أن نحاول إرجاعه) وصورة قرار المجلس الملي العام بجلسته ١٩٧٥/٢/٧ بضرورة تمثيل الأقباط باللجنة المركزية وتشكيلات الاتحاد الاشتراكي.

وقدم المدعي حافظة مستندات رابعة بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ تضمنت مذكرة بدفاعه جاء بها أن الدعوى مقبولة شكلاً لأنه علم بالقرار المطعون فيه يوم ١٩٨١/١١/١ وتظلم منه إلى محكمة القيم في ذات التاريخ كما تظلم منه إلى رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ وبذلك تكون الدعوى رفعت في الميعاد وفضلاً عن ذلك فإن الميعاد ممتد بالنسبة للمدعي لأنه معتقل في دير أنبا بيشوي وجاء بها عن موضوع الدعوى أن المدعي كان ضحية لتقارير لا أساس لها من الصحة وإنه تحمل فوق طاقة البشر ولم يفكر يوماً في أن يهاجم الحكومة لتقصيرها الشديد في تحقيق حوادث الاعتداء على الكنائس والمسيحيين ولم يفكر يوماً في الرد على الرئيس الراحل رغم هجومه الشديد عليه واتهامه بأمور لا أساس لها من الصحة وأن القرار المطعون فيه معدوم ومشوب بعيب عدم الاختصاص وبعيب الانحراف، فالثابت من الخط الهمايوني أن البطريرك يعين مدى حياته ولا يجوز عزله

أو تعيين غيره ما دام على قيد الحياة وأن عزل المدعي معقود للمجمع المقدس الذي له أن ينحيه لأسباب صحية أو غيرها وأن الرئيس السابق لم يلحظ أن المدعي بطريركا للأقباط ليس في مصر وحدها بل في الحبشة والسودان وأوروبا وأمريكا واستراليا ولبنان والعراق وغيرها وعدد الأقباط في الخارج أضعاف عددهم في مصر والقرار المطعون فيه لم يبتغ الصالح العام بل هدف إلى الانتقام من المدعي، فالرئيس السابق في سنة ١٩٨٠ جعل من مخاصمته للمدعي أمراً شخصياً فهو الذي خلق الفتنة وشجع الجماعات الإسلامية على الاعتداء على المسيحيين وأملاكهم وكنائسهم رغم أن الكنيسة حذرته من ذلك ودأب الرئيس السابق على اتهام المدعي بالعمل بالسياسة وهذا غير صحيح لأن معنى الاشتغال بالسياسة هو أن ينضم الشخص إلى أحد الأحزاب السياسية، والمدعي لم ينتم لحزب معين ومواقفه الوطنية في مساندة الدولة معروفة للكافة وإن المدعي العام الاشتراكي أستند إلى تقريرين للمباحث العامة لا يمكن الأخذ بها لأنهما اصطنعا لأرضاء الرئيس السابق وهناك حقيقتان تكذبان ما جاء بهذين التقريرين ، الحقيقة الأولى عن المنشور الذي نسب إلى المدعي سنة ١٩٧٢ وتكلم عنه رجال المباحث سنة١٩٨١ مع إنه ثبت كذبه في تقرير لجنة تقصى الحقائق عن حادث الخانكة، والحقيقة الثانية عن تكتل الطوائف المسيحية لإصدار قانون موحد للأحوال الشخصية، فالدولة هي التي طلبت من المدعي تشكيل لجنة لإعداد هذا القانون وتم تقديمه إلى الرئيس وإلى وزارة العدل التي شكلت لجنة لمراجعته وقامت هذه اللجنة بعملها وعرض المشروع على المدعي ورؤساء الطوائف الذين وافقوا عليه وجاء بالمذكرة أيضا أن الرئيس السابق كان على علاقة طيبة بالمدعي حتى آخر سنة ١٩٧٩ وعندما تصاعدت الحوادث ضد الأقباط بشكل مثير اجتمع المجلس المقدس في ١٩٨٠/٣/٢٦ وفيه تكتل المطارنة والأساقفة واستصدروا قراراً بعدم إقامة مراسيم

واستقبالات في العيد وهو أمر خاص بالكنيسة، ومنذ ١٩٨٠/٥/١٤ بعد خطبة الرئيس بدأت حملة مسعورة ضد المدعي بمذكرة أخرى بدفاعه بجلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ أشار فيها إلى أن المحكمة قضت برفض الدفع بعدم الاختصاص بنظر الطعون الموجهة إلى القرارات التي أصدرها الرئيس الراحل في ١٩٨١/٩/٢ استناد إلى المادة ٧٤ من الدستور وبرفض الدفع بوقف الدعوى وأحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا لتحديد المحكمة المختصة بنظر لدعوى وبأنه لم يكن من حق الرئيس أن يلجأ إلى المادة ٧٤ من الدستور لإصدار القرارات الصادرة في ١٩٨٢/٩/٢.

وردت إدارة قضايا الحكومة على الدعوى بإيداع حافظة مستندات بجلسة ٨٢/٣/٢٣ تضمنت الحكم الصادر من محكمة القيم بجلسة ١٩٨٢/١/٢ في الدعوى رقم ٢٣ لسنة ١ ق برفض تظلم المدعي.

وبجلسة ١٩٨٢/٦/١ قضت هذه المحكمة بإثبات ترك المدعي للخصومة في طلب وقف التنفيذ وأحيلت الدعوى بعدئذ إلى هيئة مفوضي الدولة التي قدمت تقريراً برأيها في طلب الإلغاء انتهت فيه للأسباب التي ارتأتها إلى إلغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من آثار.

وحدد لنظر الدعوى بطلب إلغاء القرار المطعون فيه جلسة ١٩٨٢/٢/١٤ وتداول نظرها بعد ذلك في الجلسات على النحو المبين في المحاضر.

وبجلسة ١٩٨٣/١/٢٥ قدم المدعي حافظة مستندات تضم تقرير مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع والذي انتهى إلى عدم قبول الدعوى وصورة من تقرير التظلم إلى محكمة القيم يوم ١٩٨١/١٠/٣١ كما قدم المدعي مذكرة تكميلية بدفاعه رد فيها على الدفع بوقف الدعوى لحين الفصل في طلب تنازع

الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ق بان تقريرا لمستشار مفوض الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا المقدم في الطلب المشار إليه انتهى إلى عدم قبوله وبأن المحكمة سبق أن ردت على هذا الدفع في الحكم الصادر بجلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ في الدعوى رقم ١٠ لسنة ٣٦ق وتضمنت المذكرة ردا على الدفع بعدم الاختصاص لأن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وبأن المحكمة استقرت في قضايا مماثلة على أن هذا القرار قرار إداري وردا على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة القيم بجلسة ١٩٨٣/١/٣ بان الذي نظرته محكمة القيم تظلما وليس دعوى، وردا على طلب الحكومة إعادة الدعوى لهيئة مفوضي الدولة لإعادة تحضيرها بان هذا الطلب حلقة من حلقات تعطيل الفصل في الدعوى، وعن الموضوع جاء بالمذكرة أن الحكومة تقدم تقارير المباحث العامة وكلها أقوال مرسلة وغير صحيحة ولا دليل عليها.

وبجلسة ١٩٨٣/١/٢٥ أيضا قدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بدفاعها بدأتها بطلب وقف الدعوى على أن يتم الفصل في الدعوى تنازع الاختصاص رقم ٣ لسنة ٤ عليا عملا بحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وأسست الإدارة هذا الطلب على أن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه أمام محكمة القيم ثم أقام الدعوى الماثلة أمام محكمة القضاء الإداري وهذا الأمر يشكل تنازعا في الاختصاص بين هاتين المحكمتين، ثم دفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأن القرار المطعون فيه ليس قرارا إداريا وإنما هو عمل من أعمال السيادة لأنه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة وليس بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية واستشهدت ببعض آراء الفقه الدستوري والفقه الإداري، وأضافت المذكرة أنه مما يؤكد عدم اختصاص المحكمة أن محكمة القيم أصبحت هي المختصة وحدها دون غيرها بنظر

التظلمات من الإجراءات التي اتخذها رئيس الجمهورية استناد إلى المادة ٧٤ من الدستور ومن بينها القرار المطعون فيه وذلك عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وأن قرار تعيين البطريرك حسبما أقر المدعي في صحيفة الدعوى ليس قرارا إداريا لأنه لا يعبر عن إرادة جهة الإدارة بل هو من أعمال التوثيق صدر اعتمادا لإجراءات انتخاب البطريرك طبقا لأحكام القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٧/١١/٢ فهو عمل مادي يكشف عن مركز قانوني نشأ من الانتخاب وإلغاءه يعتبر عملا ماديا كذلك ودفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى كذلك بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد فالقرار المطعون فيه نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٨١/٩/٣ وميعاد الطعن يبدأ من هذا التاريخ وينتهي في ١٩٨١/١١/٢ طبقا للمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمدعي رفع الدعوى الماثلة في ١٩٨٢/١/١٢ والتظلم الذي قدمه لرئيس الجمهورية في ١٩٨١/١٢/٢٨ لا يقطع الميعاد الذي انتهى في ١٩٨١/١١/٢ أما التظلم الذي قدمه إلى محكمة القيم في ١٩٨١/١١/١ فهو لا يقطع الميعاد أيضا لأن هذا الأثر مقصور على التظلم الذي يقدم إلى الجهة الإدارية مصدره القرار والهيئات الرئاسية عملا بنص المادة ٢٤ المشار إليها، ثم دفعت إدارة قضايا الحكومة الدعوى بعدم جواز نظرها لأن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه صدر في ظروف استثنائية لا تقاس فيها تصرفات الإدارة بالمعايير العادية لمبدأ المشروعية وإنما يحكم على مشروعيتها على أساس توافر ضوابط نظرية الضرورة والقرار المطعون فيه قد توافرت فيه هذه الضوابط بقيام حالة واقعية تدعو إلى التدخل أعلنها رئيس الجمهورية في بيانه إلى الشعب في ١٩٨١/٩/٥ وهي حدوث فتنة طائفية وقد ابتغى به رئيس الجمهورية تحقيق الصالح العام ووافق الشعب على القرار في الاستفتاء أما عن دور المدعي في إحداث الفتنة الطائفية فقد وردت تفصيلا في مذكرة مباحث أمن

الدولة بجلسة ٤/١/١٩٨٣ وأبدت إدارة قضايا الحكومة أن المحاور العامة التي ارتكزت عليها سياسة المدعي توجز في عدد من النقاط أبرزها محاولة فرض استقلال الكنيسة عن الدولة ومؤسساتها الدستورية والسعي نحو إضفاء الصفة السياسية على منصب البطريرك ومحاولة تحدي القوانين القائمة في مجال بناء الكنائس وإقامة الكليات الإكليرية وتوسيع الأديرة واستثمار الخلافات الفردية والحوادث العادية لتصوير الموقف على أنه صراع طائفي والمطالبة ببعض المطالب الطائفية وإعلان الصوم للضغط على المسئولين واستغلال قنوات الاتصال بين الكنيسة وتجمعات الأقباط في الخارج كقوة ضاغطة على الرأي العام العالمي لتحقيق المطالب المذكورة وانتهاج أساليب الإثارة فيما أصدره من أوامر للكهنة من تأدية الصلاة بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة وافتراش الأرض بأجسادهم عند التعرض لهم وقرر إرسال خطابات للمسئولين في الدولة لتمثيل الأقباط في الاتحاد الاشتراكي بنسبة عددية كبيرة ونشر الشائعات عن رفض رئيس الجمهورية مقابلة المدعي وعقد اجتماعات أسفرت عن رفض قانون الردة وإعلان الصوم الإنقطاعي تعبيرا عن هذا الرفض والتشكيك في حيدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق في وقت معاصر لمباحثات كامب ديفيد كوسيلة للضغط على المسئولين للانصياع للمطالب الطائفية ومنها تطبيق الشريعة الإسلامية وكوسيلة للضغط أيضا رفض المدعي الاحتفال بذكرى تقلده الكرسي البابوي يوم ١٤/١١/١٩٧٩ واعتكافه بدير الأنبا بيشوي وفي ١٨/٣/١٩٨٠ افتعل حادث اعتداء على بعض الطلبة المسيحيين في المدينة الجامعية بالإسكندرية لتعبئة مشاعر المسيحيين ضد المسلمين ودعا المجمع المقدس إلى الاجتماع وأصدر قرارا بعدم الاحتفال بعيد القيامة ورفض تهاني المسئولين وذلك في وقت معاصر لزيارة – رئيس الجمهورية لأمريكا وإيعاز تجمعات الأقباط هناك باتخاذ مواقف معادية له ورفض المشاركة في

استقبال رئيس الجمهورية وامتنع عن حضور الاجتماعات العامة التي دعي إليها بصفته الدينية وسرب الشائعات عن تكاثر أعمال التعدي على المسيحيين في مصر للتشكيك في استقرار البلاد وإثارة الرأي العام العالمي لتشويه سمعة مصر في الخارج وحرض أبناء الطائفة على تخزين الأسلحة والاستعداد لمواجهة عزم المسلمين مهاجمتهم وكان هذا من أبرز أسباب حادث الزاوية الحمراء في يونيه ١٩٨١ والذي راح المدعى يبث الشائعات بان الحكومة هي التي دبرت هذا الحادث للقضاء على شوكة المسيحيين وهذا الذي صدر عن المدعي يعد خروجا منه على مقتضيات منصبه وعلى واجباته الأساسية ويعتبر إثارة للفتنة الطائفية لم يكن أمام رئيس الجمهورية لتجنب البلاد ويلات الفتنة سوى إصدار القرار المطعون فيه وانتقلت مذكرة إدارة قضايا الحكومة على الرد على بعض ما أثاره تقرير هيئة مفوضي الدولة قائلة أن رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك هو الذي يصدر قرار تعيين البطريرك ومن المسلم به أن من يملك إصدار القرار يملك إلغاءه ولذا فان رئيس الجمهورية لم يغتصب سلطة أحد ولرئيس الجمهورية أيضا طبقا للائحة المشار إليها تعيين قائمقام البطريرك ولذلك فان القرار المطعون فيه في شقه الثاني الخاص بتشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية والذي اقره المجمع المقدس في بيانه المؤرخ – ١٢/٩/١٩٨١ صحيح قانوناً وأن تقرير لجنة تقصي الحقائق يؤكد ما جاء بتقرير مباحث أمن الدولة فقد أجرى التحقيق فيما اسماه المدعي حرق المسلمين لكنيسة الخانكة وتناول رئيس – الجمهورية هذه الواقعة في خطاب أمام مجلس الشعب في ١٤/٥/١٩٨٠ وكشف فيه ما نسب إلى المدعي من وقائع محددة في تواريخ محددة مؤيدة بمستندات بعضها صادر من المدعي شخصياً مثل المقالات والأخبار التي تنشرها مجلة الكرازة والرسالة التي وجهتها البطريركية بالإسكندرية إلى طلبة الجامعة

المسيحيين بها وغيرها وما ورد في حافظة المستندات الثانية وجاء بالمذكرة - أيضا أنه إذا كان المدعي يقول إن قرار تعيين المدعي الصادر سنة ١٩٧١ قد تحصن بمضي ما يقرب من ١١ سنة فهو مردود بما أبداه المدعي من أن قرار تعيينه ليس إلا عملا ماديا كاشفا لمركزه القانوني المستمد من عملية الانتخاب وإجراء القرعة ومن المعلوم أن العمل المادي لا يكتسب حصانة ويجوز سحبه أو إلغاءه في أي وقت ودون تقيد بميعاد معين والبطريرك لا يحتفظ بمنصبه مدى الحياة كما يقول المدعي فالمادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك تنص على أنه إذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأي سبب آخر ولا يوجد في اللائحة المذكورة ما يفيد صراحة أو ضمنا أن المجمع المقدس هو الذي يختص وحده بتنحية البطريرك وعلى كل فان المجمع المقدس قد أقر القرار المطعون فيه وذلك في بيانه المعلن في ١٩٨١/٩/٢٣ (المنشور رقم ٧ من حافظة المستندات الثالثة) والإجازة اللاحقة كالتصريح السابق تزيل هذا العيب.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة كذلك ثلاث حوافظ مستندات في ٤و٢٥ / ١ / ١٩٨٣ وفي ١٩٨٣/٢/٢٢ تضمنت مذكرتين لأجهزة الأمن عن مخطط المدعي لإذكاء الفتنة الطائفية وتجاوزات المسيحيين تنفيذا لهذا المخطط وبعض أعداد من مجلة الكرازة التي يصدرها المدعي وبيان صادر عن المهاجرين المسيحيين بالولايات المتحدة لتشويه سمعة مصر وبيان المجمع المقدس الصادر في ٢٢ / ٩ / ١٩٨١ بتأييد القرار المطعون فيه ومحاضرة للمدعي عن التثليث والتوحيد هاجم فيها رجال الدين الإسلامي والمستندين الذين أودعهما رئيس الجمهورية مكتب مجلس الشعب تأييدا لخطابه المؤرخ ١٤ / ٥ / ١٩٨٠ وهما بيان من البطريركية وقرار المجمع المقدس بجلسة ١٩٨٠/٣/٢٦ والتعميميين السريين الموزعين

على أعضاء المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي والنواب الأقباط الموضعين مكتب مجلس الشعب ومستندات أخرى.

وبتاريخ ٢٢ /٣ / ١٩٨٣ تقدم المدعي بحافظة مستندات سادسة كما قدم المدعي مذكرتين أخيرتين بدفاعه بتاريخ ٧ /٣ /١٩٨٣ جاء بهما أن البطريرك لا يتولى سلطاته إلا بعد الخطوات الآتية :

١ـ بمجرد خلو الكرسي البابوي بوفاة شاغله يجري اختيار المرشحين بمعرفة لجنة تؤلف خصيصا من بعض أعضاء المجمع المقدس وكبار الشخصيات القبطية.

٢. يقوم الأقباط ممن توافر فيهم الشروط خاصة بانتخاب من يرونه من هؤلاء المرشحين .

٣. يتم إجراء قرعة هيكلية بعد صلوات خاصة بين الثلاثة الأول المنتخبين لاختيار الشخص المناسب للمنصب وهنا يصدر قرار جمهوري بنتيجة القرعة توثيقا لها.

٤ـ تنصيبه كبطريرك بواسطة أعضاء المجمع المقدس بصلوات خاصة وتلبيسه ملابس الكهنوت وتسليمه عصا الرعاية وإجلاسه كرسي مار مرقص كل ذلك بصلوات خاصة وحينئذ يصير بطريركا، فالانتخاب والتعيين لا يمثلون شيئا بالنسبة للكنيسة والمجمع المقدس هو الجهة الوحيدة التي تملك تنصيب البطريرك وعزله والأسباب التي تستدعي عزل البطريرك كنسيا هي الهرطقة في الدين والسيمونية أي بيع رتب الكهنوت بمال والجنون المطبق وما ورد بشأن خلو الكرسي البطريرك بسبب الوفاة أو أي سبب آخر فلائحة الترشيح والانتخاب لا تمس حق إخلاء الكرسي وإنما هو المجمع المقدس وأسباب إخلاء الكرسي نادرة ولذا اعتبر تعيين البطريرك دائما مدى حياته والقرار المطعون فيه لم يعتمد على هذا الحكم من اللائحة لأنه لم يحدث إعلان عن خلو الكرسي والخطاب الذي أرسله المجمع المقدس إلى الرئيس الحالي جاء به أن القرار

المطعون فيه لا يغير شيئا من الوضع الكنسي والكهنوتي للبطريرك ومن هنا فان القرار يعتبر غصبا للسلطة ومن جهة أخرى فانه حتى في حالة خلو الكرسي يجتمع المجلس المقدس لاختيار قائمقام البطريرك إلى أن يتم انتخاب بطريرك جديد وليس لرئيس الجمهورية اختيار قائمقام البطريرك والذي حدث أن القرار المطعون فيه أوجد جوا متناقضا فهو عزل البطريرك ولم يتعرض لكهنوته فظل الكرسي البابوي في حالة شلل وردت المذكرة على ما جاء بدفاع الحكومة من أن القرار صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيس الدولة رئيس السلطة التنفيذية فقالت إن التنظيم الدستوري لا يعرف سوى سلطات ثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وأضاف إليها الدستور المصري سلطة رابعة هي الصحافة وإعطاء رئيس الجمهورية بعض اختصاصات السلطة التنفيذية ليمارسها منفردا لا يغير طبيعتها فعزل موظف عام ليس عملا من أعمال السيادة حتى ولو قام به رئيس الجمهورية فالبطريرك شأنه شأن المحافظ وهو موظف عام له مركز متميز ولذا يعين ويعزل بقرار من رئيس الجمهورية وهو قرار إداري يختص القضاء الإداري بنظر الطعن فيه وموافقة الشعب على القرار في الاستفتاء لا يعني أكثر من أن القرار يحظى بتأييد من الرأي العام ولا يضفي عليه صفة أعمال السيادة أو يلغي اختصاص السلطة القضائية في مراقبة مشروعيته والقانون أجاز التظلم من القرار أمام محكمة القيم وهذا تسليم بأنه ليس من أعمال السيادة وإعطاء محكمة القيم اختصاص الفصل في التظلم من القرار أمام محكمة القيم لا يحجب اختصاص محكمة القضاء الإداري لأن التظلم خطوة قبل الطعن القضائي والقوانين بصفة عامة تعطي الاختصاص بالفصل في التظلمات الإدارية إلى لجان إدارية ذات اختصاص قضائي وأحيانا يرأسها قاض أو يدخل في تشكيلها عنصر قضائي وليس من قيد على

المشرع أن يعطي التظلم لمحكمة القيم دون أن يغير ذلك من صفته كتظلم خاصة وأن فحص التظلمات ليس هو الاختصاص الأصيل لمحكمة القيم بل يشبه السلطة الولائية للقاضي المدني الذي يصدر أوامر الحجز إلى جانب سلطته القضائية في الفصل في الدعاوى ولا وجه للقول بان الفصل في التظلم أعطى لمحكمة القيم الفصل في مشروعية القرار بحكم حائز لقوة الشيء المقضي لأن القانون أجاز إعادة التظلم بعد ستة أشهر من رفض التظلم الأول ومعنى ذلك أن محكمة القيم لا تصدر في التظلم حكما يحسم خصومة ويحوز قوة الشيء المقضي وعلى ذلك فلا يسوغ القول بان اختصاص مجلس الدولة نزع ضمنا بإعطاء الفصل في التظلم إلى محكمة القيم وجاء بالمذكرة أيضا أن الرئيس السابق اتهم المدعي بتحرير منشور باللغة الإنجليزية وإرساله للأقباط في أمريكا ليقابلوه هناك بالاحتجاج وهذا غير صحيح فالمنشور حررته جمعية الأقباط بأمريكا وهي على خلاف مع الكنيسة القبطية بمصر ووطنية البابا لا يمكن أن تكون محل نقاش وأن بيان المجمع المقدس في ١٩٨٠/٣/٢٦ صدر من أكثر من ستين مطرانا وأسقفا بعد أن توالت الاعتداءات على المسيحيين بتشجيع من الحكومة دون أن تقدم أية قضية إلى المحاكم وأما بيان المجمع الصادر في ٢٢/ ٩ /١٩٨١ فقد جاء نتيجة تهديدات الحكومة بأن الجماعات الإسلامية ستستولي على الحكم وتطيح بالجميع.

وقدمت إدارة قضايا الحكومة مذكرة بتاريخ ٨ / ٣ / ١٩٨٣ تضمنت شرحا للمستندات - المقدمة منها التي تؤكد دور المدعي في إشعال الفتنة الطائفية منها الدعوة التي وجهها المدعي إلى أعضاء المجمع المقدس لحضور اجتماع ٢٦ / ٣ / ١٩٨٠ والقرار الصادر عن هذا الاجتماع ونصه الآتي : "بعد أن درس المجمع المقدس حالة الأقباط بالتفصيل والشكاوى العديدة التي وجهت منهم في كل المحافظات بمصر ومن الطلبة في

المدن الجامعية وخارجها وما يتعرض له - الأقباط من إهانات وشتائم بالكفر وألوان من الإثارات واعتداءات على أرواحهم وكنائسهم وخطف الفتيات المسيحيات وتحويل البعض عن دينهم بطرق شتى قرر المجمع المقدس إلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد هذا العام والاكتفاء بالصلاة في الكنائس مع عدم تقبل التهاني بالعيد وذلك تعبيرا عن الآلام التي يعانيها الأقباط كما قرر أعضاء المجمع المقدس - الاعتكاف في الأديرة خلال العيد " وقام الأقباط المصريون في الولايات المتحدة بمظاهرات - أمام مقر الرئيس بواشنطن ومقر الأمم المتحدة مطالبين التدخل لحماية أقباط مصر من المذابح ونشرت صور المظاهرات بمجلة الأقباط في أمريكا ونشرت هذه المجلة أيضا العديد من المقالات التي تتهم السلطات بالتواطؤ في تنفيذ مخطط إسلامي للقضاء على المسيحيين كما نشرت مجلة الكرازة التي يصدرها المدعي العديد من المقالات التي تنطوي على تجريح الدين الإسلامي وتصوير بعض الحوادث الفردية على أنها حوادث طائفية وأشارت المذكرة إلى تقرير اللجنة العامة بمجلس الشعب في ردها على بيان رئيس الجمهورية مساء السبت ٥/ ٩/ ١٩٨١ وقد جاء به أن اللجنة تسجل أسفها عما تجمع لديها من قرائن ودلائل على أن بعض القيادات الكنسية ومنها رأس الكنيسة دأبوا على التشكيك في كل تصرف يصدر من العقلاء من القيادات الدينية والمدنية يهدف إلى تهدئة الخواطر وإطفاء نار الفتنة بل أنهم تمادوا في مسلكهم وأوغلوا بطبع منشورات وتسجيلات عن الأحداث دون تمحيص وأوغلوا بنشرها في المجالات القبطية التي تصدر داخل البلاد وخارجها وقد صور الطموح السياسي لقيادة الكنيسة أن تقيم الكنيسة من نفسها دولة داخل الدولة تستأثر بأمور المسيحيين الدنيوية وخرجوا بالكنيسة عن دورها السامي الذي حدده لها المسيح عليه السلام في قوله ردوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

وبجلسة ٢٥ / ١ / ١٩٨٣ قررت المحكمة إصدار الحكم في الدعوى بجلسة اليوم حيث صدر هذا الحكم وأودعت مسودته المشتملة على أسبابه عند النطق به.

المحكمة :

بعد الإطلاع على الأوراق وبعد المداولة.

من حيث أن المدعي يطلب الحكم بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩١ لسنة ١٩٨١ فيما تضمنه من إلغاء تعيينه بابا الإسكندرية وبطريرك للكرازة المرقسية وفيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وما يترتب على هذا القرار من آثار.

ومن حيث أن إدارة قضايا الحكومة أبدت الطلبات والمدفوع الآتية:

أولاً : وقف الدعوى عملاً بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن المحكمة الدستورية العليا .

ثانياً : عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لثلاثة أسباب هي:

(١)أن القرار المطعون فيه من أعمال السيادة .

(٢)أن القرار المذكور يعتبر عملاً مادياً وليس قراراً إدارياً.

(٣)أن القرار المطعون فيه يدخل في اختصاص محكمة القيم وحدها طبقاً للمادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب.

ثالثاً – عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني.

رابعاً – عدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها.

ومن حيث أن طلب وقف الدعوى عملا بالمادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا يقوم على أن المدعي تظلم من القرار المطعون فيه أمام المحكمة القيم التي قررت رفض التظلم بجلسة

٢ / ١ /١٩٨٢ وفي نفس الوقت أقام المدعي دعواه الماثلة بطلب إلغاء القرار المطعون فيه وهو أمر يشكل تنازعا في الاختصاص بين محكمة القيم ومحكمة القضاء الإداري مما حدا بإدارة قضايا الحكومة إلى أن تتقدم إلى المحكمة الدستورية العليا بطلب تحديد المحكمة المختصة وقيد هذا الطلب بجدول المحكمة المذكورة برقم ٣ لسنة ٤ ق تنازع وقد نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا على الأثر المترتب على تقديم الطلب المشار إليه وهو وقف الدعاوي القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .

وهذا الطلب في غير محله قانونا ذلك أن المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه تنص على أن " تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يلي :

أولا – ....

ثانيا – الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وذلك إذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتخل إحداهما عن نظرها أو تخلت كلتاهما عنها .

ثالثا – ...

"وتنص المادة ٣١ من القانون المذكور ذاته على أن (لكل ذي شأن أن يطلب المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار إليها في البند الثاني من المادة ٢٥ ويجب أن يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التي نظرته وما اتخذته كل منها في شأنه ويترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه) – والمستفاد من هذين النصين أن مناط قبول طلب وقف الدعوى طبقا لحكم المادة ٣١ سالفة الذكر أن يصدر حكمان من جهتي قضاء بالاختصاص أو بعدم

الاختصاص في موضوع واحد باعتبار ذلك مظهرا للتخلي أو عدم التخلي عن نظر الدعوى ولما كانت هذه المحكمة لم يسبق لها إصدار الحكم باختصاصها بنظر الدعوى الماثلة، يضاف إلى ذلك أن اختصاص المحكمة الدستورية العليا منوط بوجود دعاوى مقامة عن موضوع واحد أمام جهتين قضائيتين بدليل أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ المشار إليها نصت على وقف (الدعاوى القائمة) والتظلم الذي قدمه المدعي إلى محكمة القيم لا يعتبر دعوى بل يظل محتفظا بطبيعته كتظلم والقرار الصادر فيه لا يعتبر حكما يحوز حجية للشيء المقضي بل هو مجرد أمر ولائي ودليل ذلك أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب معدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ تنص على أن (تختص محكمة القيم دون غيرها بما يأتي :

أولا – الفصل في جميع الدعاوى التي يقيمها المدعي العام الاشتراكي طبقا للمادة ١٦ من هذا القانون .

ثانيا – كافة اختصاصات المحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة والتأمين على سلامة الشعب والمقررة بالقانون المذكور.

ثالثا – الفصل في الأوامر والتظلمات التي ترفع طبقا لأحكام هذا القانون.

خامسا – الفصل في التظلم من الإجراءات التي تتخذ صبقا للمادة ٧٤ من الدستور فهذا النص استخدم كلمة الدعاوى في البند أولا وكلمة التظلمات في البندين ثالثا وخامسا وليس من شك في أن المشرع قصد المغايرة بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء في حالات معينة وجهة تظلم في حالات أخرى ولما كان التظلم الذي يقدم إلى محكمة القيم طبقا للبند خامسا من المادة ٣٤ المشار إليها هو في حقيقة الأمر تظلم ولائي شأنه التظلم الذي يقدم لجهة الإدارة ذاتها قبل الطعن

القضائي خوله المشرع لمحكمة القيم بدلا من جهة الإدارة ابتغاء الحيدة والموضوعية في التظلم من قرارات معينة على جانب كبير من الأهمية فأن هذا التظلم لا ينهض بديلا عن الطعن القضائي أمام محكمة الإلغاء ولا يعتبر دعوى في مفهوم المادة ٣١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا وبالتالي فان طلب وقف الدعوى لحين الفصل في طلب التنازع رقم ٣ لسنة ٤ق دستورية يكون غير قائم على سند صحيح من القانون خليقا بالرفض.

ومن حيث أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى يقوم على ثلاثة أوجه هي أن : -

القرار المطعون فيه من أعمال السيادة وأن القرار ليس إداريا بل هو عمل مادي وأن الطعن في القرار يدخل في اختصاص محكمة القيم وحدها.

ومن حيث أن الوجه الأول للدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن القرار المطعون فيه صدر من رئيس الجمهورية بصفته رئيساً للدولة وليس رئيساً للسلطة التنفيذية ولذا فهو من أعمال السيادة فقد أستند القرار في ديباجته إلى المادة ٧٤ من الدستور التي وردت في الفصل الأول من الباب الخامس منه المعنون رئيس الدولة في حين أن الفصل الخامس من الباب ذاته المعنون رئيس الجمهورية يتضمن اختصاصات رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية ويستفاد من ذلك أن ما يصدره رئيس الجمهورية استناداً إلى صفته كرئيس للدولة يعتبر من أعمال السيادة كما ذهب إلى ذلك بعض رجال الفقه الدستوري والإداري في مصر وما يصدره رئيس الجمهورية كرئيس للسلطة التنفيذية يعتبر من أعمال الإدارة التي تدخل في اختصاص القضاء وهذا الوجه مردود بأن النظام الدستوري المصري يقوم على أساس وجود أربعة سلطات هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة

القضائية وسلطة الصحافة وأن رئيس الجمهورية يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة السلطة التنفيذية وبمجرد صدور المطعون فيه من رئيس الجمهورية استناداً إلى اختصاص منوط به كرئيس للدولة لا يجعل منه عملاً من أعمال السيادة لأن من أعمال السيادة ما يصدر من رئيس الحكومة فالمناط في التفرقة بين أعمال السيادة وغيرها من أعمال الإدارة هو بطبيعته العمل في ذاته أياً كانت جهة إصداره أو سند إصداره حسبما أستقر على ذلك الفقه والقضاء وترى المحكمة أن القرار المطعون فيه ذو طبيعة إدارية فهو من جنس قرار التعيين الذي صدر من رئيس الجمهورية طبقاً للمادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس الصادر في ١٩٥٧/١١/٣ حتى لو كان الباعث عليه سياسياً لأن نظرية الباعث السياسي كمعيار للتمييز بين أعمال السيادة وغيرها عدل القضاء عنها من زمن بعيد وموافقة الشعب على القرار المطعون فيه في الاستفتاء الذي أجرى عليه لا تغير هي الأخرى من طبيعته كقرار إداري فهذه الموافقة لا تعني أكثر من تأييد القرار سياسياً فيبقى القرار على طبيعته وعلى حاله من المشروعية يضاف إلى ذلك أن غاية ما تستهدفه نظرية أعمال السيادة هو حجب هذه الأعمال عن رقابة القضاء أياً كانت طبيعة هذه الرقابة ولائية أو قضائية وقد خول القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ محكمة القيم الاختصاص بالفصل في التظلم من القرار المطعون فيه ويقتضي هذا نفي شبهة عمل السيادة عن القرار المطعون فيه.

ومن حيث أن الوجه الثاني من الدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن قرار رئيس الجمهورية الصادر سنة ١٩٧١ بتعيين المدعي ليس قراراً إدارياً حسبما يقول المدعي نفسه في دفاعه وإنما هو عمل مادي كشف عن مركز قانوني أستمده المدعي من عمليتي الانتخاب والقرعة طبقاً لأحكام لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك المشار إليها ولذا فأن قرار تنحيته

يعتبر هو الأخر عملاً مادياً يخرج عن اختصاص القضاء الإداري وهذا الوجه مردود بأن القرار المطعون فيه ليس عملاً مادياً بل هو قرار إداري تكونت فيه مقومات القرار الإداري حسبما أستقر عليه القضاء الإداري وهو إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني لتحقيق مصلحة عامة لذا فأن المنازعة بشأنه تعتبر منازعة إدارية مما يدخل في اختصاص القضاء الإداري طبقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بينما يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري حسبما سيجيء بعد .

ومن حيث أن الوجه الثالث للدفع بعدم الاختصاص يقوم على أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب المعدلة بالقانون رقم ١٥٤ لسنة١٩٨١ أعطت محكمة القيم دون غيرها الاختصاص بالفصل في القرار المطعون فيه وهذا الوجه مردود بما سبق إيضاحه في الرد على طلب وقف الدعوى من أن المادة المشار إليها استخدمت كلمة الدعاوى في بعض البنود وكلمة التظلمات في بنود أخرى وأن المشرع قصد من المغايرة بين الكلمتين أن تكون محكمة القيم جهة قضاء في حالات وجهة تظلم في حالات أخرى وأن التظلم الذي يقدم إلى محكمة القيم طبقاً للمادة المشار إليها لا ينهض بديلاً عن الطعن القضائي ومن ثم فأن التظلم إلى محكمة القيم لا يعتبر طريق طعن مواز لقضاء الإلغاء المنوط بمجلس الدولة خاصة وأنه لا يحقق مزايا قضاء الإلغاء وضماناته وأن المشرع لم يحدد مواعيد أو إجراءات معينة لتقديم التظلم والفصل فيه وإعطاء الاختصاص ،بالفصل في التظلم من بعض القرارات الإدارية إلى جهات قضائية أو جهات إدارية ذات اختصاص قضائي ليس أمراً جديداً على التشريع المصري فالمادة ٣٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقاري تخول صاحب الشأن حق الالتجاء إلى قاضي الأمور

الوقتية ليأمر بإبقاء الرقم الوقتي للشهر بصفة دائمة أو بإلغائه وقد أستقر قضاء المحكمة الإدارية العليا على أن ذلك لا يعتبر طريق طعن موازلقضاء الإلغاء ولا يحجب اختصاص القضاء الإداري، والمادة ٣ مكرراً من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن الطوارئ كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ على جواز التظلم من قرارات فرض الحراسة إلى محكمة أمن الدولة العليا تشكل وفق أحكام القانون المذكور وقضت المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٧٩/١٢/٢٩ بأن هذا التظلم لا يستقيم اختصاصاً مانعاً من ولاية القضاء الإداري لأنه محض تظلم إداري لا يغني عن حق المواطن في الالتجاء إلى قاضية الطبيعي .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى غير قائم على سند صحيح من القانون خليقاً بالرفض .

ومن حيث أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني يقوم على أن هذا الميعاد وهو ستون يوماً يحسب من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٩/٣ وأن التظلم الذي قدمه المدعي من هذا القرار إلى رئيس الجمهورية في ١٩٨١/١٢/٢٨ قد قدم بعد الميعاد القانوني ولذا فلا ينتج أثره في قطع الميعاد أما التظلم الذي قدمه المدعي إلى محكمة القيم فلا يترتب عليه قطع ميعاد رفع الدعوى لأن هذا الأثر قصره القانون على التظلم الإداري الذي يقدم لمصدر القرار أو الجهة الرئاسية له وهذا الدفع مردود بأن القرار المطعون فيه يعتبر من القرارات الفردية التي يحسب ميعاد رفع الدعوى بشأنها من تاريخ العلم اليقيني بفحوى القرار وأسبابه علماً يقينياً سواء بطريق النشر أو بطريق الإبلاغ أو بأي طريقة أخرى حسبما أستقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ولما كانت الحكومة لم تقدم أي دليل على علم المدعي بالقرار فيه علماً يقينياً في تاريخ معين

وكان النشر في الجريدة الرسمية لا يحقق للمدعي هذا العلم اليقيني فلا مناص من اعتبار المدعي عالماً بالقرار المطعون فيه علماً يقينياً في تاريخ تظلمه إلى المدعي الاشتراكي ومحكمة القيم في ١٩٨١/١٠/٣١ وهذا التظلم من شأنه قطع ميعاد رفع الدعوى لأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم وحدها الاختصاص بالفصل في هذا التظلم قصد أن تقوم هذه المحكمة مقام الجهة الإدارية مصدرة القرار في الفصل في التظلم ومن ثم يبدأ ميعاد رفع الدعوى من ١٩٨١/١٢/٣٠ تاريخ تحقق قرينة الرفض الضمني للتظلم المستفادة من مضي ستين يوماً على تقديم التظلم دون البت فيه وفقاً لحكم ٢٤ من قانون مجلس الدولة وإذا أقيمت الدعوى الماثلة في ١٩٨٢/١/١٢ فأنها تكون مقامة في الميعاد القانوني وجدير بالملاحظة أن هذه النتيجة لا تتغير باقتراض علم المدعي بالقرار المطعون فيه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حسبما جاء في دفاع الحكومة .

ومن حيث أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على أن محكمة القيم بجلسة ١٩٨٢/١/٣ في التظلم المقدم إليها من المدعي برقم ٢٣ لسنة ١١ ق في القرار المطعون فيه حكمت برفض التظلم وهذا القضاء يعتبر حجة بما فصل فيه فلا يجوز إعادة عرض النزاع بشأنه على القضاء مرة أخرى عملاً بنص المادة ١٠١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات وهذا الدفع مردود بأن محكمة القيم لم تفصل في التظلم المشار إليه بوصفها جهة قضاء وإنما بوصفها جهة تظلم تحل محل الجهة الإدارية في هذا الشأن بموجب القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١ وذلك على النحو المبين في الرد على طلب وقف الدعوى وعلى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولذا فإن الحكم برفض التظلم لا يعتبر قضاء يجوز الحجية طبقاً للمادة ١١ من قانون الإثبات المشار إليه وإنما هو أمر ولائي واجب التنفيذ كالأحكام طبقاً للمادة ٦١ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من

العيب التي تنص في فقرتها الأولى على أن (يعاقب بالحبس كل من أمتنع عمداً عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من محكمة القيم بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إنذاره على يد محضر إذا كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلاً في اختصاصه) ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية ولذا فهي مقبولة شكلا.

ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى فقد استند القرار المطعون فيه في ديباجته إلى المادة ٧٤ من الدستور التي تتضمن حالة من حالات الضرورة ولما كان القضاء الإداري مستقر على أن الضرورة كسبب للقرار الإداري لا تتحقق إلا بتوافر أركان ثلاثة هي

١ – قيام خطر جسيم مفاجئ يهدد النظام والأمن .

٢ – وأن يكون القرار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر.

٣ – وأن يكون القرار لازماً حتماً فلا يزيد على ما تقتضيه الضرورة وكان الثابت من أوراق الدعوى أن رئيس الجمهورية أوضح في بيانه وخطاب الموجهين إلى الشعب مساء يوم ١٩٨١/٩/٥ الأسباب التي دفعته إلى إصدار القرار المطعون فيه وغيره من القرارات المصاحبة له يبين منها أن الخطر الجسيم المفاجئ الذي دفعه إلي إصدار القرار هو أحداث الزاوية الحمراء وأن الشرطة سيطرت علي الموقف وصانت الأمن العام في حينه وأن النيابة العامة وضعت الأمر في نصابه وكان ذلك في شهر يونيه سنة ١٩٨١ فإن القرار المطعون فيه وقد صدر في ١٩٨١/٩/٢ في تاريخ لاحق علي وقوع الأحداث المشار إليها والسيطرة عليها يكون قد صدرت في وقت لم تكن فيه الأمور تستلزم صدوره حتى لو كان رئيس الجمهورية يخشى وقوع أحداث خطيرة وجسيمة في المستقبل حسبما جاء قي طلبه المنوه عنه لأن اتخاذ القرار منوط بتوافر خطر حال لا خطر زال أو خطر قد

يحدث في المستقبل وبذلك ينتفي الركن الأول لقيام حالة الضرورة المبررة لإصدار القرار المطعون فيه لم يكن الوسيلة الوحيدة لدفع ما ظنه رئيس الجمهورية خطراً جسيماً مفاجئاً وقت إصدار القرار حيث كانت هناك قواعد قانونية عادية تكفل معالجة الوضع منها على سبيل المثال أحكام قانون العقوبات الخاصة بحماية أمن الدولة والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب ومن ثم ينتفي أيضاً الركن الثاني لقيام حالة الضرورة الملجئة لإصدار القرار المطعون فيه وبناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه غير قائم على السبب الذي أستند إليه وهو المادة ٧٤ من الدستور.

ومن حيث أنه عن مدى حمل القرار المطعون فيه على أسباب صحيحة تبرره وفقاً لأحكام الدستور الأخرى وأحكام القوانين واللوائح النافذة وقت صدوره فيلاحظ بادئ الأمر أن القرار المطعون فيه يتضمن في مادته الأولى تنحيه المدعي عن منصبه كبطريرك للأقباط والذي سبق لرئيس الجمهورية تعيينه فيه بالقرار الجمهوري برقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ عملاً بحكم المادة ١٨ من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك للأقباط الأرثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادر بتاريخ ١٩٥٧/١١/٧ . والتي تنص الفقرة الأخيرة منها على الآتي: (ويصدر قرار جمهوري بتعيين البطريرك ويقوم القائم مقام البطريرك برسامته وفقاً لتقاليد الكنيسة) ويتضمن القرار المطعون فيه أيضاً في مادته الثانية تشكيل لجنة خماسية من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية .

ومن حيث أنه يبين من استقراء المبادئ التي قام عليها الفرمان العالي الصادر في ١٨ من فبراير سنة ١٨٥٦ بتنظيم أمور الطوائف غير الإسلامية في الدولة العلية والأحكام التي ـ نص عليها الأمر العالي رقم ٣ الصادر من مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأرثوذكس العمومي المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٠ وأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد وأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس وأحكام لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ١٩٥٧/١١/٢ أن عمل البطريركية بهيئاتها المتفرعة عنها . هي رعاية مرافق الأقباط الأرثوذكس وهذا العمل أصلاً من مهام الحكومة ويقع على عاتقها القيام به لو لم يستند إلى البطريركية باعتبار أنه من فروع الخدمات التي تؤديها السلطة العامة وفي سبيل نهوض البطريركية بهذا العمل وحسن توجيه خولها المشرع نصيباً من السلطة ووضع القواعد المنظمة لها وبين الهيئات التي تتفرع منها وكيفية تكوين كل منها ومجال نشاطها ومدى اختصاصها ونظم الطريقة التي تمارس بها هذه الهيئات **وظائفها وبين كيفية محاكمة الأكليروس وجعل الرئاسة للبطريرك على البطريركية** وفروعها المختلفة ورسم طريق ترشيحه وانتخابه وبناء على ذلك تكون قد توافرت لبطريركية الأقباط الأرثوذكس مقومات أشخاص القانون العام وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن الرسالة الدينية المنوطة بالبطريركية وهو تمثل النشاط الأساسي والهام للمرفق الذي تقوم على رعايته والنهوض به يقع عبء أدائها عل عاتق الكهنة ولما

كانت طبيعة هذه الأعمال تتميز بالأهمية والدقة لما لها من أثر بالغ في تعميق التعاليم الدينية وآدابها فإنها تتطلب في شاغليها شروطاً خاصة يستقيم معه حسن أداء هذه الخدمة العامة وتحقيقاً لذلك عني القانون بوضع القواعد التي تكفل تنظيم شئون الكهنة في تعيينهم وترقيتهم ومراقبة سيرهم ومحاكمتهم ،وخصص القانون تعيين البطريرك وهو رأس البطريركية بقواعد خاصة تتفق وأهمية المنصب فنص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ على أن يكون تعيينه بأمر ملكي بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء وبين القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ إجراءات ترشيحه وانتخابه وأحال في تنظيم هذه الإجراءات إلى قرارات من رئيس الجمهورية وحددت لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك المعتمدة بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ١٩٥٧/١١/٢ طريقة اختيار البطريرك وأداة تعيينه في منصبه وهي قرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أنه يبين من جماع ما تقدم أن بطريركية الأقباط الأرثوذكس هي شخصية من أشخاص القانون العام يتولى إدارة مرفق عام من مرافق الدولة مستعينا في ذلك بقسط من اختصاصات السلطة العامة ويقوم الكهنة فيه والبطريرك على رأسهم بخدمة عامة أساسية تتمثل في أداء الشعائر الدينية وتعميق التربية الدينية في نفوس أفراد الطائفة وتربطهم بالبطريركية بالإضافة إلى الروابط الدينية تدخل في نطاق القانون العام تنظمها القوانين الصادرة في هذا الشأن ولذا فأنهم يعتبرون من الموظفين العموميين وإذا كان البطريرك لا يشغل أيا من المستويات الوظيفية التي أخذ بها قانون مجلس الدولة معيارا لتوزيع الاختصاص بين محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية فان وظيفته كرئيس للبطريركية ورئيس ديني منظورا في ذلك إلى مستواها وأهميتها وخطورتها تعتبر

من المناصب الرئيسية التي تدخل في اختصاص هذه المحكمة النظر فيما يصور من منازعات .

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد والقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ ببعض الأحكام الخاصة بانتخاب بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية للأقباط الأرثوذكس ولائحة ترشيح وانتخابها البطريرك الصادرة بقرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٧ / ١١ / ١٩٥٧ أن البطريرك يعين بقرار من رئيس الجمهورية ويستمد مركزه القانوني وصنعنه من هذا القرار مباشرة أما ما يسبق تعيينه من إجراءات الترشيح والانتخاب والقرعة فهي مجرد لاختيار من يعين في المنصب المذكور وما يلي قرار تعيينه من ترشيح أو تنصيب فهو مجرد إجراء لمباشرة عمله كرئيس ديني يماثل في طبيعته إجراء حلف اليمين بالنسبة لرجال القضاء قبل مباشرتهم لولايتهم القضائية وقد أشار الخط الهمايوني في فبراير سنة ١٨٥٦ إلى هذا الإجراء بنصه على أنه (وحين نصب البطريرك أو المطران والمرخص والابيسكبوس والحاخام يقتضي ذلك أن يوفوا بالأصول التحليفية تطبيقا إلى صورة يحصل عليها القرار فيما بين بابنا العالي ورؤساء الجماعات المختلفة الروحيين) ولذلك يكون غير صحيح ما أبداه المدعي من أن قرار رئيس الجمهورية بتعيينه ليس إلا عملا توثيقيا من طبيعة عمل الموثق وأنه لا يمثل شيئا بالنسبة للكنيسة لأن الجهة الوحيدة التي تملك تنصيب البطريرك وعزله هي المجمع المقدس فرسامة البطريرك أو تنصيبه بعد صدور قرار رئيس الجمهورية بتعيينه إجراء يقوم به القائم مقام البطريرك وفقا لصريح نص المادة ١٨ من اللائحة

المشار إليها وليس المجمع المقدس كما أبدى المدعي وهو إجراء لازم لمباشرة ولايته الدينية كما سلف البيان .

ومن حيث أن الخط الهمايوني الصادر في فبراير ١٨٥٦ ينص صراحة على أنه (ومن بعد أن تصلح أصول انتخاب البطاركة والحالة هذه يصير كذلك إجراء أصول نصبهم وتعيينهم لمدة حياتهم تطبيقا إلى أحكام براءة البطريركية العليا) ولما كانت القوانين واللوائح الأخرى المنظمة لتعيين البطريرك قد خلت من النص على انتهاء ولايته في سن معينة كما خلت من النص على نظام لإنهاء ولايته بالطريق التأديبي أو غير التأديبي فأنه يعتبر والحالة هذه معينا لمدة غير معينة ولا يجوز تنحيته عن منصبه كجزاء ولكن ليس معنى ذلك أن يبقى البطريرك في منصبه مهما حدثت له من عوارض الحياة كالوفاة أو الجنون أو المرض المعجز عن العمل ومهما حدث منه من خروج على مقتضيات المصلحة العامة مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها أو خروج على مقتضيات منصبة مثل الهرطقة والسيمونية وغير ذلك ولذا يجوز تنحية البطريرك عن منصبه إذا ما قام به سبب أو آخر من أسباب عدم الصلاحية للبقاء فيه ومرد ذلك إلى أصل مسلم به وهو وجوب هيمنة الإدارة على تسيير المرافق العامة على نحو يحقق الصالح العام وتطبيقا لذلك نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب البطريرك في ٢/١١ / ١٩٥٧ على أن (إذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأي سبب أخر...) فهذا النص يدل على أن – هناك أسبابا لخلو منصب البطريرك غير الوفاة بعضها قد يكون بإرادة البطريرك نفسه مثل التنحي وبعضها قد يكون بإرادة السلطة العامة مثل التنحية لعدم الصلاحية للبقاء فحسب المنصب أيا كان وجه عدم الصلاحية .ولما كان البطريرك علي رأس العاملين بمرفق عام هو بطريركية الأقباط الأرثوذكس فلزم أن تكون للحكومة سلطة إقصائه عن

منصبة إذا ارتات أنه أصبح غير صالح للبقاء فيه أو أن استمراره فيه يؤثر علي حسن قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها بانتظام واضطراد .وهذا من الملائمات المتروكة لتقديرها ما دامت لم تستهدف سوى المصلحة العامة وقرارها بالتنحية يعتبر من التدابير أو الإجراءات الداخلية في مجال الإشراف علي المرافق العامة واختيار القائمين عليها.وهو مجال تملك فيه الحكومة سلطات واسعة لا يصح أن تغل لمجرد أنها تمس أو تؤذي أحد العاملين طالما أنها لم تستهدف هذا المساس أو الإيذاء في ذاته بقدر ما تستهدف صالح المرفق والصالح العام .

ومن حيث أنه لما كان تعيين المدعي في منصبه تم بقرار من رئيس الجمهورية علي النحو السابق بيانه فإن السلطة التي تملك إلغاء هذا القرار بما ينطوي عليه من تنحية هو رئيس الجمهورية وفقا لنظرية القرار المضاد ذلك أن من يملك التعيين يملك التنحية مادام القانون لم يعهد بها إلى سلطة أخري وذلك عملا بأصل عام مؤداه أن المركز القانوني الذي ينشأ بداءة من درجة معينة لا يجوز إلغاؤه إلا بأداة من ذات الدرجة ما لم يوجد نص علي خلاف ذلك وقد أخذ القضاء الإداري بهذا النظر في كل من فرنسا ومصر ولذا فإن قرار تنحية المدعي يعتبر صادرا ممن يملكه قانونا ولا يغير من ذلك ما أبداه المدعي من أن السلطة الوحيدة التي تملك تنحيته عن منصبه هي المجمع المقدس لان هذا القول يستند إلى أن المجمع المقدس هو الذي يملك تعيين المدعي وهو غير صحيح كما سلف البيان وإذا كان للمجمع المقدس دور في تنحية البطريرك فأنه لا يتعدى حدود الاقتراح للسلطة المختصة قانونا بالتنحية وهو رئيس الجمهورية الذي يملك مباشرة اختصاصه في هذا الشأن بالتصدي له مباشرة أو بناء علي اقتراح المجمع المقدس أو غيره من الهيئات المعينة وللأسباب الثلاثة التي أشار إليها المدعي أو لغيرها من الأسباب.

ومن حيث أنه ولئن كان المدعي بحكم منصبه كبطريرك الأقباط الأرثوذكس داخل المجمع المقدس والمجلس الملي العام وغيرهما من الهيئات المتفرعة عن البطريركية وحق دراسة أحوال الطائفة المتعلقة بشئون دينهم وتلك المتعلقة بشئون دنياهم كمواطنين مصريين سواء فيما هو منوط بالبطريركية من اختصاصات أو غيرها من الشئون العامة التي تمس مصالحهم كأقباط وإبداء رأيه ومقترحاته وطلباته في ذلك للسلطات الدولية من خلال القنوات الشرعية ومناقشة هذه المقترحات والطلبات إلا أن المدعي وهو يتمتع بصلاحيات واسعة في الرقابة والتوجيه والإشراف والمشاركة في القرارات والتصرفات التي تصدر عن البطريركية كما أن له نفوذا بالغ التأثير علي أفراد الطائفة بوصفه أبا روحيا لهم يتعين عليه أن يبدي آراءه ومقترحاته وطلباته وأن يلتزم في مسلكه بطريقة بعيدة عن الهجوم أو الإثارة أو قصد التشهير مما يؤثر علي حسن قيام البطريركية بالمهام المنوطة بها كما يتعين عليه مراعاة التدرج الهرمي في نظام الدولة الذي يتبوأ قمته رئيس واحد يصدر في تصرفاته عن فكر وعن فلسفة موحدة متناسقة يستلهمها الذين هم أدنى منه مرتبة بحيث يسود أجهزتها روح واحدة يتحقق بها ومعها الانسجام والتوافق بين جميع سلطات الدولة ومرافقها العامة لتقوم بأداء الواجبات المنوطة بها في خدمة الصالح العام علي أحسن وجه ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى ، أن المدعي سواء بنفسه أو بإيعاز منه ، أمر بالتغاضي عن تصرفات أعوانه ومرؤسيه داخل مصر وخارجها وعدم شجبه لهذه التصرفات أو مساءلتهم عنها أساء تقدير بعض الحوادث الفردية التي وقعت علي بعض الأقباط في مصر وتورط في مهاجمة السلطات العامة واتهامها بالتقصير في مواجهة هذه الحوادث وبالتواطؤ في تدبير حدوثها والتشكيك في حيدة رجال الشرطة وسلطات التحقيق وذلك دون وجه حق حسبما يبين من رد وزارة العدل علي مذكرة المستشار القانوني

للبطريركية التي تقدم بها إلى رئيس مجلس الوزراء في أبريل سنة ١٩٨٠ أوضح هذا الرد أن هذه الحوادث بعضها لا يزال محل تحقيق النيابة العامة وبعضها تم تحقيقه والتصرف فيه وفقا للقانون إما بطلب الإحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا وإما بالحفظ لعدم جريمة وإما بالحفظ لعدم معرفة الفاعل وإما بالحفظ للتصالح بين أطراف النزاع وإما بصدور قرار بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وذلك أعمالا لسلطة النيابة العامة وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجنائية وقد كفل القانون المذكور للمجني عليهم وللمضرورين مدنيا حق الطعن في قرارات النيابة العامة أمام القضاء والدولة لم تقصر في أداء واجبها إزاء هذه الحوادث سواء من ناحية اتخاذ الإجراءات الأمنية لحراسة الكنائس أو من ناحية الإجراءات القانونية من تحقيق وتصرف فيه ومسألة جنائية أما اتهام الدولة بالتواطوء في تدبير الحوادث المشار إليها فضلا عن أنه لم يتم بدليل في أوراق الدعوى فإنه اتهام يتعارض مع المنطق ومع مصلحة الدولة ذاتها فليس من المعقول أن تسعى سلطات الدولة لإثارة الفتنة الطائفية بين رعاياها المسئولة عن أمنهم وحمايتهم جميعا بما تنطوي عليه من مخاطر هدم كيان الدولة ذاته وإلحاق الضرر بمصالحها أو سلطاتها ومن المسلم به أن القاعدة العريضة من الشعب المصري تنفر بطبيعتها من التعصب والتطرف أيا كان سببه أو نوعه وتدين الإرهاب والعنف أيا كان مصدره وقد سعى المدعي إلى إثارة شعور الأقباط لحشدهم حوله واستغل ذلك في الضغط على سلطات الدولة لإجابة بعض المطالب القبطية في مسائل عامة تهم الشعب المصري كله مثل السماح ببناء الكنائس بغير قيود وتمثيل الأقباط في المناصب السياسية ووظائف المحافظين ورؤساء المدن ووظائف مجالس إدارة شركات القطاع العام وما أطلق عليه اسم عدم الاستيلاء على الأوقاف القبطية وعدم ترغيب المسيحيين في الإسلام وغير ذلك من المطالب التي وردت بمذكرة المستشار القانوني

للبطريركية السالف الإشارة إليها وغيرها وهي مطالب طائفية تقتضي طبيعتها دراسات وأبحاث واسعة عميقة متأنية على جميع المستويات الرسمية والشعبية ولتقدير ملاءمتها ومعرفة آثارها وانعكاساتها على كيان الدولة ونظام الحكم والإدارة فيها في ضوء أحكام الدستور القائم وقد اتخذ الضغط على سلطات الدولة لإجابة هذه المطالب صورا شتى فقد انتهز المدعي فرصة سفر رئيس الجمهورية إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنتي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ لإجراء مباحثات السلام وبعث إلى الكنائس القبطية في الخارج بأخبار مبالغ فيها عن حوادث الاعتداءات على بعض الكنائس وبعض المواطنين من الأقباط مصورا على أنه اضطهاد وإبادة للأقباط في مصر وهذه الكنائس وكهنتها يعينهم البطريرك ويعملون تحت رئاسته المباشرة حسبما يستفاد من الإقرار - الصادر في ٢ /٦ / ١٩٨٢ بالنسبة للأب مرقس الأسقيطي راعي كنيسة هيوستن بأمريكا الواردة صورته في حافظة مستندات الحكومة المقدمة بجلسة ٢٥ / ١ /١٩٨٣ بتنظيم مسيرات احتجاج أمام المقر الذي يقيم فيه الرئيس وأمام المقر الرئاسة الأمريكي تشجب اضطهاد الأقباط في مصر وتطالب بتقرير حقوق الإنسان للأقباط المصريين وإرسال منشورات إلى أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس والمجلس العالمي للكنائس بهذا المعنى ومطالبتهم بالتدخل لحماية الأقباط في مصر وذلك تشهيرا بالحكومة المصرية أمام الرأي العام العالمي واستعدائه عليها وكان المدعي قبل ذلك قد أعلن الصوم الإنقطاعي في ١ /١ /١٩٧٧ تعبيرا عن رفض قانون الردة كـ ١ أوعز إلى جميع الأقباط والهيئات القبطية التابعة للبطريركية لإرسال برقيات إلى رئيس مجلس الشعب سنة ١٩٧٩ للمطالبة بإضافة فقرة جديدة إلى مشروع تعديل المادة ٢١ من الدستور تفيد تطبيق شريعة أهل الكتاب عليهم وما لا يتعارض معها من مبادئ التشريع الإسلامي مع أن المسئولين أوضحوا أن هذه الفقرة لا تضيف جديدا لأن

الشريعة الإسلامية تقضي بتطبيق شريعة الأقباط على أحوالهم الشخصية وأن المذكرة الإيضاحية ستتضمن ما يفيد ذلك ورغم ذلك فإن مجلة الكرازة المرقسية التي تولى المدعي رئاسة تحريرها وهي خاصة بشئون الطائفة تضمنت في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١١/٣ مقالا يقول أن الكل مجمع على رأي واحد هو وجوب أن يشمل النص الفقرة المطلوبة لأننا (لا نضمن إطلاقا تأويل هذا النص ومدى استغلاله وتأثيره في نفوس الناس وتأثيره في تعديل كثير من القوانين ولا نضمن هل تعود مشكلة الحدود مرة أخرى أم لا ولا نطمئن إلى شروحات في مذكرة إيضاحية فقط لا يقرأها أحد وقد ينساها الناس بعد مضي الزمن) وعندما وقع حادث اعتداء على بعض الطلبة الأقباط في المدينة الجامعية بالإسكندرية في ١٨ / ٣ /١٩٨٠ فإن المدعي بدلا من تهدئة المشاعر وترك الموضع للسلطات المختصة لمعالجته في إطار القوانين واللوائح تغاضي عن قيام بطريركية الأقباط بالإسكندرية بتنظيم مؤتمر للطلبة المسيحيين بجامعة الإسكندرية أسفر عنه صدور منشور إلى طلاب الجامعة يتضمن بعض المطالب الطائفية التي لا صلة لها بحادث الاعتداء وكانت قمة التصعيد في الضغوط على سلطات الدولة قيام المدعي بدعوة المجمع المقدس إلى الاجتماع برئاسته يوم ٢٦ /٣ /١٩٨٠ واستصدار قرار منه بإلغاء الاحتفالات الرسمية بعيد القيامة المجيد وعدم تقبل التهاني بهذا العيد وقيام أعضاء المجمع المقدس بالاعتكاف في الأديرة خلال العيد وذلك تعبيرا عما أسموه الآلام التي يعانيها الأقباط وقد ترتبت على هذا القرار أصداء واسعة وخطيرة على المستوى المحلي والعالمي فإلغاء الاحتفال بعيد ديني كبير والاعتكاف في الدير أثار مشاعر الأقباط في مصر والخارج واستعد الرأي العام العالمي على الحكومة المصرية وأضر بسمعة البلاد في وقت يسبق مباشرة سفر رئيس الجمهورية إلى أمريكا لإتمام مباحثات السلام فقد نظمت فيها المسيرات احتجاجا على ما أسموه

اضطهاد الأقباط في مصر ووزعت المنشورات بهذا المعنى على المسئولين الأمريكيين ورجال الدين المسيحي ومجلس الكنائس العالمي تناشدهم التدخل لدى الرئيس لرفع الظلم عنهم وأعطائهم حقوق الإنسان التي أقرتها الأمم المتحدة وفي تقرير لوزارة الخارجية عن صدى هذا القرار في استراليا مودع بحافظة مستندات - الحكومة المقدمة بتاريخ ٢٢ /٢/ ١٩٨٣ ورد أن قرار المجمع المقدس المشار إليه تضمنه بيان من الكنيسة القبطية بسيدني أذيع في إذاعة شئون الجاليات قررت فيه الكنيسة المذكورة أيضا إلغاء الاحتفالات بالعيد وعدم تقبل الزيارات الرسمية للتهنئة بالعيد وأن القنصل المصري أتصل بسكرتير مجلس الكنيسة في هذا الشأن فأخبره أن أحدا لا يستطيع تدارك الموقف أو التخفيف منه لأنها أوامر وتعليمات تأتيهم من القاهرة ويسيرون عليها وأضاف القنصل أن هناك نشاطا آخر حدث هو إصدار نشرة توزع على الكنائس تسرد الحوادث التي وقعت في مصر ومطالبة الإذاعة بعدم إذاعة تهنئته بالعيد والتوجه إلى أجهزة الإعلام الأسترالية لنشر قضيتهم والاستعداد لإصدار وتوزيع منشورات والقيام بمسيرة شعبية للتعبير عن مشاعرهم إزاء اضطهاد أقباط مصر وليس من شك في أن هذه التصرفات كلها تنطوي على تحد لسلطة الدولة وعلى تعطيل لأداء الشعائر الدينية القبطية وامتناع من المدعي عن تأدية مهام منصبه مما يؤثر على حسن قيام البطريركية بعملها كمرفق عام من مرافق الدولة بل أنها تخرب العلاقات الأخوية الودية الأبدية بين أفراد الشعب المصري مسلمين وأقباط بما يهدد الأمن والنظام العام في البلاد وكان الباعث على إصدار القرار المطعون فيه هو إخماد الفتنة وتحقيق الصالح العام بتأمين قيام البطريركية بالمهام الموكولة إليها بانتظام واضطراد استمرارها في تأدية هذه المهام بالتعاون مع باقي مرافق الدولة وسلطاتها في إطار السياسة العامة للبلاد ونظامها العام ولم يقدم المدعي أي دليل كما خلت أوراق

الدعوى من أي دليل على انحراف رئيس الجمهورية بسلطته لتحقيق مآرب أخرى بعيدة عن الصالح العام أو لمجازاة المدعي أو الانتقام منه فإن القرار المذكور وقد صدر ممن يملكه قانونا بناء على أسباب صحيحة تؤدي إلى تبرير النتيجة التي أنتهي إليها باستخلاص سائغ مقبول يكون قراراً سليماً قانونياً ويكون طلب إلغائه فيما تضمنه من نتيجة المدعي عن منصبه غير قائم على سند من الواقع أو القانون جديراً بالرفض.

ولا يغير مما تقدم البيان الذي وردت صورته بحافظة المستندات المدعي المقدمة بجلسة ٢٦ /١/ ١٩٨٢ والصادر من أعضاء المجمع المقدس وأعضاء المجلس الملي العام والمجلس الملي السكندري وهيئة الأوقاف القبطية وبعض الشخصيات القبطية برئاسة المدعي بدير الأنبا بيشوي بوادي النطرون يوم ١٥ /٤ /١٩٨٠ والذي يهنئون فيه رئيس الجمهورية بسلامة العودة من الخارج ويذكرون فيه أنهم لا يقبلون إطلاقا أن يسيء أحد إلى سمعة مصر خارج الوطن وأنهم يشجبون كل ما يفتت الوحدة الوطنية سواء من الاعتداءات والمظاهرات ونشر المقالات المثيرة لنفوس الأقباط ويعلنون ثقتهم بالرئيس في أن يتدارك الموقف بحكمته المعهودة ذلك أن المدعي استمر بعد هذا البيان في انتهاج الطريق الذي يسير فيه من مهاجمة لسلطات الدولة وإثارة مشاعر الأقباط بدليل أنه لم يعدل عن اعتكافه بالدير وأن مجلة الكرازة في عددها الصادر بتاريخ ١٨ / ٤ /١٩٨٠ عقب البيان المذكور نشرت أخبارا عن قرار المدعي إلغاء سفره إلى لندن لإجراء فحوص طبية للظروف الحاضرة وعن اعتكافه بالدير وأنه لا يقابل أحد وعن اعتذاره عن السفر إلى استراليا لحضور اجتماع مجلس الكنائس العالمي الذي سينعقد بملبورن في أوائل مايو والذي كان سيلقى فيه الكلمة الافتتاحية الأمر الذي ينم عن أن استهدف البيان تهدئة مشاعر الأقباط التي أثارتها تصرفاته وانما تهدئة السلطات الدولة ورئيس الجمهورية بعد

أن لمس النتائج الخطيرة التي ترتبت على هذه التصرفات وانعكاساتها الضارة بالبلاد والصالح العام .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه تضمن في مادته الثانية تشكيل لجنة من خمسة من الأساقفة للقيام بالمهام البابوية وقد نصت المادة الأولى من لائحة ترشيح وانتخاب بطريرك الأقباط الأرثوذكس على أنه (إذا خلا كرسي البطريرك بسبب وفاة شاغله أو لأي سبب آخر فيجتمع المجمع المقدس والمجلس الملي العام بناء على دعوة أقدم المطارنة رسامة وبرئاسته في ميعاد لا يجاوز سبعة أيام من تاريخ خلو الكرسي لاختيار أحد المطارنة قائما مقام البطريرك ويصدر أمر جمهوري بتعيين القائم مقام البطريرك ليتولى إدارة شئون البطريركية الجارية بحسب القوانين والقواعد الكنسية وطبقا للوائح المعمول بها وذلك إلى أن يتم تعيين البطريرك) والمستفاد من هذا النص أن رئيس الجمهورية لا يملك تعيين أكثر من مطران واحد ليقيم مقام البطريرك إذا خلا منصبه وهذا المطران الواحد يختاره المجمع المقدس والمجلس الملي العام في اجتماع مشترك يعقد بناء على دعوة وبرئاسة أقدم المطارنة رسامة وليس حتما أن تكون الدعوة إلى الاجتماع خلال السبعة أيام التالية لخلو المنصب البطريرك لأنه ليس إلا ميعادا تنظيميا لم ترتب اللائحة أي جزاء على مخالفته ولما كان قرار رئيس الجمهورية المطعون فيه قد نص في مادته الأولى على إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٧٢ لسنة ١٩٧١ بشأن تعيين الأنبا شنودة بابا الإسكندرية وبطريركا للكرازة المرقسية وقد انتهت المحكمة فيما سبق من أسباب صحة هذا القرار قانونا فإن إلغاء تعيين المدعي يترتب عليه خلو منصبه من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية يوم ٣ / ٩ / ١٩٨١ واتخاذ الإجراءات المحددة في اللائحة لاختيار وتعيين بطريرك جديد وبناء على ذلك فأنه وقد خالف القرار المطعون فيه أحكام المشار إليها

والخاصة بتعيين قائم مقام البطريرك وكانت القاعدة أنه لا يجوز الخروج على قاعدة بقرار فردي فان القرار المطعون فيه يكون مخالفا للقانون فيما تضمنه من تعيين لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية وهو لذلك جدير بالإلغاء .

ومن حيث أن كلا من المدعي والحكومة قد خسر شقا من الدعوة ويتعين لذلك إلزامها بالمصروفات مناصفة بينهما طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات.

" فلهذه الأسباب "

حكمت المحكمة : ·

أولا - برفض طلب وقف الدعوى وبرفض الدفوع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني وبعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها .

ثانيا . بقبول الدعوى شكلا وفي الموضوع إلغاء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تشكيل لجنة خماسية للقيام بالمهام البابوية ورفض ما عدا ذلك من طلبات ألزمت طرفي الدعوى بالمصروفات مناصفة بينهما .

سكرتير المحكمة **رئيس المحكمة**

دخلت الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيما يسمى الاهتمام بالحقوق السياسية والمدنية للأقليات الدينية في العالم والذي تبلور في مايو من عام ١٩٩٨ في شكل قانون وقعه الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون يستهدف - في ظاهره - حماية هذه "الحقوق" من "الاضطهاد الديني".

والحال أن هذا القانون فهم في حينه بأنه إعلان أمريكي بنية الولايات المتحدة على التعدى على "السيادة الوطنية" للدول التي يثبت تعرض الأقليات الدينية فيها لما تعتبره واشنطن تمييزاً أو اضطهاداً. كشف هذا القانون عن "رغبات مكبوتة" في كثير من الدول التي يتشكل قوامها الديمغرافى من تباينات اجتماعية إثنية أو دينية، وجدت في القانون الأمريكي "فرصة تاريخية" لإنتزاع ما تعتقد بأنه مكاسب طائفية أوعرقية، وهي في مأمن من عواقب الصدام مع السلطة المركزية، التي ستحاول الإتشاح بوشاح "التسامح" إزاء تلك المطالب تزلفاً إلى واشنطن وتجنباً للعقوبات التي تنتظرها حال إتباعها سبلاً أخرى غير "التدليل والملاينة".

وكانت مصر بلا شك من أبرز الدول التي اختبر بها القانون الأمريكي درجة حضور هذه "الرغبات المكبوتة" في الضمير والوجدان المسيحي العام في مصر ، وكانت النتيجة بلا شك مقلقة إلى درجة كبيرة ، وتستدعي التعاطي معها بصراحة وبمكاشفة بعيداً عن المجاملات التي تخفي تحتها جمراً متقداً ، وغضباً قد يفوق قدرة "الكاظمين الغيظ" على الاحتمال.

إذ كشف رد فعل قطاع "غير قليل" من الأقباط المصريين على قانون الحماية الأمريكية عن علو كعب "الوعي الطائفي" على "الوعي الوطني" وأن هذا "الوعي الطائفي" يختمر عادة في حضانة "ذوي الصوت العالي" من النخبة القبطية ، فيما لا ندري على وجه التقريب أو الدقة موقف الغالبية خلف أبواب البيوت ورواد الكنائس والكاتدرائيات ، ولا يمكن لعاق "صمتها" تعبيراً عن تجاهلها لما يجري ، بزعم انحيازها لـ "الوحدة الوطنية" الخطاب النخبوى المسيحي يبدو لنا وكأنه يتحدث باسمها ، ويناضل نيابة عنها يزعم بأنها "حقوق قبطية" ، مهدرة منذ الفتح الإسلامي لمصر في القرن الساب فهل ثمة ما يفصح عنه هذا الصمت من دلائل ؟ وهل يجوز لنا أن نجري عليه ال المصري القائل "السكوت علامة الرضى" ؟!

دار العلم و الإيمان للنشر و التوزيع